

جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية، علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان العلوم الاقتصادية، علوم التجارية، علوم التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص مالية و اقتصاد دولي

الموضوع

إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة

(دراسة حالة الجزائر للفترة 1999-2015)

الإشراف الاستاذ

-عبد العزيز بوكار.

اعداد الطالبين:

- خالد ببوش .
- عبدالغني سليمان.

د.العبادي أحمد رئيسا
د.عبد العزيز بوكار مشرفا
د. عزيزياحمد عكاشة ممتحنا

الموسم الدراسي: 2015 - 2016





الاهداء و التذكارات



الإهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك
انه لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع
إلى الشمعتين التي تحترقان كي تنيرا لي طريق العلم أبي العزيز و امي العزيزة إلى التي
حملتني و أرضعتني و أرشدتني و رعتني بدعواتها
فسلاما لأنفسهم الطاهرة التي أغرقتاني بأروع معاني الحب و أصفى ينابيع الحنان و
الأمان أطال الله عمرهم و حفظهم لي.
إلى أخواني و أخواتي منبع إلهامي.
إلى جميع أخوالي و خالاتي و اعمامي و عماتي.
إلى من شاركني هذا العمل عبد الغني سليمان ، و مؤطرنا الأستاذ القدير
الدكتور عبد العزيز بوكار
إلى كل الأهل و الأقارب و أخص بالذكر محبوبتي الغالية.
إلى كل الأحباب، و الاصدقاء
إلى كل الزملاء و الزميلات بجامعة ادرار
و
إلى كل طالب علم

خالد

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى
والدتي العزيزة.

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهدوء الذي لم ييخل بشئ من أجل دفعي في
طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى
والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي و أخواني .
إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في
العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح
إلى أساتذتنا الكرام و اخص بالذكر الاستاذ المشرف بوكار عبد العزيز.
إلى من سرنا سوياً و نحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد
و تعلمنا إلى زملائي.

عبد الغني



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

I.....	الشكر
II.....	الاهداء
III.....	فهرس المحتويات
IV.....	فهرس الجداول
V.....	فهرس الأشكال
VI.....	فهرس الملاحق

المقدمة العامة (أ - ج)

أ.....	طرح الإشكالية
ب.....	أهمية البحث
ب.....	هدف البحث
ب.....	أسباب اختيار الموضوع
ب.....	منهج البحث
ب.....	الدراسات السابقة
ب.....	خطة و هيكل البحث

الفصل الاول: الاطار النظري للميزانية العامة (1-32)

3.....	مفهوم النفقات و الايرادات	المبحث الاول:
3.....	مفهوم النفقات العامة و ظاهرة تزايدها	المطلب الاول:
3.....	مفهوم النفقة العامة	الفرع الاول:
6.....	ظاهرة تزايد النفقات العامة	الفرع الثاني:
9.....	مفهوم الايرادات	المطلب الثاني:
10.....	الايرادات من ممتلكات الدولة	الفرع الاول:
11.....	الايرادات السيادية	الفرع الثاني:
21.....	الميزانية العامة	المبحث الثاني:
21.....	مفهوم الميزانية العامة	المطلب الاول:
21.....	نشأة الميزانية	الفرع الاول:
22.....	تعريف الميزانية و تطورها	الفرع الثاني:
23.....	قواعد و خصائص الميزانية العامة و دورتها	المطلب الثاني:
23.....	خصائص الميزانية العامة و قواعدها	الفرع الاول:
24.....	دورة الميزانية العامة	الفرع الثاني:
25.....	عجز الميزانية العامة	المبحث الثالث:
25.....	مفهوم عجز الميزانية العامة	المطلب الاول:

25.....	تعريف عجز الميزانية و انواعه.....	الفرع الاول:
27.....	عجز الميزانية العامة في المذاهب الاقتصادية.....	الفرع الثاني:
28.....	اسباب عجز الميزانية العامة و مخاطره و تاثيراته.....	المطلب الثاني:
28.....	اسباب عجز الميزانية العامة.....	الفرع الاول:
30.....	مخاطر و تاثيرات العجز.....	الفرع الثاني:
الفصل الثاني: آليات علاج عجز الميزانية العامة (34-58)		
35.....	ترشيد الانفاق و دورها في علاج العجز.....	المبحث الاول:
35.....	تعريف ترشيد الانفاق العام و ضوابطه.....	المطلب الاول:
35.....	تعريف ترشيد الانفاق العام.....	الفرع الاول:
35.....	ضوابط ترشيد الانفاق العام.....	الفرع الثاني:
37.....	اهم المجالات التي تخصها عملية الترشيح.....	المطلب الثاني:
37.....	ترشيح الرواتب و الاجور.....	الفرع الاول:
38.....	ترشيح النفقات الاستثمارية.....	الفرع الثاني:
38.....	ترشيح النفقات التشغيلية.....	الفرع الثاني:
39.....	تخفيض الانفاق العام و سياسته.....	المطلب الثالث:
39.....	تاثير الانفاق العام على الطلب الكلي.....	الفرع الاول:
41.....	سياسات تخفيض الانفاق العام.....	الفرع الثاني:
42.....	الجباية و دورها في علاج العجز.....	المبحث الثاني:
42.....	الضرائب و دورها في علاج العجز.....	المطلب الاول:
42.....	استخدام الضرائب المباشرة و غير المباشرة في تمويل العجز.....	الفرع الاول:
44.....	الوظيفة المالية للضريبة.....	الفرع الثاني:
46.....	اهمية الضرائب غير المباشرة و الرسوم الجمركية.....	الفرع الثالث:
48.....	الجباية البترولية و دورها في علاج العجز.....	المطلب الثاني:
48.....	تعريف الجبابة البترولية.....	الفرع الاول:
49.....	الضرائب المفروضة في مرحلتي البحث و الاستغلال.....	الفرع الثاني:
51.....	دور الاصدار النقدي و الاقتراض و مصادر اخرى في علاج العجز.....	المبحث االث:
51.....	التمويل بواسطة الاقتراض.....	المطلب الاول:
51.....	تعريف القرض.....	الفرع الاول:
51.....	القروض الداخلية و الخارجية.....	الفرع الثاني:
52.....	التمويل بواسطة الاصدار النقدي.....	المطلب الثاني:
52.....	تعريف الاصدار النقدي و مبررات اللجوء اليه.....	الفرع الاول:
53.....	اللية تمويل الانفاق الحكومي بواسطة الاصدار النقدي الجديد.....	الفرع الثاني:

55.....	التمويل عن طريق مصادر اخرى	المطلب الثالث:
55.....	المساعدات الداخلية و الخارجية	الفرع الاول:
56.....	اللجوء الى المؤسسات الدولية	الفرع الثاني:
الفصل الثالث: اشكالية عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة 1999-2015 (60 - 85)		
61.....	الجانب النظري للميزانية العامة في الجزائر	المبحث الاول:
61.....	الاطار التشريعي للميزانية العامة في الجزائر	المطلب الاول:
61.....	مدونة الميزانية العامة لدولة الجزائر	المطلب الثاني:
62.....	دور الموازنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	المبحث الثاني:
62.....	تحليل تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة 1999-2015	المطلب الاول:
62.....	النفقات العامة في الجزائر	الفرع الاول:
64.....	تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة الى BIP	الفرع الثاني:
66.....	تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر	الفرع الثالث:
71.....	تطور الإيرادات العامة	المطلب الثاني:
71.....	تطور الإيرادات الاجمالية	الفرع الاول:
72.....	تطور مكونات الإيرادات العامة للفترة 1999-2015	الفرع الثاني:
77.....	تطور رصيد الميزانية العامة للفترة 1999-2015	المطلب الثالث:
78.....	وضعية رصيد الميزانية العامة في الجزائر و سبل العلاج	الفرع الاول:
79.....	نسبة رصيد الميزانية العامة من BIP	الفرع الثاني:
80.....	طرق تمويل العجز في الجزائر للفترة 1999-2015	المبحث الثالث:
80.....	مفهوم صندوق ضبط الموارد و تطوراته	المطلب الاول:
80.....	مفهوم صندوق ضبط الموارد	الفرع الثاني:
81.....	تطور صندوق ضبط الموارد	الفرع الثاني:
83.....	دور صندوق صيط الموارد في تمويل العجز	المطلب الثاني:
83.....	للفترة 2000-2005	الفرع الثاني:
83.....	للفترة 2006-2015	الفرع الثاني:

الخاتمة (87-89)

88.....	نتائج البحث
89.....	التوصيات
89.....	افاق البحث

المراجع

الملاحق

الملخص

فهرس الجداول و الاشكال و الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	مساهمة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بالدولة	1-2
47	الرسوم الجمركية لبعض الدول العربية 2013	2-2
48	الايادات العامة و المنح للدول العربية 2014-2013	3-2
63	تطور النفقات العامة في الجزائر 2015-1999	1-3
65	تطور النفقات العامة بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي للجزائر 2015-1999	2-3
66	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيو للجزائر 2015-1999	3-3
72	تطور الايرادات العامة للجزائر للفترة 2015-1999	4-3
73	مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة للجزائر 2015-1999	5-3
75	مساهمة الجباية البترولية من الايرادات العامة في الجزائر 2015-1999	6-3
78	طور رصيد الميزانية العامة خلال 2015-1999	7-3
82	تطورات رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر للفترة 2012-1999	8-3

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان اشكل	الرقم
9	تقسيمات الايرادات العامة	1-1
40	كيفية تأثير الانفاق العام على الطلب	1-2
54	اثر زيادة الانفاق الحكومي للدولة عن طريق الاصدار النقدي الجديد	2-2
54	تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي	3-2
64	تطور النفقات العامة في الجزائر 1999-2015	1-3
66	تطور النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي للجزائر 1999-2015	2-3
67	حصة نفقات التسيير و نفقات التجهيز من النفقات العامة للجزائر 1999-2015	3-3
67	تطور نفقات التسيير للجزائر خلال الفترة 1999-2015	4-3
70	تطور نفقات التجهيز للجزائر خلال الفترة 1999-2015	5-3
72	تطور الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة 1999-2015	6-3
74	مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة للجزائر 1999-2015	7-3
74	تطور الايرادات الضريبية للجزائر خلال الفترة 1999-2015	8-3
76	تفاعل منحى تطور الجباية المحلية مع منحى تطور الايرادات الكلية للجزائر 2015-1999	9-3
77	مساهمة الجباية البترولية من الايرادات العامة في الجزائر 1999-2015	10-3

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
95	الايادات النهائية المطبقة على الميزانية الدولة لسنة 2015	01
96	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية	02
99	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات	03



المقدمة



المقدمة

اصبح تمويل عجز الميزانية من المشاكل العويصة التي تحتاج الى تكثيف الجهود لضمان الوصول الى الاستقرار المالي و الاقتصادي و السياسي، حيث تواجه البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء مشكلة العجز في الميزانية العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الايرادات العامة. و تعد هذه المشكلة، على المستوى العالمي، واحدة من اهم المشكلات الاقتصادية ذات الاثار المباشر المتعددة على الاقتصاد القومي، تعتمد بالاساس على الطريقة المختارة في تمويله. ولهذا السبب و غيره ازداد الاهتمام بها على الرغم من المحاولات المتعددة لتقليص دور الانفاق الحكومي. ولا يمكن ارجاع ظاهرة العجز في الميزانية العامة الى سبب وحيد لانها ظاهرة معقدة ترجع اسبابها الى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، يرجع جزء منها الى جانب النفقات العامة و جزء اخر الى جانب الايرادات العامة. و من البديهي ان يرتبط هذا العجز في الميزانية العامة للبلدان النفطية بشكل عام، بكمية انتاج النفط و اسعاره العالمية اضافة الى ارتباطه بالانفاق العام و هيكلته، و لا شك ان معالجة هذه الظاهرة تتبع مسباته لذا تركزت هذه المعالجة على محوري النفقات و الايرادات العامة.

تعاني الميزانية العامة في الجزائر للمدة من (1999-2015) عجزاً متفاوت و مستمراً مما يمكن و صفه بالعجز الهيكلي، في حين لو اعتمدت النفقات و الإيرادات الفعلية فان الصورة تتغير و لا تتطابق مع ذلك الوضع. و يعود هذا العجز المخطط و التقديري إلى اسباب عدة ادت إلى ظهوره في الميزانية العامة الجزائرية. و قد باشرت الجزائر في معالجته من خلال العديد من السياسات التي تؤخذ بنظر الاعتبار و تسترشد برؤى صندوق النقد الدولي في المعالجة دون تطبيقها حرفياً وإخضاعها لعين النقد والتمحيص لتخطي التأثيرات الاجتماعية السلبية المرافقة لها.

إشكالية الموضوع

على ضوء ما سبق، تعاني معظم الدول النامية و المتقدمة على حد سواء و الجزائر بوجه خاص، من ظاهرة العجز في الميزانية العامة و النتائج و التأثيرات الناجمة عنها، حتم علينا ضرورة تحديد و رسم حيثيات المشكلة و إيجاد و تحديد رؤى و سياسات و سبل لمعالجة العجز في الميزانية العامة. و بناء على ما تم ذكره تتبلور اشكالية البحث و التي يمكن صياغتها في التساؤل الآتي:

ما هي الاشكالات التي يطرحها تمويل عجز الميزانية العامة؟

و تندرج تحت هذا السؤال الرئيسي اسئلة فرعية هي:

1. ما مفهوم الميزانية العامة ؟
2. ما مفهوم عجز الميزانية العامة؟
3. ماهي المشاكل التي يطرحها تمويل عجز الميزاني للدولة ؟
4. كيف تستخدم آليات تمويل عجز الميزانية العامة و اثارها؟
5. ما مقدار مساهمة الايرادات العادية في تمويل الميزانية العامة؟
6. ما مقدار مساهمة الايرادات غير العادية في تمويل الميزانية العامة و اثارها ؟

7. ماهي الطرق و الاصلاحات التي اتخذتها دولة الجزائر لعلاج العجز الموازي؟

فرضيات الموضوع

- 1- يرجع حدوث العجز في الميزانية العامة الى مجموعة من العوامل و المؤثرات في جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة.
- 2- تعتبر الضريبة من أهم الموارد في تمويل العجز الميزاني نظرا للدور التمويلي الذي تقوم به.
- 3- تستخدم النفقات العامة و الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة العامة.
- 4- اللجوء الى الاصدار النقدي الى في الحالات الضرورية القصوى.
- 5- ان الجباية البترولية تحتل اكبر نسبة من الإيرادات العامة.

اهمية الموضوع

تعد مشكلة عجز الميزانية العامة على المستوى العالمي واحدة من اهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثيرات المباشرة المتعددة على الاقتصاد القومي سواء في الدول النامية او المتقدمة على حد سواء، هذا الامر يتطلب رسم إطار و حيثيات هذه المشكلة و إيجاد سياسات ورؤى وسبل لمعالجة تأثيراته والقضاء عليها.

هدف الموضوع

يهدف البحث الى :

1. تحديد اطار و حيثيات مشكلة العجز في الميزانية العامة.
2. الكشف عن العوامل المسببة للعجز و تحديد التأثيرات الناجمة عنها.
3. اهمية ترشيد النفقات في تمويل العجز.
4. التعرف على الضريبة كوسيلة للتمويل.
5. التعرف على رؤى و سياسات و سبل المعالجة، خاصة في الجزائر للفترة (1999-2015).

اسباب اختيار الموضوع

من اهم الاسباب الرئيسية لاختيار الموضوع:

1. محاولة معرفة العوامل المؤثرة في توازن الميزانية العامة.
2. معرفة مدى اهمية الضرائب في تمويل الميزانية العامة.
3. معرفة دور الإيرادات غير العادية في تمويل عجز الميزانية العامة.
4. إيجاد حلول مناسبة لعلاج عجز الميزانية العامة.
5. كونه المشكل الراهن الذي تعاني منه معظم الدول النامية و الدول العربية على وجه الخصوص.
6. قلة الدراسات في مجال عجز الميزانية.

منهج الموضوع

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، اذ قمنا بتتبع مفهوم الميزانية، و مفهوم عجز الميزانية عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ثم بعد ذلك نقوم بعرض المعطيات و تحليلها،

لنصل الى جملة من الاستنتاجات.

الدراسات السابقة

- كودودي صبرينة، " ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي"، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014 .
- محمد العربي للتخطيط بالكويت، " عجز الموازنة:مشكلات و حلول"،الكويت، العدد 63، ماي 2007.
- رويحة عباس، "تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر"، اطروحة ليسانس، جامعة ورقلة، 2012-2013.

خطة و هيكل الموضوع

من اجل الاحاطة بموضوعنا و الاجابة عن الاشكالية و التساؤلات المطروحة و اختيار الفرضيات التي انطلق منها الموضوع، قسمنا الدراسة الى ثلاثة فصول متكاملة وخاتمة.

فقد خصصنا الفصل الاول للاطار النظري للميزانية العامة، والذي يعتبر كمدخل لدراسة الموضوع و اعطاء صورة شاملة حول الميزانية العامة، حيث تم استعراضه في ثلاث مباحث، المبحث الاول تناولنا فيه النفقات العامة و الايرادات العامة و الجوانب المتعلقة بها، اما المبحث الثاني فخصصناه لمفهوم الميزانية العامة و قواعدها و دورتها، بينما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى مفهوم عجز الميزانية العامة في المذاهب الاقتصادية و اسباب العجز.

اما الفصل الثاني فلقد خصصناه لآليات تمويل عجز الميزانية العامة وقمنا بتقسيمه الى اربع مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول ترشيد الانفاق و دوره في علاج عجز الميزانية العامة، اما المبحث الثاني فلقد تطرقنا فيه الى الضرائب و دورها في علاج العجز الموازي، اما المبحث الثالث فخصصناه الى الية الجباية البترولية و دورها في علاج العجز، و اخيرا تناولنا في المبحث الرابع الى دور الايرادات غير العادية في علاج عجز الميزانية العامة.

اما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة حالة - علاج العجز في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) من اجل توضيح الصورة اكثر حول الأليات المساعدة في علاج عجز الميزانية العام.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للميزانية العامة

تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية و الانفتاح على العالم الخارجي و التطور التكنولوجي للعلوم المختلفة و تعدد المجالات التي تستوجب ان تتدخل بها الدولة لضرورة ديمومة الحياة و الذي يتطلب استخدام الموارد المتاحة في مجالات اعادة الاعمار و التي تخدم المجتمع و تحقق رفاهيته، لابد ان في هذه ان توجه تلك الموارد في المكان الصحيح للغرض الاكثر اهمية و الذي يفترض ان يكون باقل كلفة للحصول على اكبر منفعة .

من هذا المنطق برزت اهمية البحث في ضرورة اعتماد اسلوب سليم و متقدم في تقدير النفقات العامة لوحدة الدول المختلفة. و الميزانية العادلة في التخصيص لهذه النفقات باستخدام الميزانيات الحديثة كموازنة البرامج و الاداء و التخطيط و البرمجة و الميزانية الصفرية و ضرورة الابتعاد عن الميزانية التقليدية في التقدير او على الاقل ايجاد ميزانية حديثة سائدة للنظام التقليدي و خاصة للانفاق الاستراتيجي و الاستثماري حيث تعتبر الميزانية من اهم الادوات الرئيسية وراء انجازات الاداء العام. و لم يتوقف البحث الى هذا الحد و انما سينطلق لتحديد اسلوب تنفيذ الميزانية.

و قد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الاول: مفهوم النفقات العامة و الإيرادات العامة.
- المبحث الثاني: الميزانية العامة
- المبحث الثالث: عجز الميزانية العامة

المبحث الأول: النفقات العامة و الإيرادات العامة

تعتبر النفقة العامة المرآة العاكسة لسياسة الدولة، أي كلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتعبية، وذلك ليس سوى ترجمة للمقولة الشهيرة " أعطني سياسة حسنة أنشئ لك نظاما ماليا حسنا"⁽¹⁾، فالنفقة العامة حساسة لأحداث السياسة التي تطبع نشاط الدولة. كما أن مفهوم النفقة العمومية يختلف من بلد لآخر و من فترة زمنية لأخرى، و هذا الاختلاف يمكن أن يكون من حيث خصائصها أو من حيث حجم النفقة، و هذا راجع إلى اختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة و ظاهرة تزايد النفقات العامة

اختلف مفهوم النفقة العامة بانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها ينحصر في توفير الأمن و الدفاع و العدالة، فكانت النفقات العامة تتميز بالحياد، و كانت موجهة لنشاطات محدودة، و لكن بعد أزمة 1929 دعا الاقتصادي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إرجاع التوازن للاقتصاد بواسطة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، و أدى ذلك إلى زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي بشكل أدى إلى زيادة النفقات العامة و تعددها و تغيير طبيعة دورها و مفهومها.

الفرع الأول- مفهوم النفقة العامة

اولا-تعريف النفقة العامة: عرفت النفقات العامة تعاريف عديدة منها:

" الأموال الاقتصادية الصادرة من الهيئات العامة لإشباع الحاجات العامة"⁽²⁾.

" استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة"⁽³⁾.

" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد سد حاجة عامة"⁽⁴⁾.

" النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"⁽⁵⁾.

من التعاريف السابقة، يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقة العامة، فهي مبلغ من النقود يخرج من

الذمة المالية للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة.

ثانيا- العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها)

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: العنصر الأساسي للنفقة العمومية هو اتخاذ الشكل النقدي، فالدولة تلجأ إلى

إنفاق مبالغ مالية للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، و ذلك لضمان سير المرافق

العامة و إشباع الحاجة العامة، و حتى تدخل الإعانات و المساعدات بأشكالها المختلفة في النفقة العمومية

يجب أن تأخذ الشكل النقدي.

¹: سنوري عدلي ناشد، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 ص 06.

² عبد العال طارق حماد، "علم المالية العامة"، الجزء الأول، دار النشر ببغداد، 1975، ص12.

³ صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، سلسلة شام، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 9.

⁴ حسين مصطفى حسين، "اقتصاديات المالية العامة"، سلسلة شام، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص11.

⁵ عمر يحيوي، "النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة"، دار هومة، الجزائر، 2003 ص27.

2- صدور النفقة من شخص معنوي عام: وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص معنوي عام، و يقصد بالأشخاص المعنوية العامة الدولة بما في ذلك الهيئات، و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية و الولايات في الدول الاتحادية أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات و المدن و القرى في الدول الموحدة .

3- استخدام النفقة العامة لتحقيق النفع العام: الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، و من ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة و منه لا يمكننا اعتبار النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة بالنفقات العامة لأنها تهدف إلى تحقيق نفع خاص يعود على الأفراد⁽¹⁾.

ثالثا: تقسيمات النفقة العامة

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، و ذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة و لمحدودية دور الدولة، و لكن مع تطور دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة، و ظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم.

و فيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

❖ التقسيم النظري للنفقات العامة: و أهم التقسيمات التي تدرج تحت هذا التقسيم ما يلي:

1- تقسيم النفقات العامة وفقا لمدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة: وفقا لهذا التقسيم تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين نفقات عادية و نفقات غير عادية.

1-1- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتفق بشكل دوري و منظم سنويا مثل مرتبات الموظفين في القطاع العام و نفقات الصيانة و نفقات العدالة و كل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة.⁽²⁾

1-2- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة، مثل حالات الحروب و حالات انتشار الأوبئة الطارئة و حدوث كوارث طبيعية... الخ،

2- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: قسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى:⁽³⁾

1-2- النفقات الإدارية: و هي تلك النفقات التي تكون موجهة و مخصصة لتسيير المرافق العامة، و تشمل الرواتب و الأجور و المكافآت... الخ.

2-2- النفقات الاجتماعية: و هي تلك النفقات التي تستهدف في الأساس النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية، و تشمل المساعدات و الخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم و الرعاية الصحية و اعانات البطالة... الخ.

2-3- النفقات الاقتصادية: و هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي يكون الهدف و الغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل

¹ عمر يحيوي ، "النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة"، مرجع سبق ذكره، ص29 .

² حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص48.

³ محمد طاقة، هدي الغزوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار النشر و التوزيع، عمان، 2010، ص54.

خدمات النقل والمواصلات و الري...الخ،

2-4- النفقات المالية: و تتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط و فوائد الدين العام.

2-5- نفقات عسكرية: و تشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة و نفقات شراء الأسلحة و التجهيزات العسكرية.

3- تقسيم النفقات حسب طبيعتها (من حيث المقابل): يرتكز هذا التقسيم على تقسيم النفقات العامة حسب

تأثيرها على الدخل الوطني و الزيادة في الإنتاج الوطني، و تقسم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى:⁽¹⁾

3-1- النفقات الحقيقية: و هي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية و النفقات المخصصة للمرتبات و الأجور و الصيانة و نفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة.

3-2- النفقات التحويلية: و هي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، و أمثلة

هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الاجتماعي و دعم البطالة...الخ، أو الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات.

4 - تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: حسب هذا التقسيم تقسم النفقات إلى:⁽²⁾

4-1- النفقات الوطنية (المركزية): و هي النفقات التي نجدها مدرجة في ميزانية الدولة و تكون موجهة

لخدمة المرافق العامة و التي ينتفع بها جميع أفراد المجتمع، حيث تتولى الحكومة المركزية القيام بها و مثالها نفقات الدفاع و الخارجية.

4-2- النفقات المحلية (الإقليمية): النفقات المحلية تكون من اختصاص الجماعات المحلية مثل البلدية

و الولاية، فهي نفقات موجهة إلى منطقة معينة، مثل نفقات إيصال الكهرباء و نفقات المواصلات و توزيع الماء و شق الطرق...الخ.

❖ - التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

و يندرج تحت التقسيم الوضعي (العملي) ثلاث تقسيمات و هي:⁽³⁾

1- التقسيم الإداري: يتم التقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، و هذه الجهات ممثلة في الإدارات العمومية و الوزارات، مثل وزارة التعليم و الصحة...الخ و يكون التوزيع داخل كل وزارة حسب هيكلها التنظيمي.

2- التقسيم الوظيفي: يستند هذا التقسيم إلى نوع الوظيفة أو الخدمة التي تؤديها الدولة بعض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، مثل الإنفاق على الخدمات الصحية و الدفاع و الأمن و التعليم و غيرها، و يعتبر هذا التصنيف حديثاً نسبياً.

3- التقسيم الاقتصادي: يستند تقسيم النفقات إلى طبيعة النفقة العامة الاقتصادية، و آثارها في مختلف

¹: انظر: - مدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص213.
- محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص56.

²: حمود علي، "موجز في المالية العامة و التشريع المالي"، مطبع جامعة الموصل، العراق، 1989، ص44.

³: عبدالله الشيخ، حمود الطاهر، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992، ص129.

البنية الاقتصادية، حيث يعتمد على المهام و الأعمال المتنوعة التي تقوم بها جميع إدارات الدولة، و ذلك بتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، و تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات مختلفة و متعددة للوظيفة الواحدة.

الفرع الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

ظاهرة تزايد الإنفاق العام هي من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية، و متلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الإنفاق العام ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة المترتبة عليه، ففي هذه الحالة تسمى هذه الزيادة بالزيادة الظاهرية، أما إذا صاحبت هذه الزيادة منفعة فتعرف بالزيادة الحقيقية، و سوف نتطرق لكل الأسباب الظاهرية. و الأسباب الحقيقية بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً- ظاهرة ازدياد النفقات العامة:

من أجل القيام بدراسة ظاهرة ازدياد النفقات العامة، نقوم بالتطرق إلى معرفة طبيعة النفقات العامة و دورها لأنها عرفت تغيرات و مفاهيم عديدة .

1- طبيعة النفقة العامة: عرفت طبيعة النفقات العامة تطوراً كبيراً مع تطور الفكر المالي و هذا نظراً للمفاهيم العديدة التي عرفتها، حيث يبين لنا هذا التطور انتقال الدولة من فكرة الدولة المستهلكة إلى الدولة الموزعة، أي كان الفكر الكلاسيكي يعتبر الإنفاق العام بمثابة استهلاك للأموال، و هذا من خلال قيام الدولة باقتطاع جزء من الأموال للقيام بأداء خدمات معينة واجب عليها القيام بها، و يجدر التذكير بأن الاستهلاك ليس ضاراً في حد ذاته إذا انحصر في الحدود الضيقة، التي تمليها الضرورة لقيام الدولة بالوظائف التي أسندت إليها. فالدولة تكون ملزمة بتقديم خدمات ضرورية للمجتمع و المتمثلة في الأمن، الدفاع، العدالة و قد عبر الاقتصادي "ساي" عن هذا الفكر بأن "أحسن نفقة هي الأقل حجماً".⁽¹⁾

أما الفكر الحديث، فتختلف نظريته إلى النفقة حيث يعتبرها عملية توزيع الثروة و تحويل للقوة الشرائية من مجموعة لأخرى داخل المجتمع، فالدولة تشبه مضخة تمتص لتوزع و تؤثر و توجه لتحقيق أهدافها.⁽²⁾

2- دور النفقة العامة: دور النفقة العامة يرتبط أساساً بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلم تعد النفقة محايدة بل لها دور إيجابي و تمكن الدولة من تحقيق أهداف معينة و إحداث آثار جديدة .

3- دراسة ظاهرة ازدياد النفقات العامة: تعتبر هذه الظاهرة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، حيث تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية استدعت انتباه الاقتصاديين، فهي ظاهرة عامة مستمرة تتحقق في جميع دول العالم سواء الدول النامية منها أو المتقدمة و مهما كان نظامها الاقتصادي و السياسي حيث عرفت هذه الزيادة سرعة كبيرة و خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مما ترتب عنها آثار هامة ليس فقط بالنسبة لعلم المالية بل للمجتمع بأكمله .

¹: عبد الكريم صادق بركات و حامد عبد المجيد وزار، "علم المالية العامة"، مؤسسة شهاب الجامعة للطباعة و النشر 1972، ص 63.

² عبد الكريم صادق بركات و حامد عبد المجيد وزار، مرجع سبق ذكره، ص 63.

و أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني "فاجنر" (A. WAGNER)، بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة و تزايدها مما أدى إلى تجسيدها سنة 1982 بقانون و الذي سماه " قانون الازدياد المستمر للنفقات العامة " فقد بين أن النفقات الشاملة بين الدول المختلفة أثبتت أن الأمم النامية يزداد نشاط حكوماتها ازديادا مضطردا و هذا الازدياد ينصب على الكم و الكيف و ذلك سواء بالتوسع في أنشطة قائمة أو نتيجة القيام بمرافق جديدة، ووفقا لهذا القانون فإن الزيادة في دخل و إنتاج الدولة الصناعية في الفترة الطويلة يؤدي إلى زيادة النشاط الحكومي .

و قد فرق فاجنر في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة:

. **الوظيفة الأولى:** وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع و الأمن حيث أرجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى الأخذ بمركزية الإدارة من ناحية، و إلى التوسع في استخدام الآلات و قمع الاضطرابات نتيجة لتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى .

. **الوظيفة الثانية :** المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية حيث تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد الوظيفة الإنتاجية للدولة

. **الوظيفة الثالثة :** تتعلق بالناحية الاجتماعية و قد أرجع "فاجنر" تزايد النفقات العامة إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي .

4/ أسباب ازدياد النفقات العمومية:⁽¹⁾

يمكن ترجمة أسباب ازدياد النفقات العمومية في سببين اثنين هما أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية. حيث يقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى الزيادة في رقم النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، أو زيادة في عبء التكاليف العامة، و بمعنى آخر هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم في القيمة النقدية للنفقات العمومية دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع و الخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة.

أما الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة تعني حتما زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات و زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة و يدل ذلك غالبا على ازدياد التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، أي بمعنى آخر هي تلك العوامل التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في إقليم معين إذا ظل سكانه و مساحته ثابتين.

❖ الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العمومية : و يمكن ترجمتها فيما يلي :

. **تدهور قيمة النقود:** يعتبر هذا السبب أساسيا للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث، و يقصد بها انخفاض القوة الشرائية و بالتالي نقص مقدار السلع والخدمات المراد الحصول عليها بنفس العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، هذا ما يفسر ارتفاع أثمان السلع و الخدمات. و يترتب على هذا التدهور زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور.

. **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** و يقصد بها اختلاف طرق المحاسبة الوطنية و خاصة كيفية التقييد التي

¹ سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة، النفقات العامة. الإيرادات العامة الميزانية العامة"، مرجع سبق ذكره ص 62.

تكون مسؤولة عن زيادة النفقات العامة. فكان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، و بالتالي لم تكن تظهر نفقاتها و إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من الحقيقية.

بينما في الفترة الحالية يتبع ما يسمى بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها، دون تخصيص في الميزانية العامة.

. **التوسيع في حدود البلاد:** نتيجة لتحرير بعض الأقاليم المختلفة فهذا يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العمومية، و هذه الزيادة ظاهرية فقط للسكان الأصليين، لأنها لا تؤدي إلى زيادة النفع العام.

. **زيادة عدد السكان:** من الطبيعي أن تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة النفقات العمومية، وذلك لمواجهة الالتزامات الجديدة، خاصة في مجال الخدمات العامة نتيجة توسع الدولة في خدماتها ورفع مستواها.

❖ الأسباب الحقيقية لظاهرة ازدياد النفقات العامة:

. **زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** يقصد به تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ذلك من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص، وذلك من أجل تحقيق توازن اقتصادي، الذي يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العمومية.

. **التطور الاجتماعي:** إن تطور الفلسفة الاقتصادية في بداية القرن 19 و اكبه زيادة نمو الوعي الاجتماعي، الذي يعتبر كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، و من ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، و بالتالي زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

. **التطور الاقتصادي:** يتمثل في زيادة الدخل القومي و التوسع في المشروعات العامة و الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية.

. **سوء التنظيم الإداري:** أي عدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي و تطور وظائف الدولة و إشراف الموظفين، كذلك الإسراف في ملحقات الوظائف العامة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

. **أسباب مالية:** إن سهولة الاقتراض في العصر الأخير و الذي نتج عنه لجوء الدولة بصورة مكثفة إلى هذه الكيفية في تسديد أي عجز من إيراداتها مما يترتب عنها زيادة في النفقات العامة.

. **دور الحروب:** قطاع الدفاع يستوعب جزء هام من نفقات الدولة، و هذه النفقات تزداد في أوقات الحروب⁽¹⁾

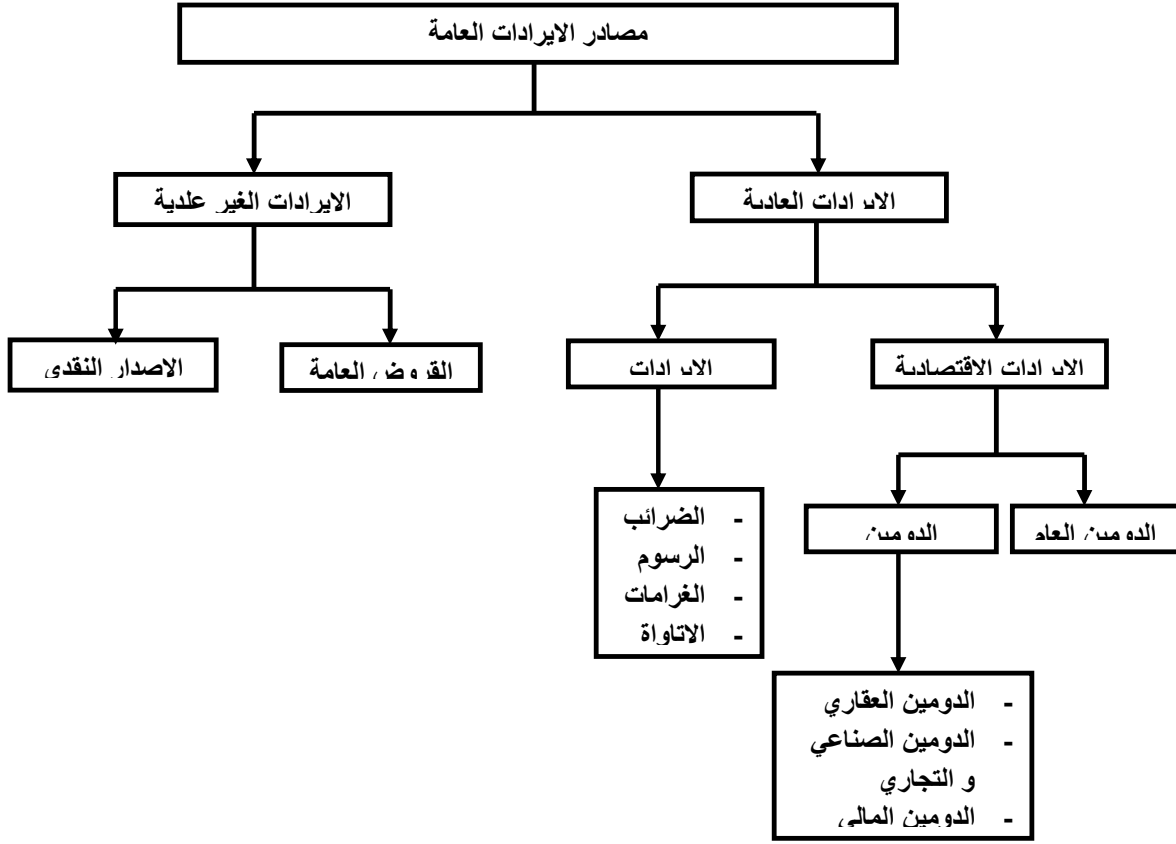
المطلب الثاني: مفهوم الإيرادات

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة و متنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها و المشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسيير و وضع سياستها المالية، و ذلك للعلاقة الوثيقة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة و الإيرادات العامة، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، لذلك تحاول الدول التنويع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن النفقات

¹ : عبد الكريم صادق بركات و حامد عبد المجيد وزار، مرجع سبق ذكره، ص 70.

العامة، و أهم تقسيمات الإيرادات العامة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (1-1): يوضح تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الطالبين .

فالإيرادات العامة هي تلك المصادر التي تحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية و العينية و المنقولة و العقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة، فتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية و إيرادات غير عادية، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية و إيرادات مشتقة، و تقسم حسب سلطة الدولة في الحصول على ها إلى إيرادات سيادية و إيرادات اقتصادية فالشكل السابق يلم بكل هذه التقسيمات.⁽¹⁾

الفرع الاول :الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

مصطلح دومين هو فرنسي الأصل و يستعمل للتعبير عن أملاك الدولة، و يقصد بالدومين كل أملاك ال دولة العقارية و المنقولة التجارية أو الصناعية التي تمتلكها الدولة، حيث تدر إيرادًا ماليًا يحول للخزينة العمومية⁽²⁾، و قد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية خاصة أو ملكية عامة، لذلك تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسيين و هما الإيرادات من الدومين العام و الإيرادات من الدومين الخاص.

اولا- الدومين العام : و هو ممتلكات الدولة المخصصة للاستعمال العام مثل الطرق و الكبارى و المستشفيات و المدارس، و الأصل في الدومين العام هو انه مخصص للجمهور بدون مقابل اي ان الدومين

¹: عنابة غازي، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، دار البيارق، الاردن، 1998، ص48.

²: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، و اخرون، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص85.

العام لا يدر عائد على الدولة. و القاعدة التي تحكم الدومين العام هي مجانية الانتفاع، و لكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات، و الهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، و ليس الهدف من ذلك الحصول على إيراد، و منه يمكن القول أن الدومين العام ليس مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة للدولة. و من أهم مميزات الدومين العام أنه لا يمكن بالتقادم، و لا يمكن بيعه ما دام مخصصا للمنفعة العامة.

ثانيا- **الدومين الخاص** : الدومين الخاص هو كل ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة، و تخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة أحكام الملكية في القانون المدني)، و تدر إيرادا لميزانية الدولة، فيشمل الدومين الخاص كل ممتلكات الدولة التي تهدف إلى تحقيق مردود مالي اقتصادي، فالدومين الخاص لا يكون مخصصا للمنفعة الخاصة، لذلك تعتمد عليه الدولة كمصدر من المصادر المهمة التي تدر عليها أموالا مهمة تغطي لها نفقاتها العامة و ينقسم الدومين الخاص إلى: (1)

1- الدومين العقاري: و يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية و المناجم و المباني المملوكة للدولة، حيث أن هذا النوع من الإيراد كان له أهمية كبيرة في تغطية نفقات الدولة في السابق، و لكن تناقصت أهميته في الوقت الحالي، و أصبح لا يمثل إلا جزء صغير من إيرادات الدولة، و بدأت الدولة تتخلى على هذا النوع من الإيرادات، و ذلك بعملية بيع هذه الممتلكات للأفراد، حيث تقوم بفرض ضرائب على هذه الممتلكات التي قامت ببيعها للأفراد، و تحصل على إيرادات عالية أكثر مما كانت عليه في السابق، حيث كانت تقوم باستغلالها أو تأجيرها، و ما تجدر إليه الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرون اللجوء لبيع هذه الممتلكات تؤدي إلى نقص رأس المال الوطني. (2)

2- الدومين الصناعي والتجاري: و يتكون هذا الدومين من كل المنشآت الصناعية و التجارية التي تديرها الدولة، و التي تكون مستندة للأساليب المجتمعة في النشاط الخاص، و الهدف من هذا النوع من الدومين هو هدف مالي، حيث نلاحظ أن أغلبية الدول تحتكر إنتاج منتج معين، و تدر هذه المشاريع إيرادات هامة للدولة، و تأخذ إدارة الدومين الصناعي و التجاري أحد الإشكال التالية: (3)

أ- **تقديم حق الامتياز**: و تعني هذه الطريقة أن تقوم الحكومة بتقديم حق امتياز إدارة المشروع إلى الخواص، و ذلك مقابل الإتفاق مسبقا على نسبة الأرباح.

ب- **الإدارة المباشرة** : و في هذه الحالة تتم إدارة المشروع بطريقة مباشرة من طرف الحكومة و وضع كل دراسات الجدوى للمشروع (الإنتاج، التسويق، ... الخ)، و التحكم في الإيرادات المتأتية من هذا المشروع.

ج- **الإدارة المختلطة**: و في هذه الطريقة يتم تقاسم الإدارة ما بين الحكومة و الأطراف المساهمين في هذا المشروع من جهة، و يتم الإتفاق على كيفية تقاسم الأرباح من جهة أخرى.

3- الدومين المالي: الدومين المالي هو عبارة عن تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من تعاملها

1: محمد الصغيري لعل، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 55.

2: عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 230.

3: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

بالأوراق المالية سواء كانت سندات حكومية أو أدونات خزينة أو أسهم، حيث تعرف بمحفظة الأوراق المالية، و يكون الإيراد هنا عبارة عن الأرباح التي يجنيها من الأسهم و الفوائد التي تحصل عليها من خلال السندات.

4- الدومين الاستخراجي : و يعني هذا الدومين مستخرجات المناجم و المحاجر و آبار البترول و الغاز الطبيعي...الخ، حيث تعتبر إيرادات هذا النوع من الدومين من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية.

5- الدومين الزراعي: يتكون من الأراضي الزراعية و الغابات الحكومية و الأراضي.

الفرع الثاني: الإيرادات السيادية

تعني الإيرادات السيادية الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، و تعتمد في ذلك على عنصر الإيجار لمالها من سلطة على الأفراد و حق السيادة، و أهم هذه الإيرادات هي الضرائب و الرسوم.

أولاً- الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها معظم الدول في تمويل نفقاتها، فهي تبين لنا عن مدى العلاقة السيادية التي تربط بين الدولة و الأفراد الخاضعين لدفع الضريبة، و نظرا لأهمية هذا الإيراد سوف نتطرق الى كل ما يتعلق به.

1- تعريف الضريبة و اركانها:

الضريبة هي فريضة مالية جبرية يلزم الممول بدفعها دون مقابل خاص و تهدف الى تغطية النفقات العامة تحقيقاً لمصالح المجتمع و يكون في شكل نقود

و من التعريف السابق نكتشف ان هناك اربعة اركان اساسية للضريبة :

1-1- **فريضة جبرية تصدر عن السلطة التقديرية للدولة :** الضريبة فريضة جبرية بمعنى ان الخاضعين 1-2- لها ليس لديهم خيار في دفعها من عدمه بل انهم ملزمين بادائها دون النظر الى رضاهم او عدم رضاهم عن دفع الضريبة.

1-3- **الضريبة فريضة بلا مقابل خاص:** فنجد ان فرض الضريبة على الممولين لا تتطلب وجود نفع خاص يعود عليهم من فرضها.

1-4- **الغرض من الضريبة تحقيق اهداف عامة:** نجد ان الضريبة تهدف الى تحقيق نفع عام، و كان قديماً الاعتقاد السائد ان الضرائب لها غرض مالي فقط و هو تغطية النفقات العامة، اما بعد ظهور الفكر الكينزي و تطور المالية العامة اصبح للضرائب اهداف عامة متعددة منها اهداف اجتماعية و سياسية و اقتصادية .

1-5- **حصيلة الضريبة مبلغ من النقود:**الاتجاه السائد في العصر الحديث هو ان تحصل الضريبة في صورة نقدية و ليست صورة عينية كما كان سائد قديماً، فالنفقات العامة في صورة نقدية مما يجعل الضريبة لابد و ان تكون في صورة نقدية ايضاً نظراً لسهولة تحصيلها و انخفاض تكلفة تحصيلها.

2- قواعد الضريبة :

هناك مجموعة من القواعد التي تحقق التوازن بين مصلحة الدولة - في حصولها على مواردها - و مصلحة المكلف في تخفيض أعبائه و عدالة التوزيع، و تتمثل هذه القواعد في:

2-1- قاعدة العدالة: أن لا يتم فرض الضريبة بشكل عشوائي، و لكن من خلال مجموعة ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين جميع المكلفين.⁽¹⁾

2-2- قاعدة اليقين: أي أن يتم تحديد الضريبة التي يدفعها المكلف بشكل قاطع دون مغالاة أو تحيز.

2-3- قاعدة الملاءمة: أي أن يتلاءم النظام الضريبي مع ظروف المكلفين الشخصية و الإجتماعية، كما في ملاءمة توقيت و كيفية تحصيلها مع ظروف المكلفين بما يمكنهم من سهولة دفع الضريبة، فيكون ميعاد تحصيل الضريبة في وقت تحقق الدخل أو الربح أو الراتب و بالتالي يكون المكلف أكثر قدرة على دفع الضريبة.

2-4- قاعدة الإقتصاد: أي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل بكثير من مقدار الحصيلة نفسها، و ذلك يكون لمصلحة الطرفين الدولة و المكلف، حيث تحصل الدولة على أكبر قدر من الحصيلة و تقتطع أقل قدر ممكن من أموال المكلف.

3- تقسيمات الضريبة:

هناك عدة أنواع من الضريبة، و تختلف هذه الأنواع وفقاً للتقسيمات المختلفة، و فيما يلي تناول هذه التقسيمات:

3-1- الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال:

أ- الضرائب على الأشخاص: هي ضرائب تعتبر الشخص هو وعاء الضريبة، و يدفع الضريبة نتيجة و جودة في دولة معينة، و من أمثلتها الجزية و الفردة و ضريبة الرؤوس، و تم تقسيم الأفراد إلى مجموعات حسب مراكزهم الإجتماعية و الإقتصادية بحيث يدفع كل فرد في كل مجموعة مبلغاً يختلف عن الفرد في المجموعة الأخرى. و يعيب هذه الضريبة عدم أخذها في الإعتبار المقدره المالية للمكلف بدفع الضريبة.

ب- الضرائب على الأموال: هي ضرائب تعتبر مال الشخص هو وعاء الضريبة، دون أخذ شخصية في الإعتبار حيث تقتطع الضريبة على أساس ما يملكه من أموال أو ما يكسبه من دخل.⁽²⁾

3-2- الضرائب المباشرة و غير المباشرة:

أ- الضرائب المباشرة: هي ضرائب تفرض على الدخل أو الأموال بشكل مباشر، و هناك نوعين من الضرائب المباشرة، الأول الضرائب المباشرة على الدخل و هنا تفرض الضريبة على دخل المكلف، أما الثاني الضرائب المباشرة على رأس المال و هنا تفرض الضريبة على ما يملكه المكلف من رأس المال.

ب- الضرائب غير المباشرة: هي ضرائب تفرض على الدخل و الأموال بشكل غير مباشر، كما في فرض

¹: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص98.

²: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص103.

الضرائب على السلع الإستهلاكية و فرض الضرائب على الإستيراد (أي التجارة بالأموال)، و هناك نوعين من الضرائب غير المباشرة، الأول الضرائب غير المباشرة على الإستهلاك، و الثاني الضرائب على غير المباشرة على التداول و هي الضريبة التي تفرض على بسبب تداول الأموال بين الأفراد.⁽¹⁾

3-3- الضرائب الشخصية والعينية:

أ- **الضرائب الشخصية:** هي ضرائب تأخذ شخصية المكلف في الإعتبار عند فرض الضريبة حيث تأخذ في الإعتبار مركزه المالي و حالته الإجتماعية والأعباء العائلية و الديون و بالتالي فهي تعفي حد الكفاية من الضريبة، و هي ضريبة تصاعدية تزيد بزيادة الدخل.

ب- **الضرائب العينية:** هي ضرائب تعتبر الدخل هو وعاء الضريبة دون أخذ المكلف و ظروفه الشخصية أو أعبائه العائلية، لذلك تتميز الضريبة العينية بالبساطة فهي تفرض بسعر نسبي واحد و لا يوجد إعفاءات لصالح المكلف.

3-4- الضرائب الموحدة والنوعية:

أ- **الضرائب الموحدة:** هي ضرائب تفرض على مجموع ما يحصل عليه الفرد من دخول من مصادر مختلفة و بعد خصم التكاليف اللازمة للحصول عليها، أي توضع جميع الدخول في وعاء واحد دون أخذ مصادرها في الإعتبار. مثال على ذلك الطبيب يجمع دخله من الطب ودخله من المزرعة التي عنده و دخله من الأسهم التي يملكها في وعاء واحد و تفرض عليهم ضريبة واحدة، مع مراعاة شخصية المكلف الخاضع لها في الإعتبار.

ب- **الضرائب النوعية:** هي ضرائب تفرض على الدخل ولكن كل حسب مصدره، و هنا يتم التمييز بين الدخول، حيث تفرض ضريبة على ريع المحاصيل و أخرى على المرتبات و الأجور و أخرى على أرباح الشركات... إلخ.⁽²⁾

3-5- الضرائب النسبية و التصاعدية:

أ- **الضرائب النسبية:** هي ضرائب تفرض بنسبة ثابتة على وعاء الضريبة، فمهما تغير وعاء الضريبة تظل هي ثابتة، كما في الضريبة على الدخل 19% كانت الدخول كبيرة أو صغيرة، و لا تتسم الضرائب النسبية بالعدالة.

ب- **الضرائب التصاعدية:** و هي ضرائب تفرض بأسعار تختلف بشكل طردي باختلاف الوعاء الضريبي، و يحقق هذا النوع عدالة عن النوع السابق، و هناك طريقتين في تطبيق الضريبة التصاعدية تتمثلان في:

- **التصاعد الإجمالي بالطبقات:** يتم تقسيم المادة الخاضعة للضريبة سواء كانت دخل أو رأس مال إلى عدة طبقات تبدأ الأولى من الصفر حتى حد معين، ثم تبدأ الطبقة الثانية من هذا الحد إلى حد آخر و هكذا.

¹: مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام"، مرجع سبق ذكره، ص334.

²: وليد زكرياء، و اخرون، "الضرائب و محاسبتها"، دار الصفاء، عمان، الطبعة الثانية، 1997، ص25.

- **التصاعد بالشرائح:** يتم تقسيم المادة الخاضعة للضريبة سواء كانت دخل أو رأس مال إلى عدة شرائح سواء متساوية أو غير متساوية و تفرض الضريبة على كل شريحة .

3-6- الضرائب على الدخل و على رأس المال:

أ- **الضرائب على الدخل:** هي ضرائب تفرض على دخل الأشخاص سواء الطبيعيين أو الإعتباريين - أي الدخل المتولد من رأس المال- ففي الأشخاص الطبيعيين تفرض على دخولهم، أما الأشخاص الإعتباريين تفرض على أرباح الشركات، و هنا إما أن تفرض الضريبة الموحدة على الدخل أو تفرض الضريبة نوعية على الدخل.

ب- **الضرائب على رأس المال:** هي ضرائب تفرض على مجموع الأموال التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن و يمكن تقديرها نقداً، سواء عقار أو منقول، و سواء كانت تدر دخل أو لا تدر دخل، و تأخذ الضرائب على رأس المال أحد شكلين الضرائب الدورية أو العرضية على رأس المال.⁽¹⁾

3-7- الضرائب على الإستهلاك وعلى التداول:

أ- **الضرائب على الإستهلاك:** هي ضرائب تفرض على إستخدام الدخل، أي تفرض على الدخل بشكل غير مباشر عن طريق فرضها عند شراء السلع الإستهلاكية، سواء كانت في صورة ضرائب نوعية على الإستهلاك أو ضريبة عامة على الإستهلاك، و يدخل ضمن الضرائب على الإستهلاك ضرائب الإنتاج و الضرائب الجمركية:

- **ضرائب الإنتاج:** هي ضرائب تدفع على بعض المنتجات في مرحلة إنتاجها، ثم تحمل هذه

الضريبة على المستهلك من خلال زيادة سعر السلع.

- **الضرائب الجمركية:** هي ضرائب تفرض على السلع عند عبورها للحدود الإقليمية للدولة، و هناك

ضريبة على الصادرات أي ضريبة على السلع التي تخرج من الدولة، و ضريبة على الواردات أي ضريبة على السلع التي تدخل الدولة.

ب- **الضرائب على التداول:** هي الضرائب التي تفرض على الأموال عند تداولها بين الأفراد، و الضرائب

على التداول إما أن تكون قانونية كما في المعاملات القانونية مثل تحرير المستندات الرسمية و الرخص و رسوم التسجيل و الرسوم القضائية و رسوم الدمغة و عمليات البيع و الإيجار و الهبات، أو أن تكون مادية كما في نقل السلع و الأشخاص من مكان لآخر مثال ضرائب النقل بالسكك الحديدية و السفن و السيارات و رسوم البريد و الهاتف و الفاكس.⁽²⁾

¹: للمزيد من التوضيحات انظر: - عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص252.

- منصور ميلاد يونس، "المالية العامة"، ليبيا، 1994، ص144.

²: للمزيد من التوضيحات انظر: - عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مرجع سبق ذكره، ص 253.

- منصور ميلاد يونس، "المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص145.

4- أهداف الضريبة:

لقد تطورت أهداف الضريبة بتطور دور الدولة، فالهدف الأساسي من فرض الضريبة هو هدف مالي بالدرجة الأولى، و من ثمة تأتي الأهداف الأخرى و المتمثلة في الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، ففي السابق كانت الدولة تستعمل الضريبة كإيراد مالي تغطي به نفقاتها، و لكن مع تطور دور الدولة و انتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أصبحت الضريبة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة للوصول لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

4-1- الهدف المالي للضريبة : تعتبر الضريبة الممول النقدي الأول للميزانية و هذا من خلال خاصيتها النقدية فهي تلعب دور محدد و موجه للقدرة الشرائية للأفراد و تعتبر أداة ضغط من خلالها تكبح أو توسع في النشاط الاقتصادي .

4-2- الهدف الاقتصادي : أن الضريبة يمكن أن توجه امتصاص الفائض من القدرة الشرائية و إلى محاربة التضخم و عند توجيه الفائض من القدرة الشرائية فإنها بذلك سوف تفضل قطاع آخر ما يجعلها موجهة اقتصاديا من الدرجة الأولى، فمثلا عند إتباع الدولة لسياسة تشجيع الإسكان تقوم الدولة بكبح قطاع معين لتوجه القدرة الشرائية منه إلى غيره أي قطاع السكن بفرض ضريبة عالية على الأول و خفضها على الثاني.

4-3- الهدف الاجتماعي : يتمثل الهدف في استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل باعتبارها اقتطاع من المكلفين الأغنياء موجه لتحقيق النفع العام وفق نظرية التكافل الاجتماعي.

ثانيا- الرسوم:

1 - تعريف الرسم: هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة و يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة و الأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة.

2 - خصائص الرسم:

يتبين من التعريف السابق إن الرسم يتميز بالخصائص التالية: (1)

أ-الصفة النقدية للرسم: يتم تحصيل الرسم نقدا، و ذلك بدفع الشخص لمبلغ نقدي مقابل حصوله على خدمة خاصة من أحد الهيئات العامة، فغالبية الاقتصاديين في الفقه المالي يجمعون على أن الرسم يدفع نقداً مثل إيرادات الدولة الأخرى، إلا في الظروف الطارئة، فيمكن أن يأخذ صورة عينية، و لكن في الحالات الاعتيادية يكون تحصيله في صورة نقدية.

ب-الصفة الجبرية للرسم: يتضمن الرسم عنصر الإجبار، فيقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة العامة، التي تؤدي له الخدمة عند طلبه لها، و يأتي عنصر الإجبار على أساس استقلالية الدولة و هيئاتها العامة الأخرى، في وضع كل الأطر القانونية المتعلقة بالرسم سواء بمقداره أو طريقة تحصيله أو كيفية الاستفادة

¹: محمد ابراهيم الدسوقي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة الضريبية، القاهرة، 2011، ص ص 46-47.

بالخدمة المقدمة كمقابل له.

ج- تحقيق منفعة عامة الى جانب المنفعة الخاصة: من النقاط الأساسية في تحديد طبيعة الرسم هو عنصر المقابل، فالرسم يتحقق بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الهيئات العامة، و منه تعتبر تلك الخدمة مقابلاً للرسم، و ما يشترط في الخدمة أن تكون من الخدمات العامة، أي لا يقصد بها مجرد تحصيل الرسوم التي تجب من أجلها، بل لا بد أن يكون هدفها هو تحقيق المصلحة العامة، و هذ ما يعرف بالمقابل المزدوج للرسم.

3- طرق تحصيل الرسم: تأخذ عملية تحصيل الرسم طريقتين و هما:

3-1- الطريقة المباشرة : وفقا لهذه الطريقة يتم دفع قيمة الرسم بطريقة مباشرة إلى الجهة التي تقدم الخدمة، مثل رسوم المستشفيات أو المحاكم... الخ، شريطة أن يحصل متلقي الخدمة على إيصال يبين دفعه للرسم

3-2- الطريقة غير المباشرة: وفقا لهذه الطريقة تكون عملية دفع الرسم بطريقة غير مباشرة، و تخص هذه الطريقة الرسوم الرمزية التي لا تستدعي وضع جهة معينة بتحصيلها مثل إصدار طوابع الدمغة أو الطوابع البريدية، و التي نجدها تباع في الكثير من النقاط، حيث أن الفرد الذي يشتري هذه الطوابع يكون قد دفع رسماً مقابل خدمة تلقاها، و لكن بصورة غير مباشرة.

ثالثاً- الغرامات والإتاوة

1- الغرامات: و هي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة الية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات، و ليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة، و قلة حصيلتها و عدم انتظامها في الميزانية العامة للدولة.⁽¹⁾

2- الإتاوة: يمكن تعريف الإتاوة على أنها مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، أو بمعنى آخر الإتاوة هي مبلغ نقدي تقتضيه الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية جبرا من أصحاب العقارات التي ارتفعت قيمتها جراء تنفيذ مشروع عام معين مثل إنشاء مشروع جديد أو توصيل الكهرباء و الماء والغاز... الخ، فيؤدي ذلك إلى نفع عام يتمثل في تهيئة هذه المناطق و تحسين ظروف المعيشة بها، وتسمى أيضا الإتاوة بمقابل التحسين.

رابعاً- القروض العامة:

و تعد القروض العامة من بين المصادر الهامة الاستثنائية لإيرادات الدولة و يستدعي البحث فيها عرض مفهومها و شروط انعقادها و كيفية انقضائها.

1- تعريف القروض العامة: يمكن تعريف القرض العام على أنه: " استدانة أحد أشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية...) أموالاً من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها"، فهو بذلك من الإيرادات الغير

¹: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

عادية التي تلجأ إليها الدولة عند خوفها من ردة الفعل الشديدة و الاستياء العام من جانب المكلفين في حالة لجوءها الى الرفع قيمة الضرائب.

2- أنواع القروض: هناك ثلاث معايير يمكن ان تقسم القروض العامة تبعاً لها.

أ- من حيث النطاق المكاني لمصدرها: تنقسم القروض العامة إلى قروض داخلية (وطنية) و خارجية (أجنبية).

- **فالداخلية:** تسمى القروض الوطنية و يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المقيمين داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته. وغالبا ما توجه هذه القروض لتغطية نفقات حرب أو تمويل مشاريع التعمير و البناء نتيجة ما دمرته الكوارث الطبيعية أو الوفاء بدين خارجي على الدولة و في هذه الحالات غالبا ما تكون نسبة الفوائد التي تقدمها الدولة بسيطة أو منعدمة.
- **أما الخارجية:** فيكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية من خارج الدولة (رعايا أجانب، دول، منظمات و هيئات دولية كصندوق النقد الدولي)

ب - من حيث حرية الاكتتاب في القرض : و طبقاً لهذا المعيار تنقسم القروض العامة إلى:

- **القروض الاختيارية :** و هي القروض التي يكون فيها الأشخاص أحراراً في الاكتتاب فيها دون إكراه من السلطة العامة (الدولة)، و هي حينئذ تقوم على أساس تعاقدية.⁽¹⁾
- **القروض الإجبارية :** و هي القروض التي يجبر فيها الأشخاص على الاكتتاب فيها حيث تمارس الدولة سلطتها السيادية بشأنها فلا يكون للأفراد حرية في الاكتتاب في القرض و تلجأ الدولة إليها في حالة ضعف ثقة المواطنين في الدولة خاصة في فترات عدم الاستقرار و الأزمات الاقتصادية و كذا في حالات التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار نتيجة تدهور قيمة النقود فتلجأ الدولة للقرض من أجل امتصاص أكبر قدر من الكتلة النقدية الفائضة للحد من آثار التضخم.

و لا تلجأ الدولة للقروض الإجبارية إلا في أضيق نطاق و في حالات الضرورة و حتى في هذه الحالات قد تفضل اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد من اللجوء للقروض.⁽²⁾

ج- من حيث اجل القرض : و تنقسم القروض العامة من هذه الناحية إلى:

- **المؤقتة القابلة للاستهلاك :** هي القروض التي تلتزم الجهة الإدارية المقترضة بالوفاء بها في الآجال و الأوضاع الواردة في قانون إصدارها. بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية و المالية و هذا يزيد من ثقة المكتتبين في الدولة، و يأخذ هذا النوع من القروض صورة قروض قصيرة الأجل و التي لا تتجاوز في الغالب سنتين و تلجأ إليها الدولة غالباً لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية، أو متوسطة أو طويلة الأجل و يقصد بها تلك التي تعقد لمدة تزيد عن سنتين و تقل عن عشرين سنة و تلجأ الدولة لهذا النوع لتغطية عجز دائم أو طويل الأجل في الميزانية العامة بحيث لا تكفي الإيرادات العادية الخاصة بالسنة المالية لتغطيته (كأن يجعل اجل القرض مابين سنة 2006 و سنة

¹: امجد عبد المهدي، و اخرون، "دراسة في المالية العامة"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الاردن، 2011، ص131.

²: محمد طاقة، هدي الغزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار النشر و التوزيع، عمان، 2010، ص155.

. 2010

• **الدائمة :** و هي تلك التي لا تلتزم الدولة بالوفاء بها في أجل معين مع التزامها بدفع فوائدها الى غاية تاريخ الوفاء بها مع حرية الدولة في تحديد الوقت الأكثر ملائمة لظروفها الاقتصادية و المالية للوفاء به حيث يجوز لها الوفاء بالقرض المؤبد في أي وقت دون أن يكون للدائنين في ذلك حق الاعتراض. و هذا قد يؤدي لتراكم الديون و أعباء الفوائد المترتبة.

3- إصدار القرض العام:

بإصدار القرض العام العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة على المبالغ المكتتب بها عن طريق طرح سندات ، يقوم الأفراد بالاكتتاب فيها وفقا للشروط التي ينص عليها التشريع الساري المفعول و طبقا للفقرة 15 من المادة 122 من دستور 1996 فإن إصدار القروض العامة يتطلب صدور قانون من البرلمان (المجلس الشعبي الوطني)، ذلك أنها وسيلة يردّ أصلها و فائدتها كالضرائب لذا يجب أن تفرض بقانون يبيد بموجبه البرلمان موافقته على قيام الحكومة بإصدار قرض عام.⁽¹⁾

و يثير موضوع إصدار القرض العام التطرق إلى المسائل الأساسية التالية:

3-1- مبلغ القرض العام:

يصدر القرض العام محدد القيمة أو غير محدد القيمة.

-**القرض محدد القيمة :** و ذلك في حالة ما إذا حددت الدولة مسبقا حدا أعلى للمبلغ الذي تريد أن تقتضيه و يتوقف الاكتتاب عند بلوغ هذا المبلغ.

-**القرض غير محدد القيمة :** ذلك في حالة ما إذا لم تحدد الدولة أو الجهة الإدارية المقترضة مبلغا لذلك و في هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد تاريخ معين ينتهي الاكتتاب بنهايته و بذلك فان مقدار القرض يتحدد بحلول هذا التاريخ وغالبا ما تلجأ إليه الدولة في الحالات التي تحتاج فيها إلى الحصول على مبالغ كبيرة لتغطية أزمة أو كارثة مثل أوقات الحروب و الكوارث.

3-2- سندات القرض: يأخذ القرض لدى إصداره شكل سندات تتمثل عادة في:

- **السندات الاسمية :** و هي تلك السندات التي يقيد اسم مالکها في سجل خاص للدين يحفظ في إدارة القروض العامة بوزارة المالية و تسلم له شهادة باسمه تثبت حقه تجاه الدولة و تعتبر تلك الشهادة نفسها هي السندات الاسمية و يتطلب نقل ملكيتها تعديل البيانات الواردة في السجل و الشهادة و بغير ذلك لا يعتد بنقل ملكيتها و بذلك تمثل حماية لمالکها ضد خطر السرقة و الضياع.
- **السندات لحاملها :** و هي تلك التي لا يقيد اسم مالکها في سجل خاص بل القاعدة أن حائز السند هو مالکه و لا يتطلب نقل ملكيته القيام بأي إجراء قانوني و عادة ما تلحق بهذه السندات قسائم قابلة للانفصال عن السند الأصلي يعبر كل منها عن الفائدة المستحقة في تاريخ معين و تدفع الفوائد عن طريق تقديم القسيمة في التاريخ المحدد.

¹: للمزيد من التوضيحات انظر: سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص250.

و يتم الاككتاب في سندات القروض العامة بإحدى الطرق التالية: (1)

- الاككتاب العام المطروح على الجمهور مباشرة وفيه تعرض الدولة السندات على الجمهور مباشرة مع تحديد موعد بداية و نهاية الاككتاب و الشروط و المزايا التي تمنح للمكتتبين و تتميز هذه الطريقة بأنها توفر على الدولة مبالغ العمولة التي يتقاضاها الوسطاء كالبنوك مثلا و تتطلب هذه الطريقة ثقة الجمهور في مالية الدولة.

- البيع للبنوك و المصارف نظير عمولة معينة و هنا تلعب البنوك دور الوسيط في تغطية القرض عن طريق قيام الدولة ببيع سنداتنا إلى البنوك مقابل عمولة تحصل عليها و يتم بيع القرض للبنك الذي يقدم أفضل الشروط و من مزايا هذه الطريقة ضمان الدولة تصريف جميع السندات و حصولها على حصيلة القرض على وجه السرعة و يعاب عليها حرمان الدولة من مبلغ هام يتمثل في الفرق بين المبلغ الاسمي للقرض و المبلغ الذي تدفعه البنوك فعلا.

- البيع في سوق الأوراق المالية و في هذه الحالة تلجأ الدولة لبيع السندات في بورصة الأوراق المالية إذا كان مبلغ القرض محدودا و كانت الدولة في غير حاجة سريعة أو عاجلة إليه.

3-3- انقضاء القرض العام:

ينقضي الالتزام الواقع على عاتق الدولة جراء القرض العام بحالات و وسائل مختلفة: (2)

أ- **الوفاء:** يقصد بالوفاء رد قيمة القرض بأكمله إلى المكتتبين فيه و يتم انقضاء القرض العام بالوفاء به تماما تجاه الجهة المقرضة، لدى حلول أجله و هذا أمر لا غنى عنه إذا أرادت الدولة الاحتفاظ بثقة المقرضين في انتمائها.

ب- **الاستهلاك:** يقصد باستهلاك القرض العام سداد قيمته تدريجيا على عدة دفعات إلى حاملي سنداتنا خلال فترة معينة وفقا لما تقضي به شروط الإصدار.

ج- **التبديل:** يقصد بتبديل القرض العام " Conversion de la dette publique " استبدال قرض عام قديم ذي فائدة مرتفعة بقرض عام جديد ذي فائدة منخفضة و هذا التبديل إما أن يكون إجباريا أو اختياريا. كما قد يتم الاتفاق على تحويل هذه القروض الى استثمارات أو تحويلها الى جزء من رأسمال بعض المؤسسات في إطار الخصوصية و هو أمر شائع في السنوات الأخيرة.

د- **الإعفاء:** و ذلك بأن يتم الاتفاق بين الدول بشكل جماعي أو انفرادي على إعفاء الدولة المدينة من ديونها أو من جزء منها نظرا لظروفها أو لتحفيزها على القيام بإصلاحات معينة.

3-4- الآثار السلبية و الإيجابية المترتبة عن القروض التي تمنحها المنظمات المالية:

أ- **الآثار السلبية:** و تتمثل هذه الآثار في:

- السداد بالعملة الصعبة إذ أن الديون الممنوحة من الهيئات الرسمية يجب تسديدها بعملة البلدان المقرضة و بالدولارات بالنسبة لأغلبية الهيئات الدولية، لذا تضطر الدول عادة إلى اللجوء لقروض جديدة أو بتشجيع

1: محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص111.

2: انظر: مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 408-409.

المنتجات الوطنية و يستدعي تشجيع الاستثمارات الدولية بمنحها امتيازات معتبرة؛
 -التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة من القرض: سبقت الإشارة إلى أن الدول المقرضة عادة ما تربط عملية القرض بالظروف السياسية و الاقتصادية للدول المقرضة و قد يصل ذلك إلى حد اشتراطها قيام هذه الدولة بإجراء تعديلات في النصوص القانونية و التخلي عن النهج الاقتصادي السابق و هذا يعد مساس بسيادة الدول الداخلية و هذه التبعية المالية و السياسية وسيلة للإدماج الحتمي للعالم الثالث في الاقتصاد العالمي لذا غالبا ما تلجأ الدول إلى الاقتراض من المنظمات و المؤسسات المالية الدولية؛
 -أنها تؤثر سلبا على الميل للاستثمار حيث أن الدولة عادة ما ترفع سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة مما يجعلهم يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة؛
 -أنها تزيد من الأعباء على الخزينة العمومية نتيجة الامتيازات التي تقدمها الدولة للمكاتبين في القرض العام. و عادة ما تربط الدول الغنية منح القروض بضرورة تصريف منتجاتها نحو الدول النامية و تراعي في ذلك نوعية نظام الحكم و الظروف السياسية لذا تفضل الدول النامية للمنظمات الدولية دفعا للإجراج السياسي. و عادة ما تلجأ إليها الدولة عند عدم كفاية الادخار الوطني.

ب- الآثار الإيجابية:

-تلعب المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير دور هام في تجنب انهيار اقتصاد الدول التي تعرف عجز مالي و بالتبعية الحفاظ على الاستقرار الداخلي و قد مرت معظم الدول المصنعة حاليا كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا و استراليا بمرحلة استعانت فيها برؤوس الأموال الأجنبية في القرن 19 من أجل الإسراع بتنميتها؛
 - صندوق النقد الدولي يساعد و يساهم في تعزيز حقوق الإنسان إذ بادرت الجماعة الدولية بتخفيض ديون الدول النامية بما يقدر بحوالي 76 مليار دولار سنة 1995 سعيا للحد من الفقر مثلما حدث مع بوركينافاسو، رواندا الكاميرون و كمبوديا و أوغندا و الفيتنام و اشترطت الدول الكبيرة لمنح هذه المساعدات بضرورة احترام حقوق الإنسان.

المبحث الثاني : الميزانية العامة

المطلب الاول-مفهوم الميزانية العامة:

سوف نحاول ضمن هذه النقطة التطرق إلى نشأة الميزانية العامة للدولة، ثم إعطاء تعريف للميزانية العامة و دورها و مراحل تنفيذها.

الفرع الاول-نشأة الميزانية:

كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أي أسس أو قواعد في ذلك، كما أنّ مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم حيث يقوم هذا الأخير بالإففاق على الدولة كما ينفق على أسرته بدأت عملية ضبط الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا أين ظهرت فكرة إعداد موازنة الإيرادات

ونفقات الدولة عام 1628 عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة وإلى غاية 1789 في فرنسا. إن فكرة الموازنة لم تأت مرة واحدة وإنما تم ذلك على مراحل متتالية، ففي إنجلترا هي أول دولة استتبقت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة تم ذلك بعد ثلاث مراحل و هي:

- ففي المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب (ملك شارل الأول سنة 1628)؛

- ثم تأتي المرحلة عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب، فكانوا يتعرضون لمناقشة الأوجه التي تنفق فيها حصيلة الضرائب؛

- أما المرحلة الثالثة أين أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الاعتماد الدوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للميزانية العامة المطبقة في وقتنا الحالي.

الفرع الثاني - تعريف الميزانية و تطورها:

أولاً-تعريف الميزانية:

أطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، و في جميع الحالات تعني كلمة الميزانية العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، و استخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا و يقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة ببيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان. ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية الحكومة و هو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.⁽¹⁾

- هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه.
- عرفها القانون الفرنسي: بأنها الصيغة التي تقدر بموجبها اعباء الدولة و وارداتها، و يؤذن بها و يقدرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن اهداف الحكومة الاقتصادية و المالية.
- و عرفها القانون البلجيكي: بأنها بيان الواردات و النفقات العامة خلال الدورة المالية.
- و عرفها القانون الأمريكي: بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة المالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، و اقتراحات الجباية المبسطة فيها.
- و عرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان: بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة و وارداتها عن السنة المقبلة و تجاز بموجب الجباية و الانفاق.

◀ و من كل هذه التعاريف نستخلص ان الميزانية هي عبارة عن توقع و اجازة لنفقات الدولة العامة في فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد و تعبر عن اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

¹: محمد شاكر عصفور، "اصول الموازنة العامة"، دار المسيرة، عمان، 2012، ص17

ثانيا - تطور الميزانية:

فالميزانية ماهي الا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ان تطور دور الدولة بتطور الفكر المالي على مر العصور ادى الى تطور مماثل في مفهوم الميزانية و دورها في النشاط الاقتصادي، ففي ظل الفكر الكلاسيكي ساد الاعتقاد بقدرة القطاع الخاص، اذا ما توفرت له الامكانيات اللازمة ولم تكن هذه الاخيرة في نظر الفكر الكلاسيكي سوى ضمان عدم تدخل الدولة في نشاط و قرارات القطاع الخاص، و لكي يضمنوا تحقيق هذه الاوضاع كان الاقتصاديون الكلاسيك يطالبون بضرورة توازن الميزانية سنويا اعتقادا منهم بانه سيؤدي الى قصر دور الدولة.

و عندما انتشر الفكر المالي الحديث تغيرت النظرة لتقف بفكرة التدخل الحيادي للدولة في عرض البحر و تضرب بمبدأ توازن الميزانية عرض الحائط و تلقي على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف المجتمع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية...الخ.

المطلب الثاني- قواعد و خصائص الميزانية العامة و دورتها

الفرع الاول- خصائص و قواعد الميزانية العامة:

اولا- خصائص الميزانية العامة: تتميز الميزانية العامة بالخصائص التالية:(¹)

- 1- الصفة التشريعية للميزانية: الميزانية العامة وثيقة تخضع لموافقة السلطة التشريعية، حيث تصدر الميزانية ضمن قانون المالية الذي يتم التصويت عليه من طرف السلطة التشريعية؛
- 2- الصفة الشمولية للميزانية: تتضمن الميزانية العامة بيانات مفصلة لما تعتمده الدولة إنفاقه، وكذلك الإيرادات اللازمة لتغطية هذا الإنفاق؛
- 3- الصفة سنوية الميزانية: الميزانية العامة للدولة تعد لفترة زمنية متصلة، و جرت العادة أن تكون الفترة محددة بسنة مقبلة .

ثانيا- قواعد الميزانية العامة:(²)

- 1- قاعدة السنوية: تعد تقديرات الميزانية العامة للدولة عن فترة زمنية محددة تكون عادة سنة.
- 2- قاعدة الشمول: يقضي هذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة للدولة شاملة لجميع النفقات والإيرادات، بحيث تظهر الإيرادات إجمالاً بدون خصم أي نوع من المصروفات المتعلقة بجبايتها ، ويتم صرف المصروفات في حدود الإعتمادات المخصصة بالموازنة فقط.
- 3- قاعدة العمومية (عدم التخصيص، الشروع): يقضي هذا المبدأ أن تكون الموارد والنفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة مصروفات معينة، لأن التخصيص قد يفقد الميزانية العامة مرونتها. فضلا عن أنه قد يؤدي إلى الإسراف إذا كان حجم الإيراد المخصص للمصروف كبيراً، أو قد يخل بأداء الخدمة إذا

¹:انظر: - محمد مروان السمان، "مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي"، مكتبة الثقافة للنشر، الاردن، 1998، ص297.
-محمد شاكر عصفور، "اصول الموازنة العامة"، مرجع سبق ذكره، ص17.

²: انظر: - عاطف وليم الدرواس، "الاقتصاد المالي العام"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص533.
- سوزي عدني ناشد، مرجع سبق ذكره، ص284.

كان حجم الإيراد المخصص للمصروفات يقل عن المصروفات اللازمة لأداء الخدمة .

4-قاعدة الوحدة: وتعني أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة. ويستثنى من ذلك:

أ- **الميزانيات المستقلة:** وهي ميزانيه المؤسسات العامة مثل الخطوط السعودية، ارامكو، فهي تقوم بتمويل نفقاتها بنفسها و لا تلجأ للدولة إلا في حالات طارئة مثل حالات العجز و الخسارة لتدعيم مركزها المالي.
ب- **الميزانيات الملحقة:** و هي الميزانيات الممولة بالكامل من الدولة مثل الجامعات، معهد الإدارة العامة، أعطتها الدولة نوع من المرونة و الصلاحيات المالية حتى يمكن أداء مصالحها بعيدا عن الروتين الحكومي.

5-قاعدة الوضوح: تقضي هذه القاعدة أن تتسم الميزانية العامة بالوضوح الكافي الذي يساعد على فهم محتويات و تفصيلات الميزانية حيث لا تدرج اعتمادات مجمله بل مفصلة. و من أساليب الوضوح تبويب الميزانية و عرضها بوسائل بسيطة و مقبولة بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأشكال الهندسية و الرسومات البيانية.

6- قاعدة المرونة : و يقصد بها سهولة تنفيذ الميزانية، و ذلك بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة ، و البحث عن بدائل لهذه الاحتمالات.

7- قاعدة التوازن : و تقضي هذه القاعدة بأهمية إيجاد التوازن الرقمي بين مصروفات الميزانية و إيراداتها، بمعنى أن يكون جانب النفقات مساويا لجانب الإيرادات.

الفرع الثاني: دورة الميزانية العامة

يطلق لفظ (دورة الميزانية العامة) على المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة تحقيقا للمسؤوليات المشتركة بين السلطات التنفيذية و التشريعية.

اولا- مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة:

يقتصر حق تحضير و إعداد الميزانية العامة على السلطة التنفيذية فعليها تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية و من ناحية العلمية فان السلطة التنفيذية اقدر من السلطة التشريعية على تحضير و إعداد الميزانية و لهذا تتولى الحكومة مهام تحضير و إعداد الميزانية، و تبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى اصغر الوحدات الحكومية حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات و ما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد ميزانيتها.⁽¹⁾ و في مرحلة لتحضير وإعداد للميزانية تسترشد الحكومة بمجموعة من المبادئ العامة نحصرها في أربعة و هي (مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ العمومية، مبدأ توازن الميزانية) و لقد سبق أن اشرنا إلى مبدأ السنوية باعتباره احد الأركان في تعريف الميزانية أما مبدأ توازن الميزانية فقد رأينا كيف ثبت خطاه وانعدمت أهميته مع تطور الفكر المالي.

¹: انظر: محمود حسين الوادي، "تنظيم الإدارة المالية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص30.

ثانياً - مرحلة اعتماد الميزانية العامة

إن مرحلة الاعتماد كانت وستظل دائماً من اختصاص السلطة التشريعية دون منازع، فعليها بحكم أو لها ممثلة لقوى الشعب تقع مسؤولية التحقيق من سلامة البرامج والسياسات الحكومية عن طريق اعتماد مشروع الميزانية ومتابعة تنفيذها للتأكد من حسن الأداء باستخدام أساليب الرقابة المالية، والسلطة التشريعية قد تتكون من مجلس (مصر) أو مجلسين (الجزائر و أمريكا و انجلترا وفرنسا...) ومن القواعد العامة التي جرى عليها العرف أن تبدأ السلطة التشريعية بمناقشة جانب النفقات العامة واعتمادها حتى تتمكن من تقييم برامج الإنفاق على أساس الحاجات العامة دون التقيد بالإيرادات.

ثالثاً - مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

في هذه المرحلة تقوم الحكومة بتنفيذ الميزانية، فتتولى الوزارات و المصالح و الهيئات المختلفة القيام بالبرامج و المشروعات و تسيير الخدمات التي اعتمدها السلطة التشريعية و لا تقتصر مهمة تنفيذ الميزانية على مجرد تحصيل الإيرادات و دفع المصروفات التي أدرجت في الميزانية بل عليها أن تتابع آثار هذه العمليات على الاقتصاد القومي و ان تراقب اتجاهاتها نحو الأهداف الاقتصادية المنشودة حتى تستطيع تعديل سياساتها الانفاقية و الايرادية إن لزم الأمر. و على مرحلة التنفيذ مواجهة كافة النتائج التي تترتب على مقارنة التقديرات بالواقع.

رابعاً - مرحلة المراجعة والرقابة للميزانية العامة

كانت النظرة إلى هذه المرحلة في الحقبة الأولى من تاريخ الميزانية في غاية البساطة، و تركز الهدف منها في فحص الحسابات العامة و مع تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدا الاهتمام بتطوير مرحلة المراجعة و الرقابة لكي تتماشى مع المهام الجديدة التي أُلقيت على عاتقه، و اتسع نطاق هذه المرحلة لتشمل إلى جانب الرقابة الحساسة رقابة تقسيمية تتخذ من التحليل العلمي و الدراسة الفنية أداة لتقييم الأداء و رفع الكفاءة، و هكذا أصبحت الرقابة المالية بنوعها الحسابي و التقييمي أهم مراحل دورة الميزانية و أكثرها استثناء بأفكار العلماء الباحثين.

المبحث الثالث: عجز الميزانية

يعد عجز الميزانية العامة من أقدم و اخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم و بصفة خاصة الدول النامية، و يمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة.

المطلب الاول: مفهوم عجز الميزانية العامة

يعبر عجز الميزانية عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة و هو سمة تكون تميز معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

و قد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي او تخفيض الإيرادات العمومية و قد يكون غير مقصود، غن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك ، و لقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات و النفقات و هو أمر صعب الحصول ثم لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف عجز الميزانية العامة و أنواعها

أولاً-تعريف عجز الميزانية العامة :

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الميزانية العامة للدولة، و جاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل إستنتاج مفهوم شامل للعجز الموازي واهم هذه المفاهيم مايلي:

- عجز الميزانية العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة و يقصد بالعجز في الميزانية << زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة.>>(1)

- و يعرف العجز الموازي أيضا بأنه «قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة عن سداد النفقات المقدره»

- و عجز الميزانية العامة «ما هو إلا عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها»(2).

- و قد عرفه ماريو بليجير بأنه «الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية»(3).

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم العجز الموازي للدولة حيث يمكننا القول بأن العجز الموازي هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات إستثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدره عن سداد النفقات العامة و زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الميزانية العامة للدولة.

ثانياً- أنواع عجز الميزانية العامة للدولة:

لعجز الميزانية العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر أهمها فيما يلي :

1- العجز الجاري : و يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد و الذي يجب تمويله بالإقتراض و يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الغنفاق و الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة .

و يمكن ان يكون الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق دون الإنفاق الإستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية .

2- العجز الأساسي : يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الاول فوائد الديون إلا ان الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية و ليست حالية و يعمل العجز

¹: عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسمة، "الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة"، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001، ص5.

²: كاظم السعيد، "ميزانية الدولة"، مطبعة الزهراء، بغداد، 1969، ص50.

³: ماريو بليجير أوربين تشيبستي، "كيف يقاس العجز المالي"، المجلة التمويل و التنمية، سبتمبر1992، ص4.

الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية .

3- العجز التشغيلي : و يعبر عن ذلك العجز عن ربط الديون بفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار و مثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد و أقساط القروض المستحقة ، و منه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد العجز الجاري مما يجعل البعض يدعوا إلى استيعاب هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار و كذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض .

4- العجز الهيكلي : و يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية و المؤقتة للانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات و نفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل و بالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه .

5- العجز الشامل : و هو عبارة الفرق بين مجموع إيرادات الحكومة و القطاع العام و مجموع نفقات الحكومة و القطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطية بإقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصارها على الحكومة المركزية و التي لا تشكل إلا جزءا منها.

الفرع الثاني : عجز الميزانية العامة في المذاهب الاقتصادية

ترى المدرسة الكلاسيكية التي شاعت افكارها في القرن التاسع عشر، ان الموازنة العامة لا بد ان تتصف بالتوازن، و لا تسمح هذه المدرسة بحدوث العجز أو الفائض و ينبع ذلك بالأساس من العديد من المبادئ التي تؤمن بها هذه المدرسة، تنطلق من ضرورة إلا يتخطى دور الدولة مفهوم الدولة الحارسة، و يتحدد دورها بالوظائف الكلاسيكية: الامن و الدفاع و القضاء أي ان يكون دور المالية العامة حيادياً. و هذا نابغ من إيمانها المطلق بمبدأ الحرية الاقتصادية و قانون ساي (العرض يخلق الطلب و يساويه) و ان حالة الاستخدام الامثل متحققة ما دامت الدولة ملتزمة بدورها الحيادي، كما انه نابغ ايضا من نظرتها إلى ان الإنفاق العام التي تختص به الدولة إنفاق استهلاكي تبذيري لعدم كفاءة الدولة قياساً بكفاءة القطاع الخاص، و بضوء ذلك كان عجز الميزانية العامة في نظر هذه المدرسة بمثابة الخطر الرئيس الذي يؤدي إلى الإصدار النقدي الجديد او الاقتراض، و ما كلتا الحالتين فالامر يترتب عليه ارتفاع الاسعار و تدهور القيمة الحقيقية للعملة و يدعو الى مزيد من الانفاق مما يولد الحركة الحلزونية للتضخم، كما يؤدي الى تناقص الموارد و الاموال لدى القطاع الخاص الذي يتميز بكفاءة استغلاله للثروة.⁽¹⁾

اما المدرسة الكنزوية التي وجدت من الظروف التي احاطت بالازمة الاقتصادية الكبرى عام 1969 مدخل لتوجيه الانتقادات لفرضيات و مبادئ المدرسة الكلاسيكية، فقد اكدت على ان حالة الاستخدام الكامل غير متحققة و ان العرض لا يخلق الطلب، و ان المشكلة الاساسية تكمن في نقص حجم الطلب الفعال،

¹: فرهود، د.محمد سعيد، "مبادئ المالية العامة"، جامعة حلب، 1979، ص24.

و استنادا على ذلك لابد من العمل على زيادة الطلب الفعال بغض النظر عن توازن الميزانية العامة من عدمه، و بالتالي فقد برزت فكرة العجز المقصود و لمعالجة التوازن العام للاقتصاد الذي اصبح هو الاساس و اصبح توازن الميزانية العامة امرا ثانويا. هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا و زيادة انفاقها العام و تمويله بالإصدار النقدي الجديد او القروض. وطبقا لکنز فان الميزانية العامة اصبحت سلاحا هاما لمواجهة عدم الاستقرار و ان الانفاق العام و الضرائب يتحددان طبقا لاحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب حالة التساوي بين الايرادات العامة و النفقات العامة، أي ان التوازن الاقتصادي العام اصبح هو الاساس و توازن الميزانية العامة مبدأ ثانوي، و بعبارة أخرى، لابد ان تقوم الدولة بإحداث عجز في ميزانيتها و تزيد نفقاتها بطرح كميات جديدة من النقود في التداول لزيادة الطلب الكلي و تخفيض البطالة في ظروف الكساد. وطبقا لذلك و لد مفهوم المالية المتدخلة التي تتادي بضرورة و جود عجز في الميزانية يتم تغطية بالقروض و بالإصدار النقدي الجديد مع ضرورة تخفيض الضرائب من اجل تحقيق زيادة في مستوى الاستخدام و القضاء على البطالة. و بعبارة اخرى فقد دعى کنز الى استخدام الميزانية العامة سلاحا لمواجهة مشكلات التغير الدوري الا انه لم يدع الى اتباع سياسة العجز بشكل مستمر فهو يدعو الى سياسة مالية و نقدية توسعية في مدة الكساد و الى سياسة مالية و نقدية انكماشية عند فترات الرخاء و ظهور مخاطر التضخم. كل هذا نجده واضحا في الميزانيات العامة للدول الرأسمالية الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة و ان معدلات نمو الناتج و الدخل و مستوى الاستخدام كانت تفوق معدلات نمو العجز الذي كان في حدود آمنة و معقولة.⁽¹⁾

و مع ظهور ظاهرة التضخم الركودي في منتصف السبعينيات ووجهت الى نظرية العجز المنظم العديد من الانتقادات من لدن المدرسة النقدية (التيارات المعاصرة للمدرسة النيوكلاسيكية التي تركز بشكل كبير على النقود و السياسة النقدية) و قائدها فريدمان و هايك و غيرهما، و نادوا بضرورة التوسع في تحرير الاسواق و رؤوس الاموال و الاقتصاد من أي قيود و اعادة هيكلة الاقتصاد طبقا لذلك، و رأوا ان ذلك يحقق اعلى مستويات الاداء الاقتصادي. و الهدف الجوهرى للسياسة الاقتصادية في تقديرهم يتحدد بمكافحة التضخم و الاستقرار النقدي من خلال ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الاجمالي. و يرون بان معالجة العجز لا تتم الا بمراحل تستهدف تخفيض نسبة العجز الى الناتج القومي الاجمالي تدريجيا من خلال تخفيض واضح في الانفاق العام الجاري لاسيما الموجه الى الجوانب الاجتماعية و الدعم المقدم لاشباع حاجات عامة.⁽²⁾

المطلب الثاني: اسباب عجز الميزانية العامة و مخاطره و تاثيراته

الفرع الاول - اسباب عجز الميزانية العامة:

لا يمكن إرجاع سبب حدوث ظاهرة العجز في الميزانية العامة الى سبب وحيد لانها ظاهرة مركبة

¹: محمد عبد العزيز ود. على تفتيق، "اصول وقواعد الموازنة العامة"، جامعة الملك سعود- الرياض، 2003، ص: 239-241.
²: زكي رمزي، "انفجار العجز، علاج الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشى و المنهج التنموي"، دار المدى للثقافة، دمشق، 2000، ص: 5.

و معقدة ترجع أسبابها الى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، فتزايد الاعتماد على السياسة المالية العامة لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، ونمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة يؤدي الى هذه الظاهرة، كما ان زيادة الإنفاق الاستثماري والحاجة الى ذلك في البلدان النامية بصورة أصبحت فيها المالية مضخة أساسية للنمو وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي ولد و مهد لهذه الظاهرة، لذلك من التفريق بين العجز بوصفه وسيلة أو ظاهرة⁽¹⁾، و يمكن إجمال الاسباب بما يأتي:

1- عدم مواكبة الموارد و الإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت بعض الدول النامية نحو الانخفاض مما فاقم عجز الميزانية، و هنا يمكن السبب في الضعف الشديد الذي تتسم بها العبء الضريبية (التي تقاس بنسبة حصيلة الضريبة الى الناتج الاجمالي)، حيث تتراوح هذه النسبة في الدول النامية بمعدل مقدار (15%) في حين تبلغ في الدول المتقدمة (30%) كمعدل، و ترجع و الطاقة الضريبية في البلدان النامية الى العديد من العوامل منها انخفاض متوسط دخل الفرد، و عدم خضوع أصحاب الدخل العليا للضرائب تبعاً لنفوذهم السياسي و الاجتماعي، و الاعفاءات و انخفاض الوعي الضريبي لدى المواطنين، و كذلك جمود النظام الضريبي و عدم تطويره لخدمة اهداف التنمية من حيث المعدل و التحصيل، و تدني المستوى المهني و التقني للعاملين في الجهاز الضريبي و تقشي الفساد، و انتشار حالات التهرب الضريبي و بروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات كرسوم الكهرباء و الماء و غيرها و كذلك المستحقات الضريبية المتأخرة و التي لم يتم تحصيلها⁽²⁾؛

2- يعكس حجم الانفاق العام و تطوره مدى تطور حجم الحكومة و دورها في النشاط الاقتصادي و فاعليتها في ادارة الاقتصاد القومي الذي اخذ بالتزايد كما و نوعاً. هذا ما اكد عليه الالمانى (فاكنز) الذي وضح وجود علاقة ايجابية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي، فكلما ازدادت نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي تزايد الدخل الحقيقي للفرد، و من جانب اخر فهناك اسباب حقيقية و ظاهرة (فالاسباب الظاهرية تتمثل بشكل ملخص بزيادة عدد السكان وانخفاض قيمة النقود و ارتفاع معدلات و اتساع اقليم الدولة في حين تتحدد الاسباب الحقيقية بعوامل سياسية واجتماعية و اقتصادية و عسكرية و ادارية و غير ذلك)، ادت الى ظاهرة تزايد الانفاق العام في جميع الدول بغض النظر عن درجات تطورها و هيكلها السياسية و الاقتصادية بشكل يفوق من نمو إيراداتها، مما ادى الى ظاهرة العجز في الميزانية العامة⁽³⁾؛

3- ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة، اضافة الى نقص في مصادر التمويل للميزانية؛

4- غياب سياسة ترشيد الانفاق العام و ضعف كفاءته، حيث يسود على الانفاق العام طابع التبذير و الاسراف في المظاهر الكمالية و التمسك بذلك، و هذا ما نجده و اضحا في السيارات الحكومية الفاخرة و

¹: الحاج، حسن، "عجز الموازنة-المشكلات و الحلول"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ايار، 2005، ص2.

²: الشمراني، غادة شهير، "متطلبات اصلاح و تطوير الموازنة العامة"، جامعة سعود عبد العزيز، الرياض، 2010، ص12.

³: العلي، عادل، "المالية العامة و القانون المالى و الضريبي"، دار ثراء للنشر، عمان، 2009، ص58.

- الصرف بسخاء على بدلات السفر لكبار موظفي الدولة. تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي الى ضياع الكثير من مبالغ الانفاق العام و انخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع و المبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ و دقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الاخلاقية و انتشار قيم الكسب السريع؛
- 5- و السهل مما يؤدي الى رفع تكاليف الاستثمارات العامة؛
- 6- نقص الطلب الكلي او زيادة العرض الكلي و حدوث الازمات الاقتصادية و سعي الدولة في اطار؛
- 7- معالجتها لهذه الازمات باللجوء الى العجز المقصود. و من جانب اخر فان الكثير من الدول النامية التي اعتمدت على تمويل التنمية بالعجز، ازداد العجز في موازنتها العامة، بعد ان فشلت جهودها التتموية؛
- 8- تزايد الانفاق العسكري بالشكل الذي يجعله يتبوأ دورا لا يستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات عالية لاسيما في الدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة، و يشمل الانفاق العسكري على الاجور و الرواتب و المستلزمات السلعية و استيراد الاسلحة و المعدات و كلف صيانتها و كلف الاستعانة بالخبرات الاجنبية⁽¹⁾.

الفرع الثاني- مخاطر و تأثيرات العجز في الموازنة العامة :

للعجز تأثيرات متعددة تعتمد و تتحدد بطريقة تمويله التي تتم بسبل متعددة (يعتمد اختيار احدها علي حجم العجز المالي و الظروف الاقتصادية و اهداف السياسة الاقتصادية و مستويات التضخم و اسعار الفائدة و عرض النقد و غير ذلك) فالتمويل يتم من خلال الاقتراض من مصادر داخلية (بنك مركزي مصارف تجارية، مؤسسات غير مصرفية). وقد يتم من خلال مصادر خارجية او السحب من الاحتياطات و الاستثمارات الخارجية، و يعد هذا التمويل للعجز تمويل غير تضخمي، او ان يتم التمويل بزيادة الاصدار النقدي و زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة و يعد تمويلا تضخميًا، فالعجز في ضوء ذلك يولد ظاهرة الدين الداخلي او الخارجي او الاثنين معا. وينظر الى ظاهرة الدين العام الناتجة عن العجز بشكل تراكمي لا تدفقي اي ان عجز كل سنة يضاف الى دين السنة السابقة فيزداد رصيده، و من جانب اخر يزيد من خدمة فوائده و هكذا يرتفع عجز السنة اللاحقة و هذا هو التأثير السلبي الاول و الناتج عن العجز⁽²⁾.

كما ان اختيار الاسلوب غير التضخمي لتمويل العجز (الاعتماد علي الاحتياطات الدولية، تصفية الاستثمارات الخارجية التي تمتلكها الدولة ، الاقتراض الخارجي و الداخلي) له تأثيرات عده. فالاعتماد علي الاحتياطات الدولية في التمويل قد يؤدي الى استنزافها مما يولد مخاطر خسارة ما تؤديه هذه الاحتياطات من مهام متعددة كالدفاع عن سعر الصرف او تجنب اللجوء الى الاقتراض الخارجي بأسعار فائدة مرتفعة او تحاشي السياسات الانكماشية و عدم الضغط على الواردات باستخدام هذه الاحتياطات التي تعد صمام امان و اطمئنان للجهات الدائنة وأسواق النقد الدولية. اما الاعتماد على تصفية الاستثمارات التي تمتلكها الدولة في الخارج لتمويل العجز في الميزانية العامة فقد يؤدي اولا الى خسارة ما تدره هذه الاستثمارات من عوائد مما

¹: حامد و احمد زهير، "اسس المالية العامة"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص:236.

²: نحاس، شوبل، "محاضراته الموسومة ادارة الدين العام في ظل ازمة مالية عالمية"، صحيفة الاخبار اللبنانية ليوم 2009/01/16. ص:5.

يشكل عبء جديد على الميزانية العامة. اما لو اعتمد على الاقتراض الداخلي (الذي تتطلب فعاليته و نجاحه على جملة من العوامل اهمها استقرار قيمة العملة و ايجابية معدلات الفائدة و نشاط الاسواق المالية و الثقة بالحكومة و غيره)، فأهم نتيجة نصل اليها هي زيادة عبء الدين المحلي و ارتفاع معدلات الفائدة و ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية، اضافة الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب رؤوس الاموال و الاغنياء⁽¹⁾.

من جانب آخر عادة ما يؤدي العجز في الميزانية العامة الى التضخم لزيادة الطلب على العرض (لزيادة الانفاق العام على الايراد العام) خاصة لو اعتمد على التمويل التضخمي للعجز من خلال اللجوء الى زيادة عرض النقد (زيادة الإصدار النقدي و الائتمان المصرفي) الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لغالبية المواطنين. و تدهور سعر صرف العملة المحلية يرافق ذلك نتائج سلبية على اسعار الاستيرادات و غيره، و إضافة عبء جديد علي سياسة الدولة النقدية. كما انه سيؤدي الى زيادة ظاهرة الدولار (تفضيل العملة الاجنبية على المحلية) و زيادة في تفاوت توزيع الدخل القومي، و من جانب اخر سيجبر هذا الوضع الحكومة على تقليص مشاريعها القائمة و عدم تحفيزها للمباشرة في استثمارات جديدة تبعا لزيادة كلفة الإنشاء و الإنتاج⁽²⁾.

خلاصة القول ان تقادم عجز الميزانية العامة سنة بعد اخرى و تحوله الى عجز هيكلي مستمر ذي تكلفة باهضة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا تهدد الاستقرار المالي و النقدي و التنموي و تتطلب التصدي و المعالجة قبل استفحال المشكلة و تعقدتها. اما القليل من العجز في الميزانية العامة مع عدم وصول الاقتصاد الي مرحلة الاستخدام الكامل (التي تكون عندها مرونة العرض الكلي منخفضة) فهو مفيد و يمكن ان يصلح الاحوال الاقتصادية و يدعم جهود التنمية الاقتصادية شريطة ان لا يفلت الزمام و يتحول الى عجز هيكلي.

¹: الحاجي، عمر محمد، "عجز الموازنة و الحلول الاسلامية بين المخاطر و الضوابط الشرعية"، الموقع الالكتروني لمجلة المستثمرون، 2011/11/04.

²: زكي، رمزي، "انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشى و المنهج التنموي"، مرجع سبق ذكره، ص:16.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل مختلف أدوات سياسة الميزانية ومكوناتها الرئيسية، فلقد تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفقات العامة والإيرادات العامة و الميزانية العامة و استخلصنا ما يلي:

النفقة العامة هي مبلغ من النقود تصدر من شخص معنوي عام، من أجل لتحقيق نفع عام، تتمتع بالعديد من الخصائص و التي تميزها عن النفقة الخاصة، و هناك العديد من المعايير التي يعتمد عليها في تقسيم النفقات العامة، فهذه التقسيمات تبين لنا الهيكل العام للنفقات العامة بكل أصنافها من جهة و آثار هذه النفقات من جهة أخرى، و تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من أهم الظواهر الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي، فهذه الظاهرة أصبحت مصاحبة للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، فتختلف الأسباب الرئيسية لهذا التزايد، منها ماهي ظاهرية كتدهور قيمة النقود، و منها ماهي حقيقية كزيادة تدخل الدولة، إضافة إلى ذلك تتحدد النفقات العامة بتحديد الإيرادات العامة.

تعتبر الإيرادات العامة للدولة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها نفقتها العامة، و للإيرادات العامة عدة مصادر منها ما هي عادية، و أخرى غير عادية، تنقسم الإيرادات العادية بدورها إلى إيرادات اقتصادية و هي تلك الإيرادات من ممتلكات الدولة و الدومين العقاري و الخاص، أما القسم الثاني فيتمثل في الإيرادات السيادية و أقسامها المتنوعة من ضرائب و رسوم و غرامات و التي تمثل أهم نوع من الإيرادات العامة لميزاتها المختلفة التي تتمتع بها، أما الإيرادات غير العادية فتتكون من القروض العامة و الإصدار النقدي و هي من أهم المصادر التي تلجأ إليها الدول في الحالات الاستثنائية و غير العادية فمعظم الدول تتجنب اللجوء لمثل هذه الإيرادات لما لها من آثار سلبية وخيمة على اقتصاديات الدول. تعتبر الميزانية العامة و التي تحتوي على النفقات العامة و الإيرادات العامة من أبرز الأدوات التي تستخدمها الدول للوصول للأهداف المرجوة فهي تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني فالميزانية العامة للدولة تحكمها العديد من القواعد وتمر عملية إعدادها بالعديد من المراحل لعل أبرزها عملية الرقابة على تنفيذها، فاستعمالها الرشيد يعني سلامة سياستها و سلامة المركز المالي للدولة أما استخدامها العشوائي فيؤدي إلى الوقوع في اختلال مالي و هو ما يعرف بعجز الميزانية العامة للدولة..

يختلف مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة عبر المدارس الاقتصادية بحيث لاحظنا أن المدارس الاقتصادية لم تكن على درجة واحدة من الإتفاق و الاختلاف، فالمدرسة الكلاسيكية بزعامه آدم سميث لا ترى أهمية لخلق عجز في الميزانية العامة أما كنير فدعا إلى تجاوز أفكار آدم سميث و نادى بتدخل واسع للدولة في النشاط الاقتصادي و تبني العجز المقصود، أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة تحت زعامه ملتون فريدمان فلقد جمعت بين أفكار آدم سميث الرافضة لعجز الميزانية و أفكار كينز التي تدعو لخلق عجز في الميزانية العامة للدولة و كل هذه المدارس تتطوي تحت لواء الاقتصاد الرأسمالي، أما الفكر الاشتراكي فيجيز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أوسع نطاق بإعتبار أن الدولة التي تقوم بتنظيم الإنتاج و توزيع الدخل القومي و بالتالي يمكن لها أن تقتصر من أجل سد العجز في الميزانية العامة.

الفصل الثاني:

آليات علاج عجز

الميزانية العامة

تمهيد:

إن علاج العجز المستمر في الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني عموماً و المستثمرين و المستهلكين خصوصاً على المدى المتوسط و البعيد. فمن ناحية يؤدي علاج العجز إلى استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني، و في قدرته على التعامل من جديد مع اسواق النقد الدولية للحصول على التسهيلات الائتمانية التي يحتاجها، و يستعيد قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما يحمي سعر الصرف العملة المحلية من التدهور، و يحتفظ الاحتياطات الدولية للبلد من الاستنزاف و يقضي على الحاجة لتصفية الاستثمارات و الاصول الخارجية التي يمتلكها البلد و التي تعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل. كما تحقق عودت الاستقرار النقدي و السعري ثقة المواطنين في عملتهم المحلية و تشجعهم على استخدامها للادخار و يقلل من ظاهرة الدولار و يحد من هروب الثروات الى الخارج. كما يقلل علاج العجز الموازي من الحاجة للاستدانة من الخارج و يحد من معدل الديون الخارجية، بل و يحفظها في المستقبل ، كمل يقلل ايضاً من الحاجة الى الاقتراض الداخلي، و يخفض اعباء الدين التي يتحملها الجيل الحاضر و الاجيال المستقبلية. و تأكيداً على كل تلك الفوائد التي تتحقق من وراء العلاج للعجز المستمر في الميزانيات العامة، سنتناول هذا الفصل مناقشة اهم الطرق و الاساليب التي تلجا اليها الدول في تمويل العجز و اهم نتائجها و اثارها. من اجل ذلك قسمنا هذا الجزء الى اربعة مباحث:

- المبحث الاول: ترشيد الانفاق و دورها في علاج العجز
- المبحث الثاني: الجباية و دورها في علاج العجز
- المبحث الثالث: دور الاصدار النقدي و الاقتراض و مصادر اخرى في علاج العجز.

المبحث الأول: ترشيد الإنفاق و دورها في علاج العجز

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض و علاج عجز الميزانية العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في ميزانيتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

المطلب الأول: تعريف ترشيد النفقات و ضوابطه

الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه « تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على جميع أوجه الإسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن دبيره من الموارد المالية للدول»⁽¹⁾.

و يعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام أيضا على أنه " توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم و نوع النفع العام بتوزيعها وفقا لمنظور شامل و عام لمجموع حاجات المجتمع و العمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير و الإسراف و إهدار الأموال العمومية و ذلك بأدنى حد من التكلفة " ⁽²⁾ و مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد الإنفاق العام هو تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام و الاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة و تجنب إهدار الأموال العمومية و بالتالي تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام و أهمها:⁽³⁾

أولاً- الابتعاد عن الإسراف و التبذير

إنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام هو التبذير و الإسراف في عملية الإنفاق العام، و يظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه، حيث تتنافى هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسية للإنفاق العام، فتتجر عن هذه الحالة العديد من الآثار السلبية و أبرزها إهدار الأموال العمومية للدولة و بالتالي تبديد جزء من دخل الأفراد و الذي تحصلت عليه الدولة عن طريق الضرائب، و من جانب آخر يؤدي التمادي في الإنفاق العام إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي و ذلك لأن الممولون و المكلفون بدفع الضرائب تكون لديهم فكرة سلبية حول دفع الضرائب و توجيهها، و من أهم الآثار السلبية الأخرى و الخطيرة هي إضعاف الثقة في مالية الدولة، كما أن هناك الكثير من أوجه التبذير و الإسراف في صرف النفقات العامة في كثير من الدول خصوصا الدول النامية و أهمها:⁽⁴⁾

• سوء تنظيم الجهاز الحكومي، فنلاحظ تداخل في اختصاصات الوحدات الإدارية و قيام أكثر من جهة

1: حسن عواضة، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1995ص.

2: زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة النشر، ص 8.

3: إبراهيم أحمد عبد الله، "المالية العامة والمالية العامة الإسلامية"، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، 72.

4: إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000. ص76.

واحدة بأداء نفس الخدمات أو خدمات متفاوتة أو متكاملة، و هو الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف أداء هذه الخدمات دون أي مبرر؛

• الزيادة المفرطة في عدد العاملين في الإدارات الحكومية، فهذه الزيادة تنعكس سلبا على الميزانية العامة للدولة، فالعدد الزائد من العاملين في الإدارات العمومية يمثل ثقلا كبيرا على الموارد المالية للدولة و إهدار الأموال العمومية لها؛

• الارتفاع الكبير في تكاليف تقديم الخدمات العمومية كالخدمات التعليمية و الصحية، بحيث نجد أن هناك مبالغة في تقديم هذه الخدمات يفوق الطاقة المالية للدولة، و في كثير من الأحيان ما يقوم القائمون على تقديم هذه الخدمات بعدم ترشيد الإنفاق فيها و مثال ذلك شراء الأدوية بكميات كبيرة ثم بعد ذلك تتلف لانتهاء تاريخ صلاحيتها و هناك الكثير من الأمثلة التي تظهر و تبين مدى الإسراف و التبذير في مثل هذه الخدمات؛

• غياب التنسيق بين مختلف الإدارات العمومية المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع سواء مشاريع توصيل الماء أو الكهرباء أو الغاز أو ت عبيد الطرق، فعدم وجود تنسيق يؤدي إلى الإسراف و التبذير و اهدار الأموال العمومية فيمكن تعبيد الطريق أكثر من مرة جراء الحفر المتكرر لتوصيل الغاز و الكهرباء و الماء... إلخ؛

• الزيادة المفرطة في نفقات التمثيل الخارجي بسبب المبالغة في إنشاء العديد من السفارات و القنصليات و المكاتب الثقافية و التجارية و المالية و السياحية، فيترتب على ذلك نفقات كبيرة تخص الإدارات و مرتبات العاملين فيها و نفقات أخرى.

ثانيا - تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد و لكن بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود و لكن تفرض المصلحة و الحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين و هو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة، و ما تجدر إليه الإشارة أن تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا و متعمدا، خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على آليات السوق، بالاعتماد على السياسة الميزانية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع خصوصا هدي التنمية الاقتصادية و العدالة في توزيع الدخل فترشيد الإنفاق العام هنا قد يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية و التزايد في التفاوت في توزيع الدخل⁽¹⁾، و عليه يمكن القول أنه لا بد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير و تجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام و التي لا يقابلها نفع عام.

ثالثا - فرض رقابة على الإنفاق العام

يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية

¹: محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص9.

مطبقة في كل الدولة و تقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة و دقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه و حسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال⁽¹⁾، و قد تكون الرقابة رقابة قبلية أي قبل صرف النفقات العامة أو بعدية أي بعد صرف النفقات العامة، والهدف الرئيسي منها هو التأكد من أن الإنفاق العام يتم بالشكل الذي سطر له، و السلطة التشريعية من أهم الأطراف الفاعلة في عملية الرقابة باعتبارها الممثل الرئيسي للشعب، فكلما كانت الأطراف المكلفة بالرقابة صارمة في عملها كلما كانت هناك درجة كبيرة من العقلانية في الإنفاق العام، و كل ذلك يساعد على ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثاني: أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي:

الفرع الأول: ترشيد الرواتب و الأجور

يعتبر بند الرواتب و الأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، و تركز معالجة بند الرواتب و الأجور على نقطتين أساسيتين و هما:⁽²⁾

إن مواصلة الدولة بانتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخرجين و هو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذلك سيؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة و تدني إنتاجية العاملين.

- القيام بتخفيض حجم الرواتب و الأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين سيتولد عنه آثار سلبية من الجانب الاجتماعي من خلال زيادة معدلات البطالة، و انخفاض مستوى الطلب الكلي لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب و الأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

و يتم ترشيد الإنفاق العام في هذا البند كمايلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم؛
- القيام بإعادة توزيع الموظفين و الوظائف بين الأجهزة الحكومية و الإدارات و الأقسام على حسب الحاجة فيها؛
- الإستعانة بالآلات و الأجهزة الحديثة و التي من شأنها التقليل من عدد العاملين و تكون بديلة لهم و أكثر كفاءة في العمل؛

- تخفيض أعداد الموظفين في الإدارات الحكومية؛

- تخفيض رواتب و أجور العاملين و الموظفين في الإدارات الحكومية.

الفرع الثاني: ترشيد النفقات الإستثمارية

تعتبر النفقات العامة الإستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية، خصوصا

¹: محمد حلمي الطوابي، "أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة"، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 180.

²: محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 401.

عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته و من أهم الإجراءات و التدابير المفتوحة لعملية الترشيح في هذا البند ما يلي:

- القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والمهمة جدا و تأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية؛

- تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي تدر عائد مالي؛

- القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية و إعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات و تقييمها وبعد ذلك يتم تخفيض الإعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع أو يمكن إلغائها عندما لا يكون العائد متناسب مع التكاليف أو عندما تكون كفاءتها الإنتاجية غير عالية لا ترقى للمستوى المقبول؛

- تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف و المشتريات؛

- الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة و انتقال هذه المؤسسات إلى مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي .

الفرع الثالث: ترشيح النفقات التشغيلية

من أهم النقاط الأساسية التي يجب الإهتمام عليها في ترشيح النفقات التشغيلية مثل:

- الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية و التي تكون ثانوية و غير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة؛

- القيام برفع المدة الزمنية لإستعمال الأجهزة و الآلات و الأثاث و السيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها و المحافظة عليها؛

- القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية و المشاركة فيها؛

- البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى، و دراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل؛

و مما سبق نلاحظ أنه من أجل نجاح آلية ترشيح الإنفاق العام لابد أن تطبق وفق الضوابط السالفة الذكر، إضافة إلى ذلك يجب وضع معايير معينة لابد من إحترامها و من أبرزها مايلي: (1)

- لا بد أن لا يفوق معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛

- السعي و العمل من أجل الوصول لحالة يكون فيها الإنفاق العام الجاري متعادلا مع الإيرادات الجارية للدولة، و ان أمكن زيادة حصيلة الإيرادات الجارية على مقدار الإنفاق الجاري من أجل الوصول لتحقيق فائض جاري يحول إلى الإنفاق الإستثماري.

و من أجل الوصول لتحقيق الهدفين السابقين يتوجب رسم برنامج دقيق للتشرف يمكن من خلاله مواجهة كل صور التبذير و الإسراف في بنود الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و يكون ذلك من خلال القيام بعملية الترشيح في البنود سالفة الذكر.

¹: رمزي زكي، "الصراع الفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"، مرجع سبق ذكره، ص 215.

• يجب أن تمس عملية الترشيد معالجة مشكلات القطاع العمومي و السعي قدما من أجل رفع إنتاجيته و أداءه بصورة تؤدي بالمشروعات التي تملكها الدولة بالإعتماد على نفسها في التمويل، و بالتالي لا تكون هذه المؤسسات سببا في تقاوم العجز في الموازنة العامة للدولة، و منه لا بد من إعادة النظر في السياسات تجاه هذه المؤسسات العمومية، خصوصا ما تعلق بكل الجوانب المحيطة بها. مما سبق يتبين لنا مدى أهمية ترشيد الإنفاق و مساهمته في علاج عجز الميزانية العامة للدولة لأنه يمس البنود الرئيسية للإنفاق العام التي تعتبر من البنود المساهمة في توسع عجز الميزانية العامة للدولة، و يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المرتكزات الأساسية التي ركز و اعتمد عليها المنهج التنموي في علاج عجز الميزانية العامة للدولة الذي يعتمد على السياسات و الإجراءات التي تعالج العجز و في نفس الوقت الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تخفيض الإنفاق العام و سياسته

يعتبر تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأدوات الرئيسية للسياسة الإنفاقية و التي تستخدمها الدولة لمعالجة عجز الميزانية العامة للدولة، و تعتبر هذه الآلية من أهم آليات علاج عجز الميزانية العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى لأن هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسي لعجز الميزانية العامة للدولة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و هو ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة و نموه بلا أية ضوابط.

الفرع الأول : تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي

يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الإستهلاك و من الاستثمار و من الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري:

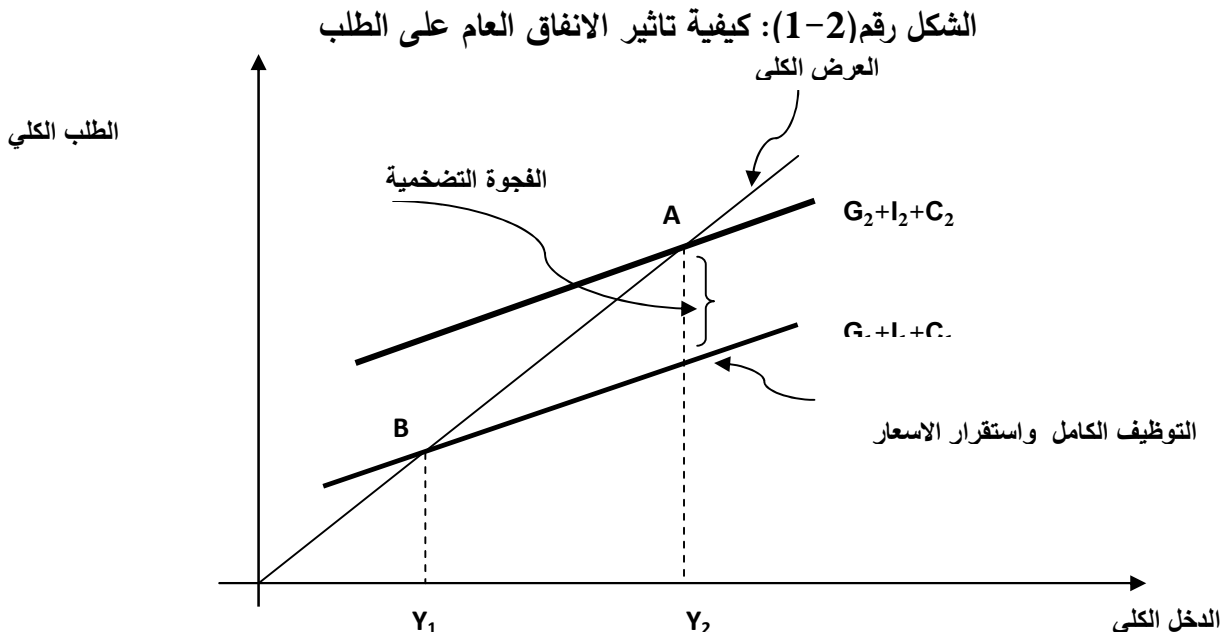
$$\text{الطلب الكلي} = \text{الإستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

$$AD = Y = C + I + G + (X - M)$$

و بالتالي يشكل الإستهلاك الجزء الأكبر من الطلب و الإدخار الذي يتحول إلى استثمار الجزء الأصغر و كلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج و الدخل و منه الوصول لتحسين الأوضاع الاقتصادية و بما أن الإنفاق العام يشكل جزءا هاما من الإنفاق الكلي فإن أي زيادة في الإنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فيتوقف أثر الإنفاق على حالة العرض، فإذا كان العرض مرنا فإن زيادة الإنفاق العام سوف تحدث آثار إيجابية في الاقتصاد الوطني، أما إذا كان العرض غير مرن فلا بد على الدولة أن تقوم بتحسين ظروف العرض قبل التأثير في الطلب، و إلا فإنه سوف تكون هناك إنعكاسات سلبية من جراء زيادة حجم الطلب عن حجم العرض الذي يؤدي إلى ظهور الموجات التضخمية لذلك تتدخل الدولة من أجل علاج هذه المشكلة بواسطة تخفيض حجم الإنفاق العام.

و هنا يظهر لنا تأثير الإنفاق العام على عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي، فالإنفاق العام الكلي يلعب دورا رئيسيا في التأثير على النشاط الإنتاجي للمجتمع فكلما ارتفع الطلب الكلي ارتفع إجمالي الناتج الوطني و لكن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أو زيادة إسمية تعكس ارتفاع

الأسعار، حيث تكون زيادة حقيقية إذا وجدت هناك موارد عاطلة تقسح المجال للزيادة و الإنتاج، و لكن إذا كانت جميع الموارد مستخدمة و زاد الطلب الكلي فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون الطلب الكلي من إنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك (C) و إنفاق قطاع الأعمال على الاستثمار (I) و إنفاق الحكومة (G).⁽¹⁾ و يمكن توضيح كيفية تأثير الإنفاق العام من خلال الشكل الموالي:



المصدر : جيمس جوارتيني ، ريجارد إستروب، " الاقتصاد الكلي والاختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ، المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 308.

من خلال الشكل إذا افترضنا أن الوضع التوازني عند النقطة A و ان الطلب الكلي يتكون من $G_1+I_1+C_1$ الى $G_2+I_2+C_2$ و لم يستطع العرض اللحاق بالطلب سوف يؤدي ذلك إلى ظهور الفجوة التضخمية و إذا ما استمرت زيادة الطلب و توقف العرض عن الزيادة يؤدي ذلك للتضخم غير المرغوب فيه لذلك يجب على الدولة التدخل وتخفيض حجم الإنفاق حتى يؤدي ذلك لتراجع الطلب للنقطة التوازنية و تتراجع الأسعار و يتراجع حجم الدخل الذي بدأ يولد التضخم و بالتالي يمكن معالجة هذا الاختلال بواسطة تخفيض الإنفاق العام.

الفرع الثاني: سياسات تخفيض الإنفاق العام

من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق العام من أجل علاج عجز الميزانية العامة للدولة مايلي:⁽²⁾
أولاً- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:

تعتبر النفقات التحويلية الاجتماعية من أبرز النفقات التي تثقل كاهل الميزانية العامة للدولة، لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة لا بد أن تقوم بتخفيض النفقات التحويلية خصوصاً ما

¹: عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 95.
²: رمزي زكي، "إنفجار العجز"، مرجع سابق، ص ص 159-160.

تعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية و من بين الأساليب التي جاء بها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة و ذلك عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، و لكن إذا لم يكن باستطاعة الدولة إلغاء الدعم مباشرة نتيجة لعدة أسباب يمكن أن تلجأ لإلغائه بالتدريج شريطة أن تتوصل تلك الأساليب الى تحقيق خفض مستمر و ملموس لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي خلال فترة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، و بالتالي إذا استطاعت الدولة أن تقوم بهذه السياسة فسوف تنقص نفقات كبيرة تعتبر من أهم أسباب تقادم العجز.

ثانيا- التخلص من الدعم الإقتصادي:

يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة و تحقيقها لخسائر كبيرة و متتالية من أبرز الأسباب الرئيسية لتقادم عجز الميزانية نظرا للنفقات الموجهة لهذه المؤسسات الفاشلة، بحيث يعتبر التخلص من دعم هذه المؤسسات من أهم الحلول لتخفيض عجز الميزانية ويكون ذلك عن طريق التخلص منها بكل الأساليب المتاحة سواء ببيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.

ثالثا-الضغط على النفقات الموجهة للصحة و التعليم:

تعتبر النفقات الموجهة لقطاع الصحة و قطاع التعليم من أكبر النفقات حجما فهي تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام لذلك لا بد للدولة أن تعيد النظر في حجم هذه النفقات و بالتالي التحكم الجيد في نفقات الصحة و التعليم من أبرز العوامل التي تساعد على تقليص عجز الميزانية العامة للدولة و يكون ذلك بالتوقف عن التوسع في بناء المستشفيات و المدارس العامة و إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يستثمر في هذا القطاع و بالتالي يخفف العبء على ميزانية الدولة جراء الأموال الكبيرة التي تصرف على قطاع الصحة و قطاع التعليم.

رابعا- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف:

تعتبر النفقات الموجهة لتغطية الأجور و الرواتب من أبرز الأسباب التي تلتهم الموارد المالية للدولة لذلك لا بد من وضع سياسة توظيفية محكمة من أجل تخفيض نفقات الأجور و المرتبات، فتوسع الدولة في فتح مناصب عمل للأفراد دون الحاجة الفعلية لهذه اليد العاملة من أبرز الأسباب المؤدية لتقادم عجز الميزانية العامة للدولة، لأن النفقات لا تتوقف عند حد تسديد الأجور و المرتبات فقط و لكن تلبى مطالب هؤلاء العمال برفع أجورهم و رواتبهم الأمر الذي يزيد من ارتفاع هذه النفقات و بالتالي تقادم في عجز الميزانية العامة، لذا لا بد من وضع سياسة تشغيلية محكمة لا تضر بالمجتمع من جهة أي امتصاص البطالة و لا تنعكس سلبا على التوازن المالي للدولة من جهة أخرى.⁽¹⁾

خامسا- ابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية:

إن قيام الدولة بإنشاء مشاريع استثمارية ضخمة من شأنه أن ينعكس سلبا على الميزانية العامة خصوصا إذا ما لم يتم تسيير هذه المشاريع بإحكام و عقلانية، لذلك من أجل تجنب كل الآثار السلبية المترتبة على ذلك لا بد للدولة أن تفسح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في هذه المشاريع لتخفيف العبء

¹: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

على ميزانية الدولة، ذلك أنها تستهلك أموالا كبيرة من ميزانية الدولة، و عليه فإتاحة الفرصة للقطاع الخاص يتيح للدولة أن تركز على الإنفاق على المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص الخوض فيها، و بالتالي لا يكون هناك ضغط على الميزانية العامة للدولة إن كان هناك تكامل و تنسيق بين القطاع العام و القطاع الخاص.

المبحث الثاني: الجباية و دورها في علاج العجز

سننتظر في هذا المبحث الى معرفة دور الجباية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، و ذلك من خلال التعرف على اهمية الضرائب في تمويل العجز، و دور الجباية البترولية في حل مشكل العجز.

المطلب الاول: الضرائب و دورها في علاج العجز

إن اعتماد الدولة على مصادر غير ضريبية لتمويل النفقات العامة لا يعول عليها، حيث تتخلل مثل هذا النوع من المصادر عدة مخاطر، المتمثلة في مشكلة المديونية و التضخم خاصة إذا كانت هذه النفقات موجبة للاستهلاك.

لهذا فإن اختيار الضريبة لتمويل عجز الميزانية العامة هي الوسيلة المفضلة، خاصة مع زيادة اعتماد الدول في فرضها لضرائب جديدة مما أدى إلى تنوع الضرائب، و من ثم اعتبارها أهم مورد من الإيرادات العامة للدولة، و هذا ما يعبر عنه بالهدف المالي. بالإضافة إلى الهدف المالي من وراء فرض الضريبة، هناك أهداف أخرى اجتماعية و اقتصادية تسعى الدولة في الوقت الحاضر إلى تحقيقها، حيث تعتبر عامل مؤثر تستعمله الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية.

الفرع الاول: استخدام الضرائب المباشرة و غير المباشرة في تمويل العجز

اولا- استخدام الضرائب المباشرة : يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الميزانية العامة و من أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن للدولة أن تؤثر فيها ما يلي:⁽¹⁾

1- الضرائب على أرباح رؤوس الأموال: تعتبر الضريبة على أرباح رؤوس الأموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، و زيادة نسبتها ليس أمرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد إذا كان سعرها مرتفع، لذلك تراعي في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الإعتبارات.

2- الضرائب العقارية: مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول، شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية، و ذلك بإعتبار أن جبايتها سهلة و لا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، و بالتالي يرى الكثير من علماء المالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات و خاصة تلك العقارات الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة.

¹: للمزيد من التفاصيل انظر: - رمزي زكي، نفس المرجع، ص 233.

- ابراهيم متولي، حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

3- **الضرائب على التركات:** و هي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة أو تفرض على نصيب الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى وراثته، و لكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز ميزانيتها.

4- **الضرائب على الدخل:** تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لميزانية الدولة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخل المالية للدولة، و إذا تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم و صحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

ثانياً- استخدام الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز:

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله أو تداوله، و منه فالمال الذي يحصل عليه الشخص على شكل دخل من أجل إشباع حاجياته الأساسية يدفع منه عند الإنفاق كجزء من السلعة أو الخدمة التي يطلبها، و عادة ما لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لأن الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة و الخدمة التي يفتنيها الفرد و من أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي:⁽¹⁾

- 1- **ضرائب الإنتاج:** يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين بإعتبار أن المنتج تفرض عليه
- 2- هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي و بالتالي يمكن له أن يحملها للمستهلك، و
- 3- تعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة و التي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك

ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

2- **الضرائب الجمركية:** و هي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية و تكتسي هذه الضرائب أهمية بارزة في تمويل الميزانية لمرونتها و اتساع نطاقها خصوصا و أن حركة السلع و الخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب هامة بالنسبة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

3- **الضريبة على القيمة المضافة:** تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج و التوزيع، و تتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها و خصوصا إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها و طرق جبايتها و تحصيلها بحيث تتصف بالديمومة الإيرادية طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة و تعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لإندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها و بالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في ميزانيتها لما لها من مرونة و مميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.

¹: انظر: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص252.

و بالتالي من أجل نجاح السياسة الضريبية في تحقيق مهامها و أهدافها لا بد للدولة أن تقوم ببناء هيكل و نظام ضريبي مبني على أسس و قواعد سليمة و قوية تمكنها من الصرامة في تطبيق القوانين و السهر على جباية مختلف الإيرادات الضريبية و مكافحة التهرب الضريبي و توعية الأفراد بمدى و أهمية الضريبة في الحياة الاقتصادية، لأن الضريبة تعتبر سلاح ذو حدين لذا لا بد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية و التي بإمكانها أن تكون دعماً للإيرادات من أجل مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة و عليه يجب مراعاة الاعتبارات التالية: (1)

- الأخذ بعين الاعتبار تحقق العدالة الاجتماعية و التي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع؛
- لأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تعتبر ضرورة لتحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوافق دائماً زيادة الدخل والنتائج.

الفرع الثاني: الوظيفة المالية للضريبة

تختلف و تتفاوت أهداف الضريبة إلى تحقيقه من الأهداف الاقتصادية للدول المتقدمة و المتخلفة، و نحاول أن نبين على التوالي الدور التمويلي للضرائب في الدول المتقدمة ثم في الدول المتخلفة كلا في مطلب مستقل.

أولاً- الدور التمويلي للضرائب بالدول المتقدمة:

هدف السياسة الضريبية في الدول التي اكتملت أسباب نموها هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و يمكن تبيان أهمية الدور التمويلي للضرائب في مثل هذه الاقتصاديات من خلال إظهار خصائص الهيكل الضريبي لهذه الدول، حيث تتصف بما يلي:

- 1- تشكل الضرائب المباشرة نسبة كبيرة من مجموع إيرادات الميزانية، و هذا ما يفسر أن التقدم الاقتصادي يتبعه تنوع النشاط الاقتصادي، أين ترتفع المداخل ومستوى الخدمات. و تعتبر الضرائب المباشرة على الدخل و الميراث و خاصة الضرائب التصاعدية على هذه المصادر هي أكثر الضرائب عدلاً؛
- 2- ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي؛*
- 3- تدني مردود الضرائب الغير المباشرة : متمثلة أساساً في الضرائب على الإنفاق التي ينظر إليها على أنها تعرقل التداول والمبادلات، إذا ما اعتمدت عليها الدولة بشكل كبير، لذا لجأت هذه الدول إلى خفض الاعتماد على ضرائب الإنفاق، خاصة و أن الضرائب المباشرة (خاصة ضريبة الدخل) التصاعدية من شأنها أن تضمن حصيلة وفيرة في تغطية الجزء الأكبر من النفقات العامة؛
- 3- و أخيراً تتميز الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة بمردود عالي من خلال العنصر البشري المؤهل و الوسائل التقنية الحديثة، و هذا ما يساعد على تقليل إمكانية التهرب الضريبي إضافة إلى قلة الضرائب المستخدمة مما يسمح بتحصيلها بسهولة.

¹: انظر: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص252.

*: معدل الاقتطاع الضريبي هو نسبة الحصيلة الضريبية الى اجمالي الناتج الوطني.

ثانيا- الدور التمويلي للضرائب في البلدان النامية:

تتشترك أغلب الدول النامية بالهيكل الاقتصادي المتصف بالخصائص التالية:

1- تتميز اقتصاديات البلدان النامية بضعف الجهاز الإنتاجي، التبعية للخارج في الآلات و المعدات و بغلبة النشاط الزراعي أي أن الزراعة تحتل الأهمية الأولى من حيث الدخل المتولد فيها؛
2- انخفاض مستوى الدخل و المعيشة، عموما تتسم الدول النامية بانخفاض الدخل الوطني و من ثم الدخل الفردي؛

3- وجود موارد بشرية و مادية معطلة: و هي نتيجة طبيعية و منطقية للتفاعل بين خصائص التخلف و النمو السكاني وانخفاض مستوى التصنيع؛

4- تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات الدول النامية، و يتضح ذلك من الأهمية النسبية التي يمثلها الدخل المتولد في قطاع التصدير، و تعتمد الكثير من الدول النامية بصفة كبيرة على صادراتها من مادة أولية أو مادتين التي تشكل مورد للدخل الوطني و العملة الصعبة، كما تعتمد على الواردات في سد حاجياتها من السلع الصناعية، و ينتج عن ذلك أن اقتصاديات هذه الدول تكون عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية.

و تنعكس خصائص الاقتصاديات المتخلفة على نظمها الضريبية، فيتميز النظام الضريبي في هذه الدول بأنها تعاني (الدول المتخلفة) من انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي، و قدر البعض نسبة الاقتطاع الضريبي في حدود 15% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، و يرجع سبب ذلك إلى انخفاض الدخل الوطني و الدخل الفردي، و التي تعود بدورها لعدة أسباب كسوء توزيع الدخل و اتساع حجم المداخيل غير النقدية... الخ.

رغم أن الضرائب المباشرة و المتمثلة في ضريبة الدخل تعتبر كمصدر مهم في إيرادات الميزانية العامة للدول المتقدمة، إلا أن هذا غير ممكن حدوثه بالنسبة للدول النامية بسبب ما تعانيه من مشاكل عديدة في تطبيقاتها (للضريبة الدخل)، و يمكن أن نوجز هذه المشاكل فيما يلي:⁽²⁾

- مشكلة تحديد الدخل الخاضع للضريبة؛
- تتعرض هذه الدول إلى مشكلة هذا الدخل بسبب استهلاك جزء من الإنتاج من قبل المنتجين؛
- الصعوبات التي تجدها إدارة الضرائب في تحديد عدد دافعي الضرائب و عائدات الضرائب، و التي تتطلب توفير سجلات دقيقة، ضف إلى ذلك عجز في المهارات المحاسبية والإدارية و عدم توفير الالتزام الطوعي من قبل المواطنين بالقوانين الضريبية؛
- الضرائب غير كافية لتمويل الميزانية العامة، أي أن انخفاض مردود الضرائب بالنسبة لمجموع موارد الدولة؛ و يرجع سبب ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها :
- الانخفاض الشديد لمتوسط دخل الفرد، و هذا لا يسمح بفرض ضرائب عالية لأن الاقتطاع الكبير من شأنه أن يؤثر على الاحتياجات الحيوية للسكان؛
- ضيق نطاق الدخول النقدية؛

1: الوالي محمد ابراهيم، "علم المالية العامة"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 69.

2: حميدات محمود، "مدخل لتحليل المالية العامة"، جامعة الجزائر، 1996، ص 170.

- اتساع النشاط الزراعي الذي يعود أقل تقبلا للضرائب من القطاعات الصناعية؛
 - تقسيم العبء الضريبي بين عدد الممولين محدود للغاية، كون أن الأفراد القادرين على دفع الضريبة على الدخل محدود بالإضافة إلى ضعف معدلات الضريبة؛
 - ضعف الإدارة الضريبية بسبب نقص المهارات الفنية و الإدارية المؤهلة.
- كل هذا من شأنه أن يقلل من الحصيلة الضريبية، إزاء ذلك يزيد اعتماد الدول المتخلفة على الضرائب غير المباشرة لتحصيل مواردها غير الضريبية.

الفرع الثالث: أهمية الضرائب غير المباشرة و الرسوم الجمركية

أولاً- أهمية الضرائب غير المباشرة : أمام صعوبة إعداد و إدارة نظام ضريبي فعال على الدخل، فإنه يتم الاعتماد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية. إن تدني دور الضرائب المباشرة بالدول النامية يعود إلى انخفاض مداخيل الأفراد و أرباح الشركات و شيوع ظاهرة الاستهلاك، كما أن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يعود لسهولة تحصيلها، و عدم شعور الممول بتقلها لأنها مندمجة في السعر، ضف إلى ذلك أن تطبيقاتها أكثر بساطة من الناحية الإدارية، و يتضح هذا بصفة خاصة في الدول التي لا تصدر مواد أولية، ففي هذه الدول الحصة الغالبة للإيرادات العامة تأتي من الضريبة على الاستهلاك.

ثانياً- أهمية الرسوم الجمركية : نظرا لسهولة تحصيلها، و توجد بصفة عامة على الواردات، و هي ذات غرض مالي بحت، بحيث تتيح فرض الضريبة بطريقة ملائمة على المنتجات الفاخرة المستوردة. كما توجد أيضا ضرائب على الصادرات في الدول المتخلفة (يحتل قطاع تصدير المواد الأولية مكان الصادرة في هيكلها الاقتصادي)، و من ثم تحتل عائدات الرسوم الجمركية حصة لا يستهان بها في الإيرادات العامة، و يمكن توضيح أهمية الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية للدول العربية (كمثال للدول النامية) من خلال عرض الجدولين :

جدول رقم (1-2): مساهمة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بالدول العربية

من مجموع الإيرادات العامة و المنح (%)

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية		3.0	2.4	2.4	2.5	2.6

المصدر: من اعداد الطالبين، اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 .

جدول رقم (2-2): الرسوم الجمركية لبعض الدول العربية (مليون عملة محلية) 2013

الرسوم الجمركية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	الجزائر	مصر	الاردن	سوريا	تونس
	402	16.771	325	13279	1332

المصدر: من اعداد الطالبين، اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 .

يتضح من الجدول أهمية حصيلة الرسوم الجمركية في تمويل الميزانية العامة، حيث لا يدفع هذا إلى عدم تجاهل عيوب زيادة الاعتماد عليها، والتي تظهر جليا نتيجة التقلبات التي تطرأ على حجم الطلب العالمي على السلع، خاصة من جانب الأسعار من جهة و من جهة أخرى يحتاج فتح الاقتصاد للمنافسة الدولية الذي يستدعي إحداث تخفيضات في معدلات الرسوم الجمركية التي تؤدي لتخفيض الإيرادات التي تأتي من الضرائب على التجارة الخارجية.⁽¹⁾

كما أن للدول العربية مورد طبيعي متمثل في النفط، حيث تمثل الجباية النفطية أهم مصدر للميزانية العامة، و يظهر هذا من خلال الجدول (03) و الذي نستنتج ما يلي:

ارتفاع في إجمالي الإيرادات بالنسبة لجميع الدول العربية بصورة عامة ناتج في معظمه عن الارتفاع في العوائد النفطية. ارتفعت العوائد النفطية خلال سنة 2014 بمعدل 22.92% مقارنة بالسنة السابقة، بلغت الإيرادات النفطية إلى إجمالي إيرادات الدول العربية خلال عام 2014 نسبة 69.2% وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34.55% بزيادة تقدر 6.55% عن العام السابق.

جدول رقم (2-3): يوضح الإيرادات العامة و المنح للدول العربية 2013-2014

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي		النسبة		الإيرادات			
				نسبة النمو	مليين دولار		
2014	2013	2014	2013		2014	2013	
31.71	36.19	91.80	94.60	11.62-	874.473	989.404	اجمالي الإيرادات العامة
34.55	28.11	69.20	74.10	22.91	952.585	774.616	الإيرادات النفطية
6.15	6.35	17.80	16.60	2.34-	169.560	173.616	الإيرادات الضريبية
1.66	1.48	4.80	3.90	12.10	45.72	40.789	إيرادات أخرى
0.11	0.11	1.80	0.30	446.48	17.147	3.138	المنح
34.55	38.25	100	100	8.92-	952.585	1045.882	اجمالي الإيرادات العامة و المنح

المصدر: من اعداد الطالبين، اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 و 2015.

و مما سبق، يمكن استخلاص بأن الضريبة تعتبر أهم أداة من أدوات تمويل العجز الميزاني من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدها بنسب مختلفة و تواريخ تسديد متفرقة توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف، بينما تحصل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في آخر السنة المالية فتعتبر مورد للميزانية العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة، و منه فان الضريبة عبارة عن مورد متجدد للميزانية يحقق لها السيولة و استمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الميزانية العامة.

¹: بوزيد حميد، مرجع سابق ذكره، ص63.

المطلب الثاني: الجباية البترولية و دورها في علاج العجز

تعدد الانظمة الجبائية البترولية بعدد البلدان، وفقا للسياسة الطاقوية المطبقة في كل بلد، الا ان هناك قواعد عامة تسهل لنا وضع تعريف للجباية البترولية، ثم اعطاء نظرة عن الضرائب المكونة للجباية البترولية في مرحلتي البحث و الانتاج.

الفرع الاول: تعريف الجباية البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- ان الضرائب البترولية تدفع على اساس انها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الاراضي التي هي ملك للدولة.

- ان الضرائب البترولية يمكن تكيفها على اساس انها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الاراض، و الارض مملوكة للدولة.

← انطلاقا من هذين التعريفين نجد ان هناك نوعين من الضرائب البترولية بحسب مراحل العملية الانتاجية، ضرائب مفروضة في مرحلة البحث، و ضرائب مفروضة في مرحلة الاستغلال.

الفرع الثاني: الضرائب المفروضة في مرحلتي البحث و الاستغلال

اولا-الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، رغم هذا، العديد من الدول توجب على الشركات التي لها تسريح في البحث من دفع مجموعة من الضرائب للسماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، أو لاستغلال مستقبلي في حالة اكتشاف بئر، و توجد في هذه المرحلة ضريبة حق الدخول و ضريبة حق الايجار.⁽¹⁾

1- ضريبة حق الدخول: يمنح التسريح بالبحث بعد مناقصة، لمستفيد هو الذي يعطي أكبر و تقدر قيمتها بالملايين من الدولارات، و أول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. في سنة 1971، حصلت بريطانيا على 15 رقعة 15 في بحر الشمال، و كلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق للدخول، أما في اندونيسيا و حتى سنة 1974، كان حق الدخول في حدود 250.000,00 دولار، بينما قفزت حصة حق الدخول في إيران إلى 57 مليون دولار، فهذه الضريبة تختلف من بلد إلى آخر و حتى للبلد الواحد تتعدد قيمتها من منطقة إلى أخرى.

2- حق الإيجار: هذه الضريبة الجبائية يدفعها صاحب التسريح بحسب المساحة التي استفاد منها، و ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت الشركات البترول الأراضي الخاصة، و أخذت به بعد ذلك الدول الأخرى، و نجد ثلاث طرق للدفع :

أ- الدفع الوحيد : أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد لتسريح البحث؛

ب- الدفع حسب المساحة المستغلة سنويا؛

ج- الدفع حسب المساحة لكن لفترات مختلفة، و يكون الدفع سنويا، و مثال ذلك الأرجنتين في (السبعينات).

¹ :Robert BRASSEUR :legislation et fiscalité internationales des hydrocarbures exploration et production ,édition :technique, 1975.

- دفع 500 بيسوس/كم² للمرحلة الأولى: 04 سنوات.
- دفع 800 بيسوس/كم² للمرحلة الثانية : 03 سنوات.
- دفع 1500 بيسوس/كم² للمرحلة الثالثة : سنتين

في بعض الدول نجدها لا تفرض هذه الضريبة، و هذا يهدف تشجيع البحث، و تكمن فكرة دفع الإيجار في تشجيع أصحاب الشركات على إعطاء نظرة عن المساحات الغنية و المساحات الأقل أهمية.⁽¹⁾ و تجدر الإشارة إلى أن من حق الدخول و حق الإيجار يمكن اهتلاكهما، و تستثني من هذه القاعدة الأراضي التي تكون فيها الاكتشافات مضمونة.

ثانيا- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: و نجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

1- حق الدخول في الإنتاج: و يتم دفعه على شكل دفعات موزعة بحسب تطور الكمية المنتجة أو المكتشفة في رقعة البحث، فكلما كانت الكمية المنتجة يوميا كبيرة، كانت قيمة الضريبة أكبر و تحدد هذه الأخيرة بوضع سقف للإنتاج اليومي، هذه الطريقة تعمل بها الدول المنتجة الكبرى، طبعاً بسقف مختلف حسب قدرة إنتاج كل بلد و توسع استخدام هذا النظام حتى في بعض الدول الأقل إنتاجاً و إن كانت الضريبة أضعف، و مع هذا فإن حتى الدخول في الإنتاج يقدر بملايين الدولارات، لذلك نجد أنه قابل للاهلاك في هذه الدول.

2- الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع لها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. و الإيجار يكون سنوياً، إما أن يكون ثابتاً طول مرحلة الاستغلال أو متزايداً بحسب سقف الإنتاج السنوي و هو النظام الذي تعمل به الدول المنتجة في معظم الأحيان قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

3- الإتاوة : هي ضريبة تمس الإنتاج و قيمتها تتناسب طردياً معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال، و مستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج مهما كانت تكلفة الاستغلال، تدفع الإتاوة بمجرد استخراج المحروقات من البئر، إما نقداً أو عينا بحسب رغبة الحكومات، و إذا لم يتم تحديد طريقة الدفع مسبقاً غالباً ما تكون هذه الأخيرة نقداً.

يختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، و الذي عمل به و لفترة طويلة هو معدل 12,5% في معظم الدول المنتجة بالشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، و من الدول من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة يومياً، مثال ذلك الاتفاق الذي ربط ليبيا بالشركات الفرنسية SNPA عام 1965⁽²⁾. و نجد بعض البلدان تطبق معدلات إتاوة مختلفة لكل نوع من المحروقات الغاز و البترول و تدفع هذه الأخيرة (الإتاوة) كل ثلاث أشهر في معظم الدول، و نسجل دائماً بعض الاستثناءات.

4- الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية

¹: Robert BRASSEUR، نفس المرجع، ص99.
²: Robert BRASSEUR، المرجع اعلاه، ص135.

لحساب ضريبتها على الدخل في قطاع المحروقات. أما الدول المنتجة و الذي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبايا خاصا بالمحروقات. عمل بمعدل 50% كنسبة للضريبة على الدخل الى غاية 1970، الا انه بعد اتفاق طهران و طرابلس، فرضت دول اوربية معدل 55%، بينما في فنزويلا و صلت الى 60%.

المبحث الثالث: دور الاصدار النقدي و الاقتراض و مصادر اخرى في علاج العجز

قد تلجأ الدولة الى موارد الغير العادية في بعض الاحيان، و هذا بسبب عدم كفاية الايرادات العادية في تغطية او تميل ميزانيتها (الدولة) لتسيير برامجها. الإستعمال الصحيح و السليم لهذه الأدوات يساعد الدولة على تخطي أزمتها و لكن استعمالها الخاطئ يؤدي للوقوع في مشاكل اقتصادية وخيمة لا يمكن الخروج منها بسهولة كتحبب الدولة في مديونية كبيرة أو الوقوع في أزمة تضخم يصعب القضاء على موجاته المدمرة لذلك لا بد من التخطيط الجيد لإستعمال الإيرادات في تمويل عجز الميزانية.

المطلب الاول: التمويل بواسطة الاقتراض

تلجأ الدولة إلى الإقتراض بكل أنواعه من أجل تمويل عجز الميزانية العامة و قد يكون هذا الإقتراض داخليا أو خارجيا ، بحيث يتم تحديد نوعية القرض و مبلغه و مدة الإكتتاب و كل الشروط المتعلقة بالقرض، و تتوقف طبيعة القرض على عدة عوامل أهمها المبالغ التي تحتاجها ميزانية الدولة و مدى استعداد الجهة المقرضة لتقديم هذه المبالغ من جهة و على الوضعية الاقتصادية السائدة للدولة من جهة أخرى، و بالتالي فالظروف العامة التي تعيشها الدولة هي من بين العوامل التي تحدد معالم الإقتراض الذي سوف تلجأ إليه فقد يكون قرضا داخليا و قد يكون قرضا خارجيا.

الفرع الاول: تعريف القرض

يمكن تعريفه بأنه "هو عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام مع الأفراد، أو مع هيئة أو دولة أخرى، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائده في تاريخ معين ينص عليه العقد".⁽¹⁾ بما أن للدولة عدة مصادر لتمويل عجز ميزانيتها، إلا أنها تعتمد على القروض العامة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصاد و لعل هذا الاختيار مبني على عدة اعتبارات لعل أهمها:

- لتمويل المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى نفقات كبيرة تفوق الموارد السنوية للدولة؛
- تضطر الكثير من الدول إلى الاقتراض عندما تكون بحاجة إلى المال لمواجهة نفقات تنموية أو عسكرية، حيث تكون الضرائب قد وصلت إلى حد لا تتحمل معه أية زيادة؛
- قد تلجئ الدولة إلى طريقة التمويل بالقرض للوصول إلى المدخرات المكتنزة بدلا من الضرائب عليها إذا شعرت أن هناك قدرا من الاكتناز في المجتمع؛
- قد تلجئ الدولة إلى الاقتراض في حالة وجود خطر التضخم لتقلل من القوة الشرائية بين الأفراد من خلال سحب الكتلة النقدية الزائدة و التأثير على الطلب الكلي.

¹: غازي غنابة، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص98

الفرع الثاني: القروض الداخلية والخارجية

أولاً- القروض الداخلية: و يقصد بها تلك التي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين على أرضها، بغض النظر عن جنسيتهم، أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة، تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تحتاج الأموال لتمويل مشروعاتها أو لتحقيق أهدافها الاقتصادية. و تتمتع الدولة بتجربة كبيرة بالنسبة للقروض الداخلية، إذ أنها تضع الشروط المختلفة من : تحديد أجل القروض وكيفية السداد، وللدولة القدرة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض الخارجي، بسبب عدم قدرتها على فرض شروط على المدخرين خارج الإقليم، فهي تكتفي بالعمل على إغرائهم بالمزايا الممنوحة فقط.⁽¹⁾

ثانياً-القروض الخارجية: هي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة. أو العامة الأجنبية أو حتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء و التعمير)، و عادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملات الأجنبية. و تلجئ الدول لعقد القروض الأجنبية عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية مبلغ القرض و كذلك عندما تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية و تحتاج لعملات أجنبية لسد هذا العجز و لكن السبب الأساسي هو العجز الميزاني الناتج عن برامج التنمية الطموحة التي ترغب في القيام بها.⁽²⁾

المطلب الثاني:التمويل بواسطة الاصدار النقدي

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة و ذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخيميا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة إرتفاعا في الأسعار و هذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، و نظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد فإن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الميزانية العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي و توجيهه و تقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها و تحديد كمية الإصدار.

الفرع الأول: تعريف الاصدار النقدي و مبررات اللجوء اليه

أولاً- تعريف الاصدار النقدي:

هو خلق كمية وسائل الدفع المتداولة خلال فترة زمنية معينة، و هذا يمثل خلق النقود التي تشمل كلا من النقود الداخلية المتمثلة في النقود المصرفية و التسهيلات الائتمانية، و النقود الخارجية و وحدات النقود القانونية." و قد تتضح أهمية هذه الأداة في العجز الإجمالي للميزانية العامة، فقد تلجأ الدولة و لاسيما لو

¹: مجدي محمد شهاب، "الاقتصاد المالي"، مكتبة اقتصادية، الاسكندرية، 1988، ص32.

²: حامد دزار، " مبادئ الاقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الاسكندرية، دون سنة النشر، ص344.

كانت من الدول الآخذة في النمو إلى استخدام الإصدار النقدي كأداة لتمويل هذا العجز، وبذلك تكون هذه الأداة وسيلة لمعالجة العجز.

قام البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على اذونات خزينة صادرة من السلطة التنفيذية في صورة قرض عادة، فتقوم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية.

ثانياً: مبررات اللجوء للإصدار النقدي

غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمرا متعمدا كأحد وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وأهمها تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد من أجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل الكامل، فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل فارتفاع الطلب الكلي يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل والإنتاج الكلي و إلى رفع مستوى التشغيل نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي أو يستعمل خلال الحروب لمواجهة المستويات المتزايدة من الإنفاق حيث تعجز الموارد الاعتيادية في الغالب على تغطيتها، فيرى آرثر لويس أن التضخم في حالات معينة له بعض الفوائد و أنه يصاحب دائما عملية النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول و يمكن اعتباره عامل مساعد على النمو بشرط أن يكون في حدود معينة إضافة إلى ذلك يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه الدولة من أجل تمويل عجز الميزانية العامة و إن كان هناك بعض الاقتصاديين يرون إمكانية الاعتماد على الإصدار النقدي حتى مع وجود إمكانية الاقتراض من القطاع الخاص وذلك إذا كان هذا الاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومنه التأثير على مستوى الاستثمار، و يمكن أن تلجأ الدولة من أجل استهلاك القروض العامة إلى الإصدار النقدي الجديد⁽¹⁾، و ترى النظرية الكينزية أن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد في ظل النظام الرأسمالي مادام هناك نقص في التشغيل و الجهاز الإنتاجي يكون مرنا شرط أن تتوقف الدولة عن عملية الإصدار بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل التام، أما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد إلا إن كان موجها للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تتجر عليه آثار تضخمية وخيمة.⁽²⁾

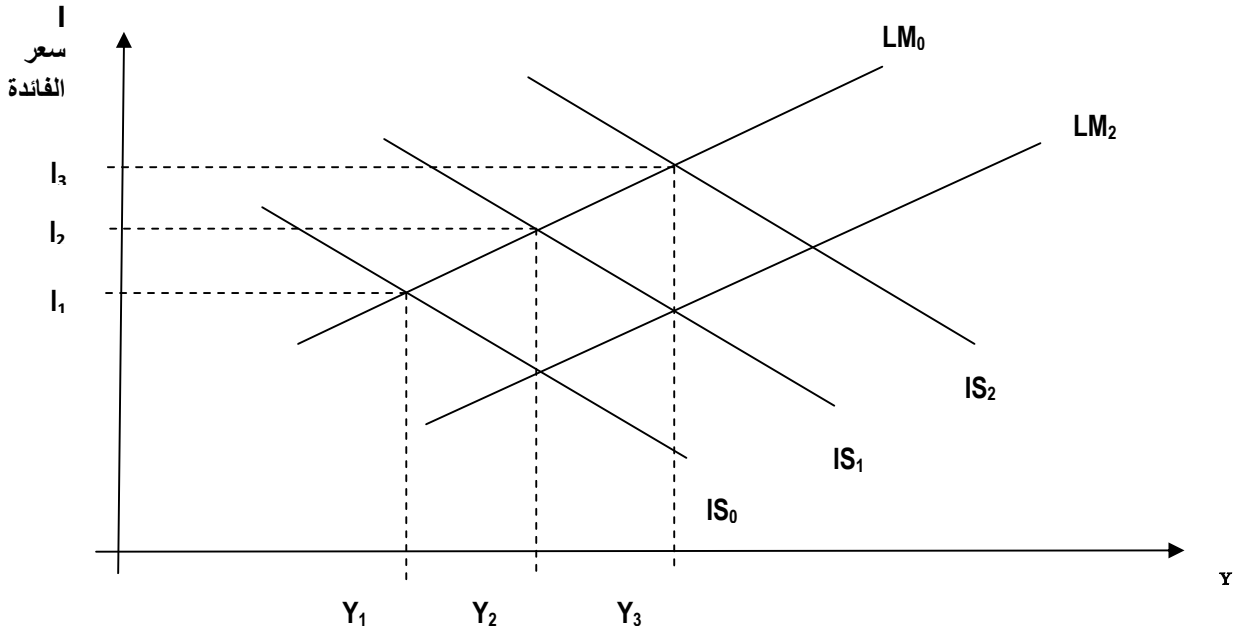
الفرع الثاني: آلية تمويل الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يمكن توضيح آلية تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي الجديد من خلال الشكل الموالي:

¹: إبراهيم متولي حسن المغربي، "الإثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه لاسلامى و الاقتصاد الوضعى"، دار النشر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص ص 43-44.

²: إبراهيم متولي، حسن المغربي، نفس المرجع، ص 44.

شكل رقم (2-2) : أثر زيادة الإنفاق الحكومي للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد



المصدر : مايكل إيدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 281.

من خلال الشكل و باستعمال النموذج الكينزي (ISLM) نلاحظ أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى إنتقال IS من IS_0 إلى IS_1 ، و عندما يتم تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي بواسطة إصدار النقود الجديدة سوف يزداد الرصيد النقدي و تزداد الثروة و منه يزداد الإستهلاك و بالتالي ينتقل IS_1 إلى IS_2 وذلك لزيادة الإستثمارات ، فيرتفع الطلب الكلي على النقود وذلك بدرجة أقل من زيادة المعروض النقدي لينقل LM_0 إلى LM_2 و بالتالي يرتفع الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، ومنه عندما يرتفع الإنفاق الحكومي بقسميه الجاري و الإستثماري و يتم تمويله مرة ثانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد فإن التوسع المستمر في السيولة الزائدة سوف يدفع الأفراد إلى الإتجاه لإستبدال الأصول المالية المحلية لعقارات داخلية أو بأصول مالية خارجية و بالتالي ظهور ما يعرف بالدولرة من خلال تزايد الطلب على العملات الأجنبية⁽¹⁾. و عليه فإن التوسع في العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة و جذب الإستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية نقطة التشغيل التام، حيث أن أي زيادة بعد هذه النقطة تؤدي إلى حدوث تضخم و منه فإن انتقال التأثير يكون على الشكل التالي:⁽²⁾

شكل رقم (2-3) : تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي:



المصدر :عابب وليد عبد الحميد، "الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسين المصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010، ص 180.

¹: علي كنعان، "اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية"، دار المعارف، سوريا، دون سنة النشر، ص 381.

²: عابب وليد عبد الحميد، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسين المصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010، ص 180.

و لذلك قبل التطرق إلى آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الإصدار النقدي يجب إدخال السوق النقدي في تحليل أثر المزاخمة(*) و مدى تأثيرها على استثمار القطاع الخاص، و عموما يمكن القول أن مواصلة الحكومة في تمويلها لعجز الميزانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد يعتبر بمثابة علاج مشكلة بمشكلة أخرى و ذلك رغم الحجج التي جاء بها أنصار النظرية الكينزية و التي تؤدي لإنتهاج الدولة لسياسة التمويل التضخمي من أجل تغطية العجز في الميزانية العامة في ظل عدم كفاية الموارد المحلية.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق مصادر أخرى

و نقصد هنا الإيرادات المختلفة الناتجة من الهدايا والهبات و المساعدات التي يقدمها الأفراد أو مؤسسات محلية أو هيئات دولية إلى الدولة بدون مقابل، كتعبير منهم على مساعدتهم لها في الأوقات الحرجة التي تمر بها، و يمكن أن نعرف الهبات والهدايا التي تتلقاها الدولة من الغير على أنها : "مبالغ نقدية تتلقاها الحكومات على شكل تبرعات داخلية أو خارجية لتساهم في تمويل النفقات العامة"⁽¹⁾، أي أن الهدف منها هو تمويل ميزانية الدولة، و تجدر الإشارة أن هذه المساعدات لا تساهم إلا بالقليل في ميزانية الدولة و لا تعتبر مصدرا هاما تتكل عليها الدولة، و لا تعتبر مصدرا هاما تتكل عليها الدولة دائما، لأنها لا تعطي غالبا، بل أحيانا فقط، و يمكن أن نقسمها إلى مساعدات داخلية و أخرى خارجية.

الفرع الأول: المساعدات الداخلية و المساعدات الخارجية

أولاً- المساعدات الداخلية: هناك الكثير من الأشكال للمساعدات يستطيع الأفراد أن يقدموها لحكومتهم كتعبير منهم على مشاركتهم في رفاهية المجتمع، و الجدير بالذكر أن الدولة لم تستعملها لحسابها الخاص، و إنما هدفها هو تحقيق النفع العام، و تضم هذه المساعدات ما يلي:

1- الأوقاف: و نقصد بها الأراضي، المساجد، المنازل و غيرها، و يمكن أن نعرف الوقف بأنه "عمل بمقتضاه لا يمكن لأي شخص تملك رأس المال على وجه التأييد لصرف منفعته في صالح المحتاجين أو في الأعمال الخيرية"⁽²⁾، و نعني هذا التعريف أن يضع شخص يسمى الوقف مالا معيناً يطلق عليه العين الموقوفة تحت تصرف الفقراء و المساكين أو يصرفه في أبواب البر قصد الانتفاع لا التملك، لأن المال الموقوف ليس ملكية أحد.

2- مساعدات أخرى: و يمكن أن تكون هذه المساعدات عبارة عن أموال يقدمها أصحاب الفائض في الدخل إلى الدولة، هم ليسوا في حاجة إليها حيث توضع في حساب خاص في الخزينة العمومية، و يسير بنفس الطريقة التي تسير بها ميزانية الدولة و تدخل ضمن إيرادات الدولة التي تقوم بوضعها في استثمارات محددة

ثانياً- المساعدات الخارجية: تشكل الإعانات المالية الخارجية مصدرا من مصادر الإيرادات العامة

¹: ابراهيم علي عبدالله، انور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص140.

*: اثر المزاخمة يعني إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، ويمكن أن يحدث:

- عند الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة العبء الضريبي، فيقلص حجم الإنفاق الاستثماري الخاص

- عند ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام يقلص حجم الطلب الاستهلاكي والاستثماري

- عند تمويل العجز المالي العام من خلال الاقتراض لدى الأعوان غير البنكيين فيتم الاستحواذ على الادخار المتاح ويزاح الاستثمار الخاص.

- عند ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة الطلب العام على التمويل المتاح فيقلص الاستثمار الخاص.

²: اعمر يحيوي، "نظرية المال العام"، الجزائر، دار هومة، 2002، ص29.

للدولة، و التي تأتي من أفراد أو دول أو منظمات دولية و مؤسسات أجنبية و غيرها من الهيئات الخارجية، و تتم هذه المساعدات على أساس العلاقة بين الدول، أو على أساس المصلحة الخاصة في اكتساب ود الدولة ما من أجل تحقيق المصالح الخاصة في تلك الدولة، و تكون من البلدان المتطورة اتجاه البلدان المتخلفة غالباً، و هذه الإعانات تكون نقدية أو عينية.

1- **مساعدات نقدية :** و هي التي تقدم في شكل نقد أجنبي عملة صعبة كالدولار، الين، الأورو، تستخدم في تمويل خطط التنمية المحلية و النمو الاقتصادي و تمويل مشتريات الدول من منتجات الدول المانحة للمساعدات.

2- **مساعدات عينية :** تتمثل غالباً في سلع منتجات، عتاد عسكري، و هذا ما تنتهجه الدول المتطورة اليوم اتجاه الدول الفقيرة، فتقدم لها المساعدات في شكل منتجات غذائية من حبوب، و مواد غذائية مختلفة.

و بهذا يمكننا القول بأن المساعدات سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي ليست إلا جزء لا يتجزأ من إيرادات الدولة الجزائرية، حيث لا يمكن الاعتماد عليها كمورد أساسي من موارد الدولة، باعتبار أن النسبة التي تساهم بها في ميزانية الدولة قليلة جداً مقارنة مع المورد الرئيسي لإيرادات الدولة "الجباية البترولية"، و الذي يمول ميزانية الدولة بنسبة كبيرة، و الذي جعلها لا تستطيع الاستغناء عنه أبداً.

الفرع الثاني: اللجوء الى المؤسسات الدولية:

أولاً- صندوق النقد الدولي:

يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الميزانية العامة، تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي، و هو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستعادة من برامج، و ذلك بتطبيق جملة من التدابير المالية و تعديل سياستها القائمة، و هو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكيف الذي يهدف إليه الصندوق، و يشمل جملة التدابير الخاصة بجوانب النفقات، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الإنفاق بما يقلل عجز الميزانية العامة و النفقات المقصودة لتخفيض هذه النفقات الغير مكتملة و ذلك بالتركيز على الجوانب التالية:

- إجراء الاستقطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التشف، كقطاع الدفاع و القطاع الاجتماعي و قطاع الإدارة؛

- إلغاء المعونات و النفقات الاستهلاكية التي تشجع النمو و الاستثمار، أي رفع الدفع الحكومي على السلع الضرورية، و حصرها في الفئات المستحق لها، بشرط أن يتم التخفيض في التكاليف المترتبة على هذا الإجراء كتقليص أعداد الموظفين في اقطاع العام. أما في جانب الضرائب، فإن البرنامج يوصي بضرورة تطبيق الإصلاحات الضريبية الى زيادة المرونة وشمولية النظام الضريبي، وتتدرج هذه السياسة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و تحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي؛

- استخدام سياسة تسعيرية تتناسب و كلفة إنتاج السلع و الخدمات؛

- إلغاء الدعم الحكومي الممنوع للمؤسسات العمومية، و كذا تصفية المشروعات التي تحقق خسارة دائمة و مستمرة؛
- كما يوصي الصندوق بإجراء دراسات لإمكانية تطبيق الخصوصية على اعتبار أنها تؤدي إلى تقليل أعباء الإنفاق العام، و زيادة الإجراءات، مما يقلل العبء عن الميزانية العامة و يخفض العجز فيها؛
- و في مجال ميزان المدفوعات، يشير صندوق النقد الدولي، إلى ضرورة تقليل عجز الميزان التجاري، بتصحيح الثغرة المالية بين الاستثمارات و ادخارات القطاع الخاص، و عجز أو فائض الحكومة، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يضع حدوداً علياً للاهتمام المصرفي الداخلي للحكومة، و الذي يهدف إلى مراعاة الحدود للقروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الميزانية العامة.

ثانياً- اثر التمويل على عجز الميزانية:

- من الملاحظ أن معظم الدول التي تلجأ إلى تطبيق برامج الصندوق النقدي الدولي تجد نفسها مجبرة على الاستعانة به، لما يترتب عن ذلك من هزات اجتماعية واضطرابات داخل هذه الدول.
- قد تؤدي قرارات ترشيد الإنفاق و الإجراءات المتعلقة ببيع المؤسسات العامة إلى ارتفاع نسبة البطالة، كذا تخلي الدولة عن دعم السلع الضرورية و تخفيض الخدمات، فهذه العوامل كلها تؤدي إلى نتائج اجتماعية وسياسية سلبية.
- و قد أوضحت بيانات صندوق النقد الدولي أن من بين 77 برنامجاً تمت دراستها، وجد أنه في 28 منها قد انخفض عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري، و في 20 منها، ارتفع عجز الميزانية العامة و الميزان التجاري، و فيما تبقى منها زاد عجز الميزان التجاري رغم انخفاض عجز الميزانية العامة، أو انخفاض عجز الميزان التجاري رغم زيادة العجز الحكومي.

خلاصة الفصل

- في هذا الفصل تناولنا اهم الآليات التي تعالج عجز الميزانية العامة، و توصلنا الى ما يلي:
- ◀ تعتبر النفقات العامة و سيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على احسن حال و تحقيق اهدافها، و من خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي. و ان ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر احدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و ان كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لاخرى، و تعود اسبابها الى اسباب حقيقية و ظاهرة.
 - ◀ يعتبر ترشيد الانفاق العام السبيل للخروج من مشكلة نقص مصادر التمويل، باعتباره التزام الفعلية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، و تجنب الاسراف و التبذير و ضرورة الاخذ بعين الاعتبار تحقيق اهداف كل عملية انفاق.
 - ◀ ان الاهتمام بالايادات العامة و التخطيط الى زيادتها و تنوعها، من ابرز الوسائل البارزة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، لذا كان لابد من وضع سياسة جبائية جيدة من اجل الوصول الى الاهداف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على حد سواء. و تجدر الاشارة الى التركيز على اليرادات العادية، لما لها من ضمان حقيقي لاستمرار تمويلها للميزانية العامة.
 - ◀ تتميز اليرادات العامة لمعظم الدول المصدرة للبتروال بسيطرة ايرادات الجباية البترولية عليها، مع انها عديمة الاستقرار، حيث تلعب دورا استراتيجيا في تمويل الميزانية العامة، و التي تلعب بدورها دورا لا يستهان به في بعث الانتعاش الاقتصادي، و بالتالي تطور الناتج المحلي الاجمالي. فنستطيع القول بان الجباية البترولية هي التي تتحكم في اقتصاد هذه الدول.
 - ◀ رغم مساهمة ايرادات الاصدار النقدي و القروض و المساعدات بنسبة قليلة في اليرادات العامة، الا انها تعتبر مصدر هام لتمويل الميزانية العامة، لا يمكن الاستغناء عليه باي حال من الاحوال، هذا لانها ذات اهداف اقتصادية و اجتماعية و تنموية.

الفصل الثالث:

اشكالية عجز الميزانية

العامّة في الجزائر

خلال الفترة (1999-2015)

تمهيد

واجهت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول النامية، عجزا في الميزانية العامة، و ذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها. فقامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية و الايرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، و من هنا تظهر أهمية دراسة تأثير السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي بعد فترة الاصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الجزائر، و التي دفعت الجزائر الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، و اتباع شروطه.

سنقوم بدراسة الفترة التي تلت هذه الاصلاحات أي خلال الفترة محل الدراسة 1999-2015 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

سنتناول ذلك في هذا الفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

- المبحث الاول: الجوانب النظرية للميزانية العامة للدولة في الجزائر
- المبحث الثاني: دور الميزانية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني
- المبحث الثالث: طرق تمويل العجز في الجزائر خلال هذه الفترة.

المبحث الاول: الجانب النظري للميزانية العامة

سنتطرق في هذا الجزء من البحث الى معرفة السياسة المالية التي تطبقها الجزائر .

المطلب الاول: الاطار التشريعي للميزانية العامة في الجزائر

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بجملة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و علاقتها بالمجال التشريعي. وقد حددت التشريعات المالية المتعاقبة في الجزائر عدة تعاريف للميزانية العامة للدولة نتناولها في العناصر التالية:

مرسوم 31 ماي 1862 يعتبر الميزانية العامة للدولة هي: " العملية التي بواسطتها يسمح رسميا (برخص) و تقدر الايرادات و النفقات السنوية للدولة " (1).

مرسوم 19 جوان 1956 جاء فيه: " تقدر ميزانية الدولة كما، و ترخص بشكل تشريعي اعباء و موارد الدولة، و هي تقرر من قبل السلطة التشريعية بقانون المالية الذي يترجم الاهداف الاقتصادية و المالية للحكومة " .
- و في ظل السيادة التشريعية للدولة الجزائرية، يعتبر قانون 7 يوليو 1984 بان: " الميزانية العامة للدولة تتشكل من الايرادات و النفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية، و الموزعة وفق الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها " .

- يعرف قانون 15 اوت 1990 الميزانية بأنها: " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات برأسمال و ترخص بها".
و بتسيق المفهومين السابقين يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر بانها: وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد و النفقات النهائية للدولة و ترخص بها، من اجل تسيير المرافق العمومية و نفقات التجهيز العمومي و النفقات برأسمال.

المطلب الثاني: مدونة الميزانية العامة لدولة الجزائر

تحدد الميزانية العامة للدولة سنويا بقانون المالية. يحتوي قانون المالية على احكام خاصة متعلقة بالاييرادات العامة كإحداث ضرائب و رسوم جديدة او الغاء ضرائب و رسوم سابقة او تغيير معدلاتها و احكامها...الخ. كما يحتوي على الاعتمادات المالية المرصودة لسد نفقات تسيير مختلف مصالح الدولة من رئاسة الجمهورية و رئاسة الحكومة و الوزارات و مختلف الهيئات التابعة لها و يحتوي كذلك على اعتمادات لنفقات التجهيز.

و تظهر الايرادات العامة و النفقات العامة بشكل مفصل في الميزانية العامة التي تقسم الى قسمين:

- قسم الايرادات و يتضمن الايرادات العامة المتوقعة.

- قسم النفقات و يتضمن الاعتمادات المفتوحة لتغطية النفقات العامة.

يرافق مشروع قانون المالية على الاقل ثلاثة جداول هي:

¹: لعمارة جمال، "اساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004 ، ص20.

أ- جدول الإيرادات: يشمل على ثلاث انواع من الموارد و التي تتمثل في الموارد الجبائية(ضرائب مباشرة و غير مباشرة، و رسوم)، و الإيرادات العادية(دخل املاك الدولة)، الجباية البترولية(عائدات بيع المحروقات). انظر الملحق رقم(01).

ب- جدول ن نفقات التسيير: يحتوي على الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الجهاز الاداري للدولة، و هي توزع حسب الوزارات. انظر الملحق رقم(02).

ج- جدول نفقات التجهيز: و يحتوي على الاعتمادات الموجهة لتغطية المشاريع الاستثمارية للدولة حسب المخطط الانمائي السنوي، و هي توزع حسب القطاعات. انظر الملحق رقم(03)*.

المبحث الثاني: دور الموازنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

ان الفترة الممتدة من بداية سنة 1999 تعتبر نقطة التحول الرئيسية في المسار الاقتصادي الجزائري، و هي الفترة التي جاءت بعد الاصلاحات الاقتصادية الكبرى التي قامت بها الدولة، من اجل الدخول الى اقتصاد السوق، بغية تحسين الوضع الاقتصادي بعد الانتكاسات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، فقد غيرت في سياساتها الاقتصادية بشكل عام و السياسة الميزانية بشكل خاص، فبعدها كانت تنتهج سياسة ميزانية حذرة و انكماشية أصبحت الجزائر تتبنى سياسة ميزانية توسعية بسبب ما شهدته هذه الفترة من فوائض مالية 2000.

المطلب الاول: تحليل تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (1999-2015)

نتطرق في هذا المطلب إلى تطور إجمالي النفقات العامة، ثم تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي وبعدها تحليل وتطور كل من نفقات التسيير والتجهيز.

الفرع الاول: النفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام و هذا ما نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام و تصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والإجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

*: للمزيد من التفاصيل حول الميزانية العامة (تتويب، دورتها، مبادئه،...) لدولة الجزائر انظر قانون المالية 90-21، 15 اوت 1990.

الجدول رقم (3-1): تطور النفقات العامة في الجزائر (1999-2015)

النفقات العامة (مليون دولار)	نسبة الزيادة	النفقات العامة (مليون دج)	
14.516		966.330	1999
15.651	21.894	1,177.894	2000
17.272	13.231	1,333.744	2001
19.986	19.400	1,592.484	2002
22.011	6.967	1,703.431	2003
24.890	5.292	1,793.573	2004
29.798	21.746	2,183.597	2005
34.265	14.002	2,489.352	2006
46.781	30.213	3,241.455	2007
66.823	33.132	4,315.429	2008
60.358	1.612	4,385.009	2009
61.904	5.018	4,605.039	2010
82.121	30.073	5,989.906	2011
91.871	18.928	7,123.677	2012
78.685	-12.331	6,245.228	2013
87.301	12.641	7,034.715	2014
88.243	24.436	8,753.730	2015

المصدر: من اعداد الطالبين من خلال معطيات تقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2000 الى 2015،
قانون المالية التكملي 2015 .

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر عرفت ارتفاعا معتبرا، غير أن نسبة هذه زيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة و أحيانا تتخفف، و ذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسات التي تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ إن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت بـ 21.89 % و ذلك يعني زيادة في حجم النفقات العامة بمبلغ 211.564 مليون دج، و هذا نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول، بحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000⁽¹⁾، و بالتالي إرتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة، كما نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2007 قدرت بـ 30.21 %، عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايد بنسبة 90.28 % خلال الفترة 2003-2007 و وصلت الى 3,241.455 مليون دج في سنة 2007 مقابل 1,703.431 مليون دج سنة 2003.

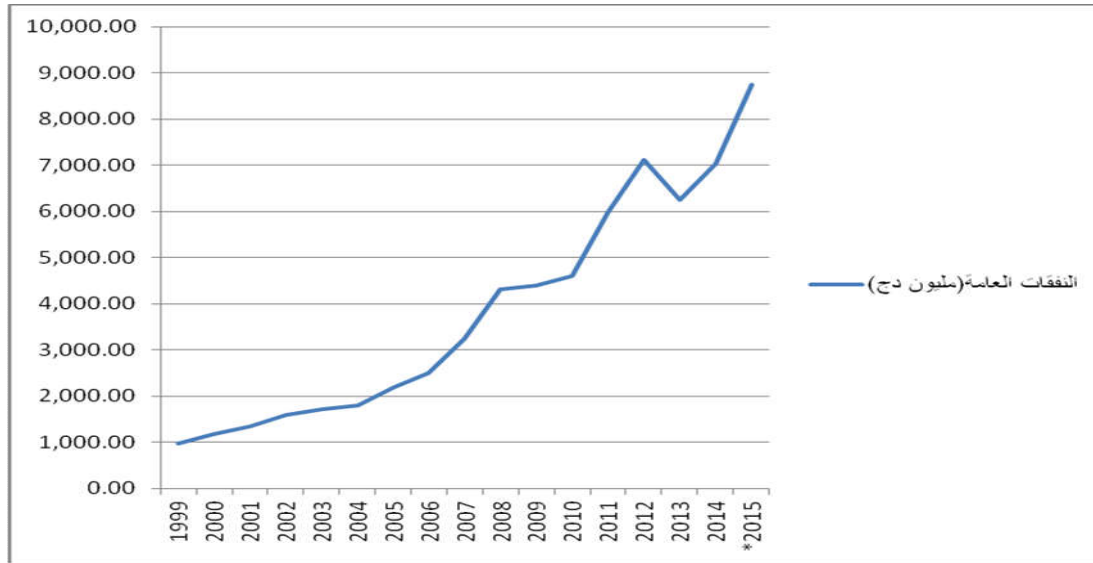
نتيجة انتهاج الجزائر برنامج السياسة المالية التوسعية، حيث ساعدها في ذلك الإنفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة، تجسدت بالخصوص (السياسة التوسعية) في كل من

¹: تقرير صندوق النقد العربي سنة 2000.

مخطط الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة و بالخصوص في الجانبين الإقتصادي و الإجتماعي، ومن ثم فقد كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج زيادة على تحسين معدلات النمو الإقتصادي.

انخفض نمو النفقات العامة بشكل ملحوظ بعد سنة 2008 و ان يبقى مرتفعا بنسبة 5.02 % بالحجم سنة 2010، بعد شبه استقراره في 2009، ليعود نموها بنسبة بنسبة 30% سنة 2011، تدفعه الزيادة القوية في نفقات الاسر و الادارات العمومية، مما يؤكد دور النفقات كمحفز حاسم للنشاط الاقتصادي في الجزائر. في سنة 2013 سجلت النفقات انخفاضا ملحوظا بنسبة -12.33% عن سنة 2012، و هذا راجع الى الانخفاض المفاجئ في متوسط سعر البترول منذ السداسي الاول لسنة 2013 الى 108.65 دولار للبرميل مقابل 113.73 دولار للبرميل خلال نفس السداسي خلا نفس الفترة من السنة السابقة. على وجه الخصوص انخفض متوسط السعر ب 7.03% في الثلاثي الثاني من سنة 2013، في وضعية تتميز بتراجع قوي في حجم المحروقات المصدرة.

شكل رقم(3-1): يوضح تطور النفقات العامة للفترة 1999-2015



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2000 الى 2015.

الفرع الثاني: تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، و هذا كما توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول السابق.

جدول رقم (3-2): يوضح تطور النفقات العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

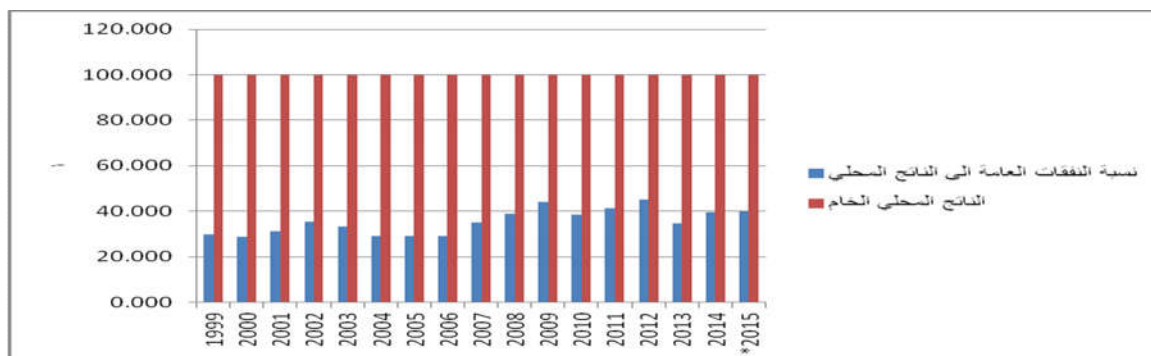
للفترة 1999-2015

النسبة الى الناتج المحلي	الناتج المحلي الخام	النفقات العامة (مليون دج)	
29.87	3238005.52	966.330	1999
28.60	4123499.95	1,177.894	2000
31.32	4227386.82	1,333.744	2001
35.25	4522659.78	1,592.484	2002
33.25	5251981.78	1,703.431	2003
29.25	6148519.42	1,793.573	2004
28.99	7562366.23	2,183.597	2005
29.20	8502033.69	2,489.352	2006
34.90	9352562.45	3,241.455	2007
39.00	11043224.7	4,315.429	2008
44.00	9968382.05	4,385.009	2009
38.40	11992208.7	4,605.039	2010
41.20	14588951.9	5,989.906	2011
45.00	16209534.6	7,123.677	2012
34.80	16644169.1	6,245.228	2013
39.70	17205319.8	7,034.715	2014
39.77	22007094.4	8,753.730	2015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2000 الى 2015، تقرير البنك الدولي، قانون المالية 2015.

في الفترة 1999 الى 2007 نلاحظ من خلال الجدول ان حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام حوالي الثلث، لانها محصورة بين 29.87% الى 34.90%.
بينما زادت حصة النفقات العامة من الناتج المحلي خلال الفترة 2008-2009 لتبلغ ذروتها بـ 45% من الناتج المحلي سنة 2012، بينما عرفت انخفاضا سنة 2013 لتمثل 34.80% من الناتج المحلي و تعود للنمو، لاسباب المذكورة سابقا. فالبرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحظى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما انه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة و غيرها رغم أن هدف النفقات في عصرنا أصبح اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا.

شكل رقم (3-2): يوضح تطور النفقات العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
للفترة 1999-2015



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد و تقرير البنك الدولي من 2000 الى 2015.

الفرع الثالث: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر (نفقات التسيير والتجهيز)

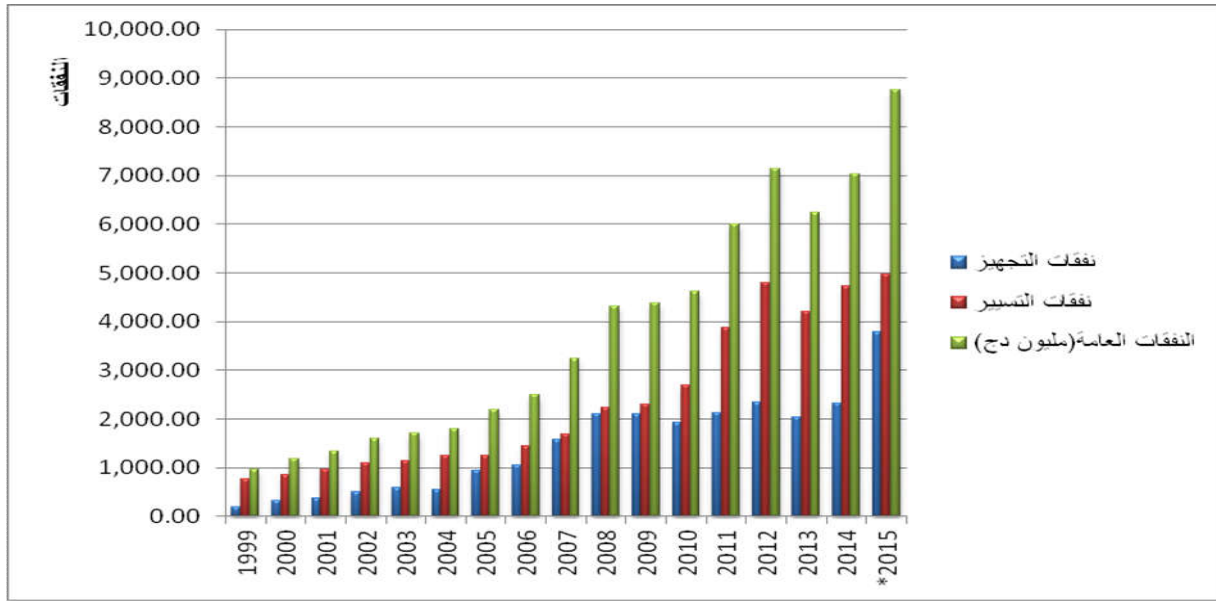
نظرا لتبني الجزائر مشاريع تنمية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية و الحساسة الهادفة الى رفع النمو و تحسين المستوى المعيشي للافراد ما ادى الى تزايد نفقات التسيير و نفقات التجهيز على حد سواء. سنعرض تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): يوضح تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز

نسبة نفقات التجهيز بالنسبة للنفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير بالنسبة للنفقات العامة	نفقات التسيير	السنة
20.47	197.77	79.53	768.56	1999
27.33	321.89	72.67	856.00	2000
27.72	369.74	72.28	964.00	2001
31.05	494.48	68.95	1,098.00	2002
34.07	580.43	65.93	1,123.00	2003
30.25	542.57	69.75	1,251.00	2004
42.98	938.60	57.02	1,245.00	2005
42.23	1,051.35	57.77	1,438.00	2006
48.36	1,567.46	51.64	1,674.00	2007
48.39	2,088.43	51.61	2,227.00	2008
47.69	2,091.01	52.31	2,294.00	2009
41.72	1,921.04	58.28	2,684.00	2010
35.24	2,110.91	64.76	3,879.00	2011
32.86	2,340.68	67.14	4,783.00	2012
32.68	2,041.23	67.32	4,204.00	2013
32.98	2,320.21	67.02	4,714.50	2014
43.20	3,781.43	56.80	4,972.30	*2015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 1999 الى 2014، تقرير البنك الدولي.

شكل رقم (3-3): يوضح حصة نفقات التسيير و نفقات التجهيز من النفقات العامة

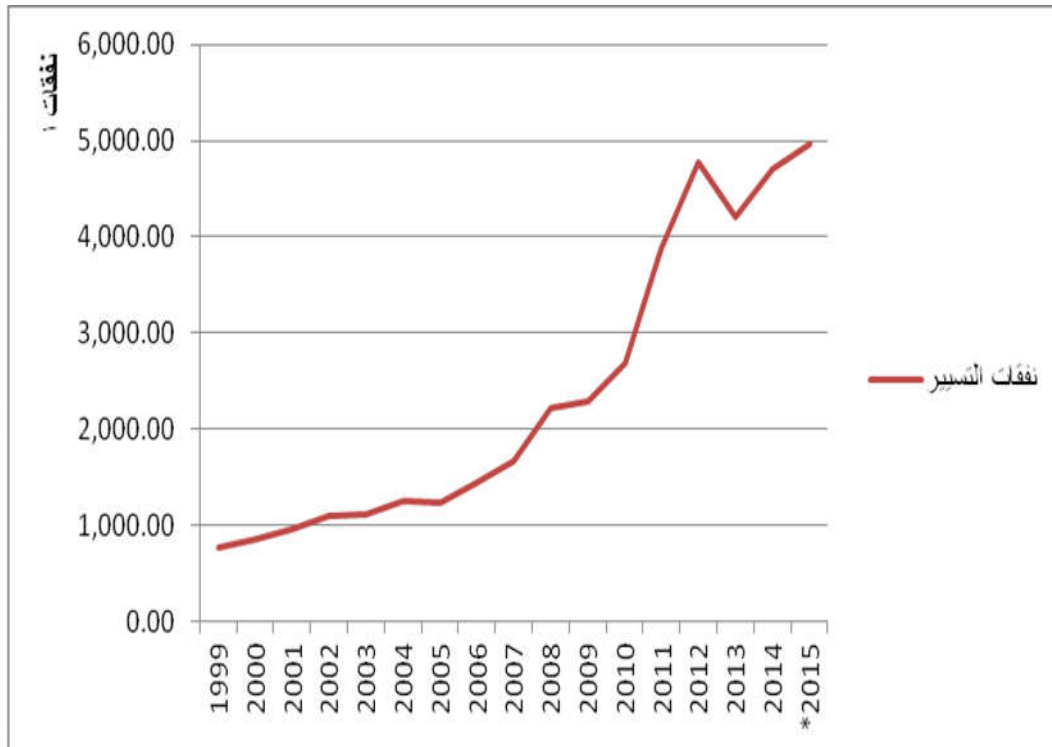


المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-3)

اولا- تطور نفقات التسيير:

من الجدول نلاحظ ان نفقات التسيير في تزايد مستمر و ذلك من سنة 1999 الى غاية سنة 2012 فلقد ارتفعت بنسب متفاوتة من 768.56 مليار دج سنة 1999 وصلت الى 4783 مليار دج سنة 2012 و هي تعتبر زيادة كبيرة جدا و قد مثلت النسبة الاكبر من الانفاق طيلة هذه الفترة.

شكل رقم (4-3): يوضح تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1999-2015



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3-3)

يرجع السبب الى ارتفاعها الى العديد من العوامل أبرزها هو إرتفاع أعباء الأجور و التحويلات الإجتماعية إضافة إلى ذلك القيام بتسديد الدين العمومي ، بحيث يظهر هذا الإرتفاع الهائل خصوصا بعد سنة 2008 و التغيرات الحاصلة على الأجور بحيث إرتفعت هذه النفقات بشكل كبير فلقد إرتفعت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام من 51.61 % سنة 2008 إلى أن وصلت 64.76 % سنة 2011 و الى 67.14 % سنة 2012 و هو إرتفاع كبير يدل على توسع الإنفاق على هذا المجال نتيجة للسياسات الإقتصادية التي إنتهجتها الدولة خلال هذه الفترة، خصوصا السياسات المتعلقة بالتحويلات الجارية و تعويضات العاملين و اجورهم.

فلقد عرفت الأجور إرتقاعا كبيرا، فبعدما كانت تمثل نسبة 30 % من إجمالي الإنفاق سنة 2000، إرتفعت هذه النسبة لتصل 2010 حوالي 36 %، إضافة إلى ذلك من بين الأسباب الرئيسية لنمو نفقات التسيير هو قيام الحكومة بر فع الحد الأدنى المضمون للأجر سنة 2000 و الذي كان يقدر بـ 6000 دج حتى سنة 2012 أين وصل إلى 18000 دج، إضافة إلى ذلك الزيادات في أجور القطاع الحكومي و المنح و العلاوات حسبت على أساس 2008 بحيث تم تسديد هذه الزيادات لأثر رجعي و هو ما أدى إلى إرتفاع هذه النفقات خصوصا سنة 2011 حيث وصلت نفقات التسيير إلى حوالي 3800 مليار دينار فنمت نفقات التسيير خلال سنتي 2010 و 2011 نمو كبير جراء هذا الإجراء فقفزت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام لتصل إلى 66.25 % و هي ضعف نسبة نفقات التجهيز، و من بين الأسباب الأخرى التي أدت إلى إرتفاع النفقات الموجهة للأجور هو توسع الحكومة في سياسة التوظيف حيث قامت بفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في معظم القطاعات الحكومية سواء مناصب دائمة أو مؤقتة كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج ... إلخ.

أما فيما يخص التحويلات الجارية فعرفت هي الأخرى زيادات كبيرة بسبب الزيادة في الإعانات الإجتماعية و التحويلات بجميع أنواعها على الطبقات الإجتماعية المحرومة، بحيث إرتفعت نسبة التحويلات الجارية من إجمالي الإنفاق من 35.8 % سنة 2000 إلى 48 % بحيث وصلت سنة 2010 إلى 52.83 %، و يعود السبب في هذا الإرتفاع إلى تولي الحكومة الإنفاق على المتضررين من الكوارث الطبيعية التي حدثت خلال تلك الفترة (الفيضانات ، الزلازل)، ومن أهم الأسباب الأخرى التي زادت من التحويلات هي دعم الحكومة لصيغ معينة من السكن بحيث خصصت تحويلات و إعانات للأفراد من أجل حصولهم على السكنات وبالتالي دعم الحكومة لهذا القطاع من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد هذه النفقات، و عموما يمكن القول أن إتجاه الدولة للتكفل بالطبقات الإجتماعية المحرومة و رفع القدرة الشرائية للأفراد من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد النفقات التحويلية خلال هذه الفترة، و عموما فان نسبة النفقات الجارية الى إجمالي الناتج الداخلي قد استقرت سنة 2010 في حدود 22.3 % مقابل 22.9 % سنة 2009، و ماتجدر إليه الإشارة الى انه بقي معدل تغطية نفقات التسيير بإيرادات خارج المحروقات مستقرا سنة 2010 في حدود 54.8 % بعد انخفاض من سنة 2006 الى 2008، اما في

سنة 2012 تواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل الى 45.1% بعدما كان 55%. سنة 2010 و ذلك تحت استمرار التوسع القوي لهذه النفقات و خصوصا التحويلات الجارية و المتمثلة في دعم الأسعار و التحويلات للجماعات المحلية... الخ ، فلجوء الجزائر الى رفع النفقات الجارية في الوقت الذي تواصل فيه التوسع في نفقات راس المال، ادى الى تواصل ارتفاع هذا الإنفاق و يرجع هذا الى ارتفاع نفقات المستخدمين و التحويلات الجارية فبلغ هذا البند الأخير 1150.3 مليار دينار في السداسي الأول لسنة 2011 و بارتفاع قدره 70.3% مقارنة بمبلغها في السداسي الأول لسنة 2010، و أصبحت هذه النفقات لا تغطي بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6% سنة 2012 بعدما كانت تغطي بـ 102.1% سنة 2011 و يبين هذا التطور (غير الملائم) نقطة ضعف حادة لميزانية الدولة، بالمثل و بعد استقرار سنة 2010 في حدود 22.2% ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج الداخلي إلى 31.2% سنة 2012 بعدما كانت 26.7% سنة 2011 و لكن مؤخرا أصبحت الجزائر حذرة فيما يتعلق بالإنفاق الجاري بسبب ازدياد هشاشة المالية العامة و ذلك في حالة الصدمات الخارجية نظرا للارتباط الكبير بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.⁽¹⁾

اما في سنة 2013 فقد تراجعت حصة نفقات التسيير من الانفاق الاجمالي و هذا نتيجة انخفاض الجباية البترولية، الذي كان سببها انخفاض متوسط سعر البرميل الواحد.

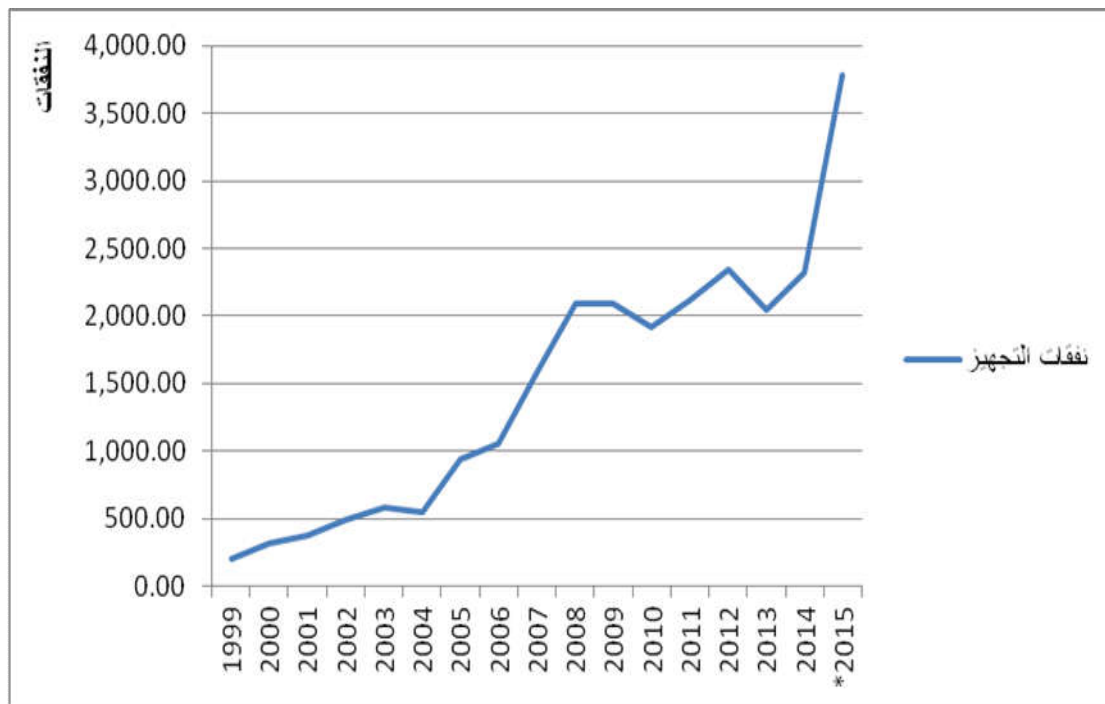
ثانيا- تطور نفقات التجهيز:

نلاحظ في سنة 1999 أن نفقات التجهيز سجلت أدنى إنخفاض بـ 20.47% من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالسنوات الموالية، ويمكن تفسير ذلك نتيجة التدابير السياسية الحذرة التي أتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال الثلاثي الأول من سنة، 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف بعض الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا ولم تنتهي أشغالها في الوقت المحدد.

أما خلال فترة 2000-2006 نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الإرتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2000 إلى مبلغ 321.9 مليار دج أي بنسبة 27,32% من إجمالي النفقات العامة، ثم إنتقلت إلى مبلغ 494.84 مليار دج سنة 2003 أي بنسبة 34,07% من إجمالي النفقات العامة و رغم إنخفاضها سنة 2004 أين وصلت إلى 30.25% بسبب إرتفاع نفقات التسيير، إلا أنها واصلت إرتفاعها مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي في شقه الثاني بحيث إرتفع مبلغها من 938.60 مليار دينار سنة 2005 ليصل إلى 1051.35 مليار دينار سنة 2006، و يرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية و المشاريع الأخرى الذي تبنته الحكومة سنة 2001 في إطار مخططات الإنعاش الإقتصادي(برنامج الإنعاش الإقتصادي) و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

¹: تقرير محافظ البنك المركزي للبرلمان ديسمبر 2010-2011-2012.

الشكل رقم (3-5): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1999-2015



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-3)

ففي سنة 2007 سجلت نفقات التجهيز توسعا كبيرا بحوالي 40% خصصت اساسا لنفقات الهياكل القاعدية الاقتصادية و الادارية و ايضا تلك الخاصة بقطاع السكن و هو الامر الذي ساهم في النمو المستمر في القطاعات خارج المحروقات بـ 6.3% في 2007 مقابل 5.6% سنة 2006، و هي قفزة نوعية و نفس الشيء بالنسبة للسنوات الموالية أين وصلت إلى 2088.43 مليار دينار سنة 2008 و انخفضت الى 2091.01 مليار دينار سنة 2009 و هو مبلغ معتبر جدا بالنسبة للإنفاق العام حيث وصلت نسبته سنة 2008 إلى 48.39%، في حين تراجعت نفقات التجهيز في كل من 2009 و 2010 بـ 1.3% و 5.97% على التوالي بعد ارتفاعها الكبير منذ سنة 2005 و قد بلغ معدل نمو نفقات التجهيز اقصى مستواه سنة 2008 و بنسبة 48.39% من الانفاق الاجمالي، مقابل 47.69% سنة 2009 و منه و بعد عدة سنوات من التطور المتزايد انخفضت نسبة نفقات التجهيز الى 41.72% من اجمالي الانفاق سنة 2010.

عادت نفقات التجهيز في بداية 2011 للنمو لتصل الى مبلغ 2340.68 مليار دج سنة 2012، مسجلة بذلك نسبة 14.44% من الناتج المحلي الخام، قبل ان تنخفض الى 2041.23 مليار دج (-14.19%) في 2013. يرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 الى 243.6 مليار دينار في 2013 (-370.5 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و 2012 (342.6)

مليار دج). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية و الإدارية بـ 86 مليار دينار (13.7%) لتبلغ 714.5 مليار دينار وتمثل 37.8% من اجمالي نفقات التجهيز (27.6% في 2012). أخيرا، باستثناء بند « نفقات متنوعة » و التي تراجع مبلغه بنسبة 16.4% إلى 381 مليار دينار، عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض و نحو الارتفاع قليلة الأهمية.

يجدر التنكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و كذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج المحروقات و الطلب على العمل من طرف المؤسسات. و عليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليه في هذا النوع من النفقات، و توافقا مع امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم و تحفيز النشاط الاقتصادي و كذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة للفترة 2015-1999

سنتطرق في هذا المطلب الى تطور الإيرادات الاجمالية ثم بعدها سنتطرق الى تطور مكونات الإيرادات العامة و التي تتمثل في إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية.

الفرع الاول: تطور الإيرادات الاجمالية

للإيرادات العامة دور كبير في وضع الاسس الرئيسية لسياسة للميزانية، فبارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية انتعشت معها الإيرادات العامة، حيث عرفت ارتفاعا بنسب متفاوتة منذ سنة 1999 الى غاية 2012، و ذلك ما انعكس على نمو نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي، فبعدها كانت تمثيل فقط 29.36% ارتفعت لتصل الى 35.33% سنة 2001، و استمرت في الارتفاع بموازات انتعاش اسعار البترول، لتصلت الى اقصى حد لها سنة 2008 بـ 46.90% من الناتج المحلي الاجمالي.

اما في سنة 2009 انخفضت (29.18%) نتيجة انخفاض سعر البترول و لانعكاسات الازمة المالية العالمية للرهن العقاري 2008، بعدها عادت للارتفاع تدريجيا لتبلغ 6338.35 مليار دج بحصة 46.90% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2012، مقابل مبلغ 3676.16% سنة 2009 (36.9% من الناتج المحلي الاجمالي). بعدها اصبحت الإيرادات متناقصة بالتوازي لتدهور اسعار البترول، لتصل الى تمثيل 22.51% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2015.⁽²⁾

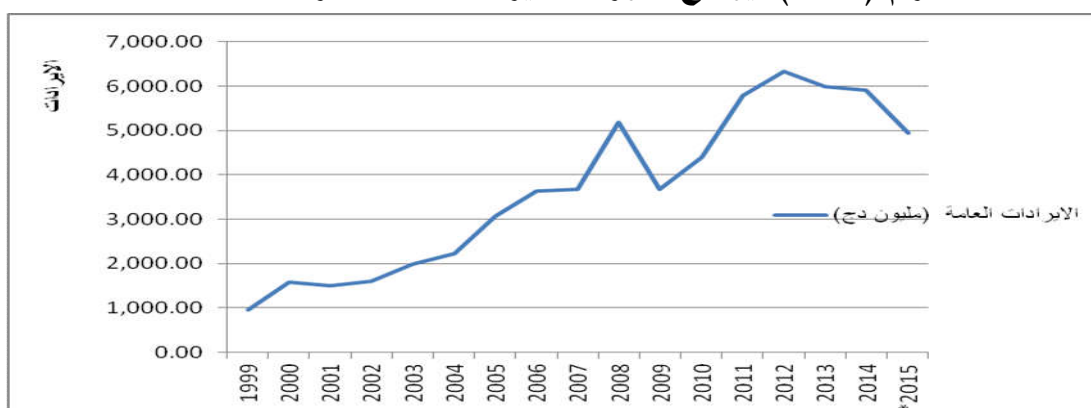
¹: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي الجزائري، طبع في نوفمبر 2014
²: نفس المرجع السابق.

جدول رقم (3-4): يوضح تطور الإيرادات العامة للفترة 1999-2015

النسبة الى الناتج المحلي	الإيرادات العامة (مليون دولار)	نسبة الزيادة	الإيرادات العامة (مليون دج)	
29.36	14.27		949.82	1999
38.27	20.95	65.96	1,576.32	2000
35.33	19.49	-4.55	1,504.63	2001
35.48	20.12	6.54	1,603.08	2002
37.64	25.52	23.20	1,974.99	2003
36.36	30.94	12.89	2,229.61	2004
40.87	42.02	38.09	3,078.93	2005
42.70	50.10	18.22	3,639.98	2006
39.60	53.16	1.20	3,683.73	2007
46.90	80.39	40.92	5,191.26	2008
36.90	50.60	-29.19	3,676.16	2009
36.60	59.04	19.48	4,392.13	2010
39.90	79.48	31.99	5,796.98	2011
40.00	81.74	9.34	6,338.35	2012
33.40	75.53	-5.42	5,994.74	2013
33.30	73.34	-1.42	5,909.50	2014
22.51	49.93	-16.19	4,952.70	*2015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات التقارير الاقتصادية العربي الموحد من 1999 الى 2014، تقرير البنك الدولي.

الشكل رقم (3-6): يوضح تطورات الإيرادات العامة للفترة 1999-2015



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-4)

الفرع الثاني: تطور مكونات الإيرادات العامة للفترة 1999-2015

أولاً- تطور الإيرادات الضريبية:

لقد شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1999-2015، و يبين لنا الجدول الموالي

مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة خلال هذه الفترة:

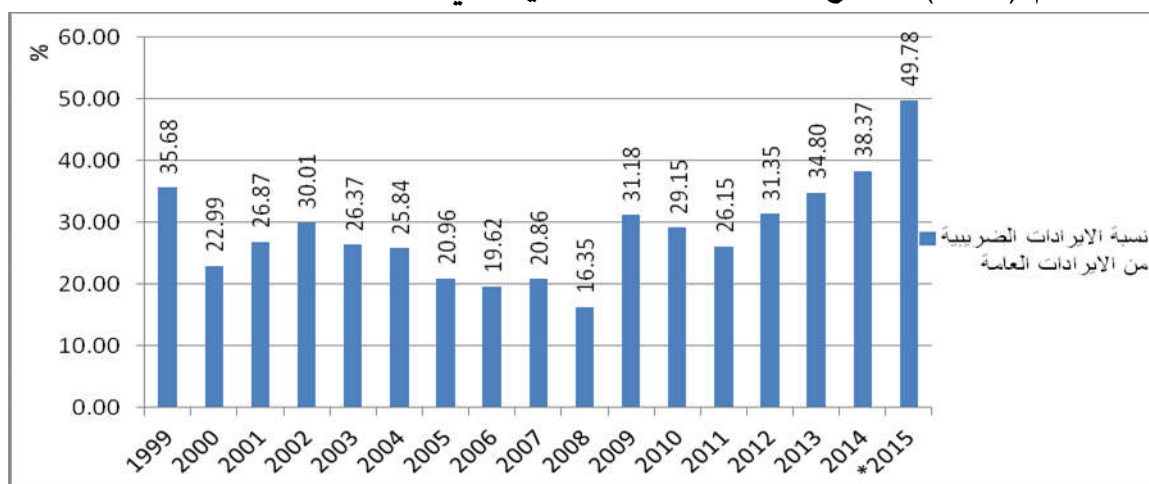
جدول رقم (3-5): يوضح مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة

نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة	نسبة النمو	الإيرادات الضريبية (مليار دج)	
35.68		338.930	1999
22.99	6.93	362.410	2000
26.87	11.54	404.220	2001
30.01	19.01	481.060	2002
26.37	8.28	520.900	2003
25.84	10.62	576.200	2004
20.96	11.98	645.200	2005
19.62	10.71	714.300	2006
20.86	7.57	768.400	2007
16.35	10.44	848.600	2008
31.18	35.06	1,146.100	2009
29.15	11.73	1,280.500	2010
26.15	18.38	1,515.800	2011
31.35	31.11	1,987.300	2012
34.80	4.98	2,086.300	2013
38.37	8.69	2,267.500	2014
49.78	8.74	2,465.700	*2015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2001-2014

من خلال الجدول نلاحظ ان الإيرادات الضريبية عرفت تطورا ملحوظا منذ 1999 ذلك بسبب مواصلة الحكومة اصلاحاتها للقطاع الضريبي و محاولاتها و لمكافحة التهرب الضريبي، و نشير ان نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة غير مستقر بسبب عدم استقرار النظام الضريبي، اذ كانت سنة 1999 تمثل نسبة 35.68% من الإيرادات العامة، بعدها انخفضت سنة 2000 لتمثل 22.99% من الإيرادات الاجمالية، و يرجع هذا الانخفاض الى غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، بالإضافة إلى انخفاض الضرائب على الأجور IRG نتيجة لتزايد عمليات التسريح للعمال و غلق المؤسسات. عادت نسبة الإيرادات الضريبية لترتفع سنة 2001 لتمثل نسبة 26.87% من الإيرادات الإجمالية، بعدها 30.01% سنة 2002، لتتخفف تدريجيا الى ان تصل 19.62% سنة 2006، و هكذا واصل تذبذب حصة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (بين الارتفاع و الانخفاض) لتعود لنمو مستمر ابتداء من سنة 2011 (26.15%) لتبلغ سنة 2015 نسبة 49.78% من الإيرادات الإجمالية.

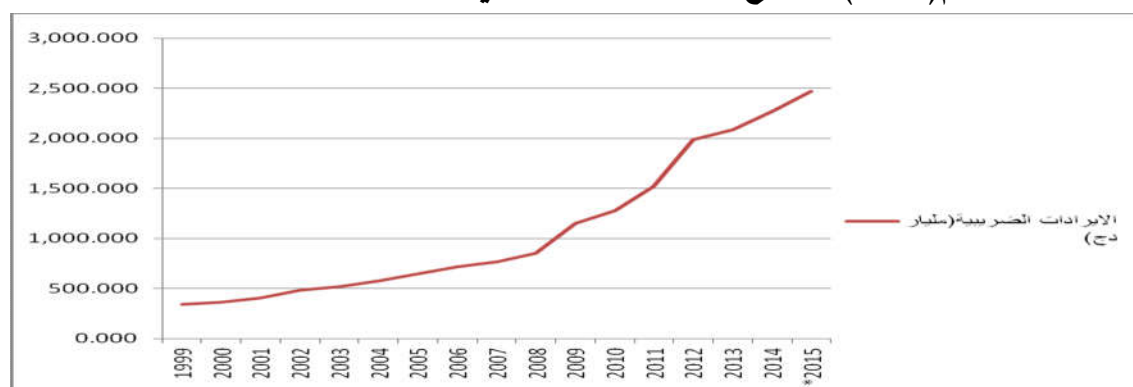
شكل رقم (3-7): يوضح مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-4)

ان الإيرادات الضريبية في تزايد مستمر، فجدد عائدتها سنة 1999 قد كان قد كان 338.93 مليار دج و ارتفعت لتصل إلى 520.9 مليار دج سنة 2003 و وصلت الإرتفاع لتصل سنة 2005 إلى 645.2 مليار دج و في 2008 وصلت إلى 848.6 مليار دج ليصل مقدارها سنة 2011 إلى 1515.8 مليار دج لتصل سنة 2015 إلى 2465.7 مليار دج، و يرجع هذا الإرتفاع إلى إرتفاع مكونات الجباية العادية بسبب إنعكاس السياسة الضريبية التي إنتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة بحيث حاولت الجزائر أن تجعلها سياسة ضريبية مرنة تتماشى و الأوضاع الإقتصادية للجزائر.

شكل رقم (3-8): يوضح تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-4)

ثانيا- تطور الجباية البترولية خلال فترة الدراسة

ان للجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الميزانية العامة للدولة لتغطية النفقات العامة، حيث تعتبر المصدر الاساسي للإيرادات العامة. و قد عرفت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1999-2015، و يبين لنا الجدول التالي تطور و مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة :

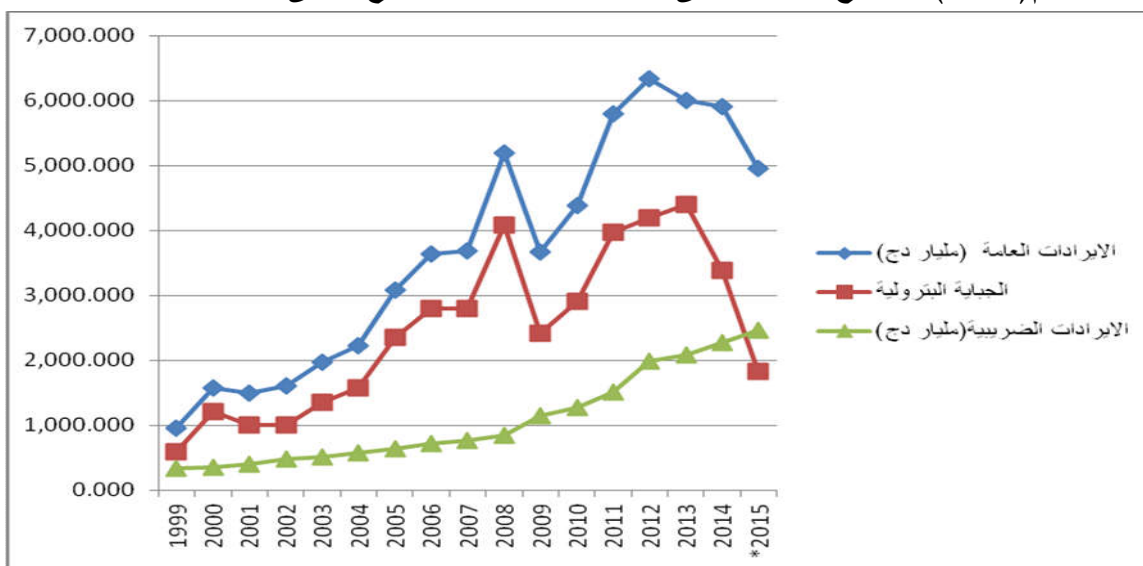
جدول رقم (3-6): يوضح مساهمة الجباية البترولية من الإيرادات العامة

نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة	نسبة النمو	الجبائية البترولية	الإيرادات العامة (مليار دج)	
61.94		588.300	949.821	1999
76.96	106.22	1213.200	1,576.321	2000
66.55	-17.46	1001.400	1,504.632	2001
62.87	0.65	1007.900	1,603.082	2002
68.35	33.94	1350.000	1,974.993	2003
70.45	16.35	1570.700	2,229.608	2004
76.41	49.79	2352.700	3,078.932	2005
76.90	18.97	2799.000	3,639.983	2006
75.92	-0.08	2796.800	3,683.734	2007
78.76	46.19	4088.600	5,191.263	2008
65.63	-40.99	2412.700	3,676.163	2009
66.14	20.40	2905.000	4,392.134	2010
68.65	36.99	3979.700	5,796.979	2011
66.14	5.33	4192.000	6,338.352	2012
73.38	4.94	4399.000	5,994.737	2013
57.34	-22.98	3388.300	5,909.495	2014
37.03	-45.87	1834.140	4,952.700	*2015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 1999-2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية في إجمالي إيرادات الجباية الكلية، حيث يبين لنا أن مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الجباية تراوحت ما بين 61.94% و 78.76% خلال 1999-2013 الفترة أن إيرادات الجباية البترولية في الفترة 1999-2013 ارتفعت بصفة مضطربة، وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات غير مسبوقه وصلت في سنة 2008 إلى حوالي 4088.6 و هو ما يمثل نسبة 78.76% من إيرادات الجباية الكلية، انخفضت بعدها سنتي 2009 و 2010 بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية العالمية لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012 و 2013 حيث بلغت 4192 مليار دج و 4399 مليار دج على التوالي بنسبة وصلت 73.38% من إيرادات الجباية الكلية، والملاحظ أن إيرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها وزيادة مستوياتها منذ 2000، بلغت 1972 مليار دج سنة 2013 إلا مساهماتها في إيرادات الجباية الكلية بقت متواضعة و أحسن مساهمة لها كانت سنة 2002 بحوالي 32.39% بينما كانت أسوء مساهمة لها سنة 2008 ب 13.75% من إيرادات الجباية الكلية.

شكل رقم (3-9): يوضح تفاعل منحى تطور الجباية المحلية مع منحى تطور الإيرادات الكلية



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-6)

يتضح جليا من خلال المنحنى البياني حيث نلاحظ تقارب منحى إيرادات الجباية البترولية من منحى إيرادات الجباية الكلية، في المقابل نرى التباعد الذي شكله منحى إيرادات الجباية العادية، كما يمكن ملاحظة العلاقة الموجودة بين كل من إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية الكلية فكلما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية نلاحظ الارتفاع المباشر لإيرادات الجباية الكلية و العكس صحيح، وهذا الارتباط بين هذين المؤشرين نفسه بالاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام جباية المحروقات واعتماد الميزانية على إيرادات هذا القطاع.

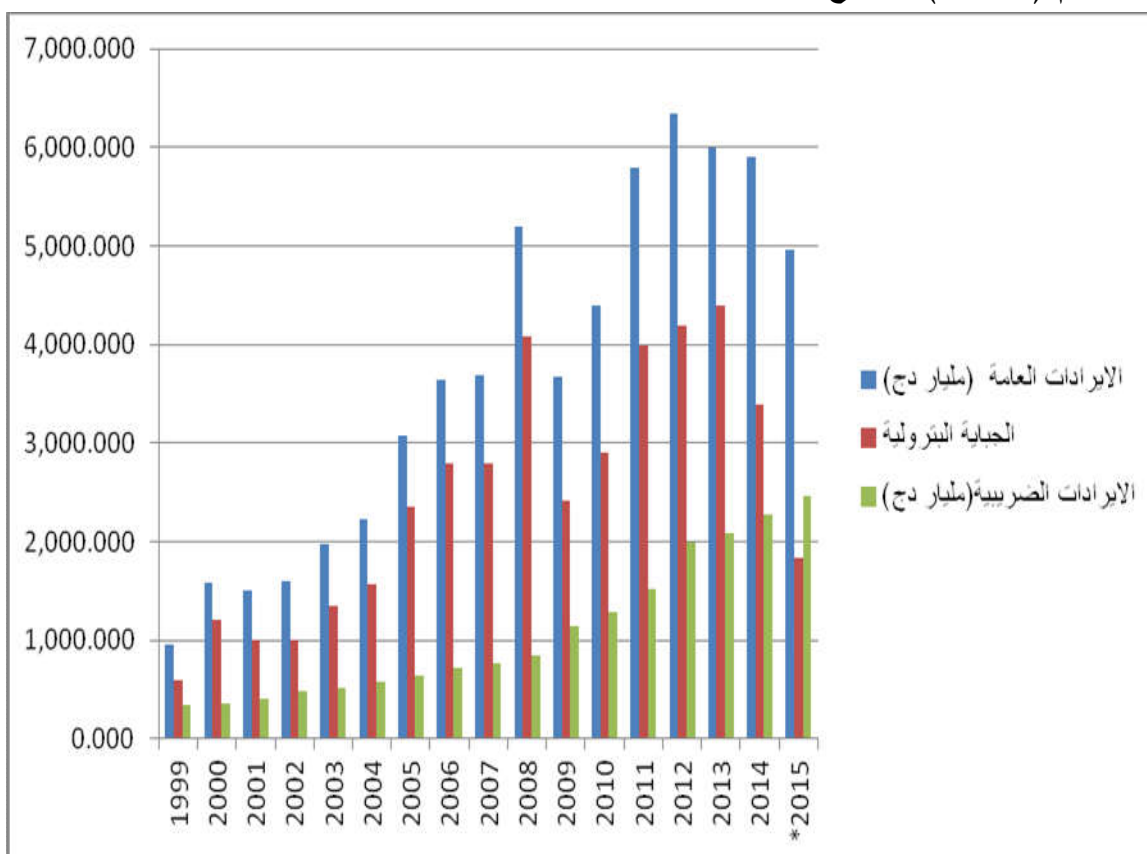
إن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية، لم يقل عن 60% خلال الفترة 1999-2013، و بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 قدرت بـ 78.75% و كانت أقل نسبة مساهمة سنة 1999 بحوالي 61.94%، و عرفت مساهمتها في الإيرادات الكلية ارتفاع محسوس بين 2003 و 2008 حيث ازدادت من 1350 مليار دج وصولا إلى 4088.6 مليار دج و رغم انخفاض مساهمتها سنوات 2009، 2010 و 2011 وتواصل ذلك سنتي 2012 و 2013 رغم ان مداخيل الجباية المحققة بلغت 4192 و 4399 مليار دج على التوالي وهذه الأرقام لم تحققها الجزائر من قبل حيث وصلت نسبة المساهمة 73.38% سنة 2013، و هذا يدل على ارتفاع الإيرادات الأخرى المساهمة في الإيرادات الكلية للميزانية.

انخفضت أسعار البترول، المعبر عنها بالدولار، بحوالي 50% في السداسي الثاني من 2014، في الوقت الذي عرفت فيه قيمة الدولار ارتفاعا معتبرا مقابل الأورو و العملات الأخرى. استمر هذا الانخفاض خلال السداسي الأول من سنة 2015.

انتقل متوسط سعر برميل البترول من 109.92 دولار للبرميل في السداسي الأول من 2014 إلى مستوى

58.23 دولار للبرميل في السداسي الأول من السنة الجارية، أي انخفاضا بـ 47.2% في نفس الوقت، انخفضت كميات المحروقات المُصدرة بنسبة 4.59% خلال السداسي الأول من 2015 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014. تدل قيمة حجم الصادرات من المحروقات، التي بلغت 18.10 مليار دولار فقط في السداسي الأول من سنة 2015، على أهمية الصدمة الخارجية، حيث انخفضت بنسبة 43.1% مقارنة بالسداسي الأول من 2014 (31.79 مليار دولار). و هذا ما يفسر الانخفاض المتواصل للجباية البترولية ابتداء من 2014 الى مستوى اكثر حدو لسنة 2015. و اخيرا يجدر ان نشير إلى ان بقاء إيرادات الدولة رهينة الجباية البترولية و هذا ما يبقي على هشاشة الاقتصاد.

شكل رقم (3-10): يوضح مساهمة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية للفترة 1999-2015



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3-6)

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية خلال 1999-2015

سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة رصيد لميزانية خلال فترة الدراسة، و كذا سنقوم بدراسة نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي، و اخيرا سنتجه الى معرفة دور صندوق ضبط الموارد بالميزانية العامة.

جدول رقم (3-7): يوضح تطور رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة

نسبة الرصيد الى الناتج المحلي	الرصيد (مليار دولار)	الرصيد (مليار دج)	الايادات العامة (مليار دولار)	التفقات العامة (مليار دولار)	
-0.510	-0.248	-16.509	14.268	14.516	1999
9.662	5.294	398.426	20.945	15.651	2000
4.042	2.213	170.888	19.485	17.272	2001
0.234	0.133	10.597	20.119	19.986	2002
5.171	3.509	271.562	25.520	22.011	2003
7.092	6.051	436.035	30.941	24.890	2004
11.839	12.218	895.335	42.016	29.798	2005
13.534	15.838	1,150.631	50.103	34.265	2006
4.729	6.383	442.278	53.164	46.781	2007
7.931	13.562	875.834	80.385	66.823	2008
-7.111	-9.757	-708.846	50.601	60.358	2009
-1.775	-2.862	-212.904	59.042	61.904	2010
-1.322	-2.645	-192.926	79.476	82.121	2011
-4.845	-10.128	-785.325	81.743	91.871	2012
-1.505	-3.156	-250.492	75.529	78.685	2013
-6.540	-13.964	-1,125.219	73.337	87.301	2014
-7.786	-17.272	-1,713.363	49.926	88.243	*2015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر و تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001-2015، قانون المالية 2015.

الفرع الاول: وضعية رصيد الميزانية العامة في الجزائر وسبل علاجها

نظرا لارتفاع اسعار المحروقات، زادت الجباية البترولية، فانتعشت الايرادات المالية للدولة، الشيء الذي انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة للدولة، فبعدما كان رصيد الميزانية سالبا سنة 1999 بمقدار -16.509 مليار دج (-0248 مليار دولار)، تحول هذا العجز الى فائض خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2009، حيث حققت الميزانية العامة فائضا قدره: 398.426 مليار دج (5.294 مليار دولار)، ثم ارتفع هذا الفائض الى 895.335 مليار دج سنة 2005، ليصل بعد ذلك الى 1150.631 مليار دج، و بعدها تقلص هذا الفائض سنة 2007 و 2008 ليصل الى 442.278 مليار دج و 875.834 مليار دج على التوالي (انظر الجدول 3-7).

في سنة 2009 التي تعتبر نقطة التحول في رصيد الميزانية العامة، و بسبب انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، و انخفاض الطلب العالمي على النفط، الذي ادى الى انخفاض اسعارها ما اثر على ايرادات الجباية البترولية حيث انخفضت سنة 2009 الى 2412.7 مليار دج بعدما كانت 4088.6 مليار دج سنة 2008.

بداية سنة 2010، مع الارتفاع المحسوس لاسعار النفط ارتفعت معها ايرادات الجباية البترولية حيث وصلت

الى 2905 مليار دج و هو ما ادى الى انخفاض العجز الى -708.846 مليار دج، و مع انتعاش اسعار النفط انخفض العجز تدريجيا ليصل -192.926 مليار دج (-2.645 مليار دولار) سنة 2011، ليعود للارتفاع بشكل كبير الى المستوى -785.325 مليار دج سنة 2012، بسبب الارتفاع الكبير في الانفاق العام، لينخفض الى -250.492 مليار دج سنة 2013.

تأثرت المالية العامة من الانخفاض في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 حيث انعكس أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الضريبة البترولية، في اتساع عجز الميزانية، حيث ارتفع العجز بشكل مدهش الى -1125.219 مليار دج سنة 2014.

تفانم هذا الاتجاه نحو توسع العجز الإجمالي للخرزينة العمومية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال السداسي الأول من سنة 2015، في ظرف يتميز بضعف مداخيل الضريبة البترولية المرتبط بتواصل الانخفاض لأسعار البترول ونفقات الميزانية تبقى مرتفعة. بالفعل، بلغت إيرادات الضريبة البترولية 243,1 مليار دينار في نهاية جوان 2015 مقابل 1518.3 مليار دج في السداسي الثاني من سنة 2014 و 1870.0 مليار دج في السداسي الأول من نفس السنة. ترفاقا مع ذلك، اشد د انخفاض الرصيد الإجمالي للخرزينة العمومية، حيث بلغ العجز 1157.4 مليار دج في نهاية جوان 2015 مقابل 463.3 مليار دينار خلال السداسي الأول من 2014⁽¹⁾. لتسجل الميزانية عجزا قدر بـ -1713.363 مليار دج (-17.272 مليار دولار) سنة 2015.

الفرع الثاني: نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي

مع تطور الإيرادات المالية للميزانية العامة أصبح رصيد الميزانية يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي فبعد ما كان يمثل نسبة سلبية سنة 1999 حيث كان يمثل -0.510% من الناتج الداخلي الاجمالي و مباشرة في سنة 2000 حققت الميزانية العامة فائضا معتبرا يقدر 398.423 مليار دج فأصبح رصيد الميزانية العامة للدولة يمثل 9.66% من الناتج المحلي الإجمالي.

و عموما يمكن القول أن هذه النسبة ترتفع وتنخفض على حسب إرتفاع الفائض في الميزانية العامة للدولة ، فنلاحظ أن هذالنسبة غير مستقرة بسبب عدم إستقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي سنة 2003 كانت نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي يساوي إلى 5.171% و إرتفعت بشكل كبير حيث وصلت إلى 13.534% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 و بعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد الأزمة المالية العالمية أصبحت هذه النسبة سالبة حيث قدرت سنة 2009 بـ -7.111% وفي سنة 2011 قدرت بـ -1.322%، بعدها قدرت -4.845% سنة 2012 لارتفاع الانفاق العام، و مع تحسن اسعار البترول، اصبح رصيد الميزانية يمثل -1.505% سنة 2013. في سنة 2014 اصبحت نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي

¹: تقرير محافظ بنك الجزائر ديسمبر 2015 .

الاجمالي الى -6.54%، ثم الى -7.786% سنة 2015، وهذا بسبب تدهور اسعار النفط. و هو ما يدل على أن رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية و هذا الإعتماد يكاد يكون مطلقا و ذلك لانعدام إيرادات بديلة دائمة تبعد الميزانية العامة للدولة عن الهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول و بالتالي فعدم وجود قطاعات إنتاجية قوية تبقى الميزانية العامة على حافة الأزمة في كل لحظة رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة.

المبحث الثالث: طرق تمويل العجز في الجزائر خلال فترة الدراسة

إن ضعف إيرادات الجباية العادية و التغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية، بسبب تقلبات أسعار النفط و تطبيق الجزائر لبرامج استثمارات عمومية ضخمة تحتاج إلى أموال كبيرة، أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000. و من الملاحظ أن مشاريع قوانين المالية لكل سنة تحتوي عجزا في الميزانية العامة للدولة و يسوى هذا العجز بواسطة صندوق ضبط الإيرادات. سنحاول في هذا الجزء أن نتطرق إلى مصادر تمويله والأدوار التي أنشئ من أجلها.

المطلب الاول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات و تطوره:

لقد قامت الحكومة باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي حدد نوع و أهداف و مجال عمل الصندوق علما أن الصندوق قد خضع لتعديلات مهمة في 2004 و 2006.

الفرع الاول: مفهوم بصندوق ضبط الإيرادات

اولا-تعريفه:

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 103-302، و هو مستقل عن الميزانية العامة للدولة و تعتبر وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي لهذا الصندوق

ثانيا- اهدافه:

كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية و تخفيض المديونية العمومية، و قد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006، و هو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج⁽¹⁾، إن هذا التعديل يبين أن عجز الميزانية قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد و هو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية^(*)، و بالتالي الميزانية العامة للدولة، و هو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط

¹: وفقا للمادة 25، من قانون رقم 04-2006، المؤرخ في: 05/06/2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد، 47، المؤرخة في: 19/06/2006.

*: ان مفهوم رصيد الخزينة العمومية اوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة بالإضافة الى ارصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لا سيما ارصدة الحسابات الخاصة بالخزينة.

الإيرادات أداة مستدامة لتعديل و ضبط الميزانية على المدى البعيد. إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الجزائر لبرامج تنمية اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية منذ 2001 بسبب ارتفاع مبالغ برامج الاستثمار العمومي واعتماد قانون المالية على سعر مرجعي قدره 17 دولار للبرميل ثم 37 دولار للبرميل بعد ذلك من جهة أخرى و هذا ما اجبر الحكومة على استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز.

ثالثا- مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات:

إن مصادر تمويل الصندوق، هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، و قد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

الفرع الثاني: تطور صندوق ضبط الموارد

نلاحظ من الجدول رقم (3-8) في الاسفل، أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء الصندوق مبلغ قدره 17460.16 مليار دج، و نلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 453.24 مليار دج ثم عرف انخفاضا كبيرا سنة 2002 بلغ 26.50 مليار دج، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وهذا لارتباط فائض الجباية بالأسعار والسعر المرجعي لإعداد ميزانية الدولة، ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنتي 2003 و 2004 بمبلي 448.91 و 623.5 على التوالي إلى أن وصل تمويل هذا الصندوق بفائض الجباية البترولية قيمة 2288.16 سنة 2008 و هو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق، هذا رغم رفع السعر المرجعي لإعداد الميزانية إلى 34 دولار للبرميل. وقد انخفض فائض الجباية البترولية بصورة حادة سنة 2009 إلى 400.88 مليار دج، بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أسعار قياسية و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي و خاصة الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط، بعد ذلك عاود الارتفاع سنتي 2001 و 2011 حيث بلغت مساهمة الفائض بمبلي 1318.31 و 2300.32 مليار دج على التوالي، و ارتفع إلى 2534.99 سنة 2012 و يتوقع أن يصل إلى 2036.00 مليار 2013.

جدول رقم 3- 8: يوضح تطورات رصيد صندوق ضبط الموارد للفترة 2000-2012

الرصيد النهائي	الاستخدامات				الموارد				رصيد 31/12	
	المجموع	سداد بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة	سداد الدين العمومي	المجموع	تسبيقات بنك الجزائر	فائض الجباية البيروقراطية			
232.14	221.10	-	-	221.10	453.24	-	453.24		232.14	2000
171.53	184.47	-	-	184.47	356.00	-	123.86		232.14	2001
27.97	170.06	-	-	170.06	198.03	-	26.50		171.53	2002
320.44	156.00	-	-	156.00	476.44	-	448.91		27.53	2003
721.69	222.70	-	-	222.70	944.39	-	623.50		320.89	2004
2,056.69	24.84	-	-	24.84	2,081.53	-	1,368.84		712.69	2005
2,931.05	709.64	-	-	91.53	3,640.69	-	1,798.00		1,842.69	2006
3,215.52	1,454.37	607.96	531.95	314.46	4,669.89	-	1,738.84		2,931.05	2007
7,495.60	1,223.62	0.00	758.18	465.44	8,719.22	-	2,288.16		3,215.53	2008
4,316.47	364.28	0.00	364.28	0.00	4,680.75	-	400.68		4,280.07	2009
4,842.84	791.94	0.00	791.94	0.00	5,634.78	-	1,318.31		4,316.47	2010
5,381.70	1,761.46	0.00	1,761.46	0.00	7,143.16	-	2,300.32		4,842.84	2011
5,633.43	2,283.26	0.00	2,283.26	0.00	7,916.69	-	2,534.99		5,381.70	2012
-	-	-	-	-	7,669.43	-	2,036.00		5,633.43	2013

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقرير وزارة المالية 2013، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 13/47، 2013.

المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز

مر صندوق ضبط الإيرادات بفترتين شهد فيها تطورات مهمة و أدوار مختلفة.

الفرع الاول: الفترة 2000-2005:

في هذه الفترة اقتصر دور الصندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي و لم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازي، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشائه تمويل عجز الميزانية العامة و قد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الميزانية تم تحويلها إلى الصندوق، و قد ساهم بتسديد ما قيمته 1200 مليار دج من الديون في الفترة ما بين 2000 و 2005.

الفرع الثاني: 2006-2015:

تميزت بإدخال تعديلا على دور الصندوق، لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج و تخفيض المديونية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لبرامج التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية العمومية الخارجية التي شرع فيها من سنة 2004، حيث انخفضت الديون الخارجية الى 4.2 مليار دولار سنة 2008، و وصلت الى 617.9 مليون دولار سنة 2011، و قد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة 2006 بـ 91.53 مليار دج ارتفعت إلى 513.95 مليار دج سنة 2007 و وصلت الارتفاع إلى أن بلغت 2283.26 مليار دج سنة 2012. نجم العجز الميزاني المسجل في سنة 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية و ارتباطا بذلك، انخفاض الإيرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية و رأس المال. بلغ تدفق الادخار العمومي (إيرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير) 1736.6 مقابل 1556.7 مليار دج في سنة 2012. نتيجة لذلك، يمثل الادخار العمومي 29.2 % من الإيرادات الكلية مقابل 24.6% في سنة 2012.

مول هذا المبلغ للادخار العمومي نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2013 بواقع 92% (68.4% في 2012)، مؤديا إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع 428.2 مليار دج. لكن لم تتخفف قدرة التمويل للخزينة العمومية، و المعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر، إلا بـ 70.2 مليار دج لتستقر في مستوى 5643.2 مليار دج مقابل 5713,4 مليار دج في نهاية 2012. تمثل قدرة التمويل هذه 33.2% من النفقات العمومية بموجب سنة 2013.

إذا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تمويل عجز سنة، 2013 رغم ضعفه (أقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دج من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية بالمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات و كذا

من الصدمات الخارجية المحتملة، تشكل تطورات الجباية البترولية، ارتباطا بتوجه حجم الصادرات للمحروقات و هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، عناصر هشاشة أمام الهيكل الجديد لنفقات الميزانية.⁽¹⁾

تأثرت المالية العامة من الانخفاض في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 حيث ينعكس أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الضريبة البترولية، في اتساع عجز الميزانية و تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

تفانم هذا الاتجاه نحو توسع العجز الإجمالي للخزينة العمومية و تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال السداسي الأول من سنة 2015، في ظرف يتميز بضعف مداخيل الضريبة البترولية المرتبط بتواصل الانخفاض لأسعار البترول و نفقات الميزانية تبقى مرتفعة. بالفعل، بلغت إيرادات الضريبة البترولية 1243.1 مليار دج في نهاية جوان 2015، مقابل 1518.3 مليار دج في السداسي الثاني من سنة 2014 و 1870.0 مليار دج في السداسي الأول من نفس السنة. ترافقا مع ذلك، اشتد انخفاض الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية، حيث بلغ العجز 1157.4 مليار دج في نهاية جوان 2015 مقابل 463.3 مليار دج خلال السداسي الأول من 2014. نتيجة لذلك، انخفضت موارد صندوق ضبط الإيرادات لتصل 3441.3 مليار دج في نهاية جوان 2015. إجمالاً، شهدت موارد صندوق ضبط الإيرادات تآكلاً حاداً قدره 1714.6 مليار دج بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015، أي انخفاض قدره 33.3% في غضون اثني عشرة شهراً، بعد عدة سنوات من الجهد المتواصل في تراكم موارد الادخار الميزاني.

¹: تقرير محافظ البنك الجزائر 2013.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1999-2000، و هي الفترة التي تلي فترة الاصلاحات الاقتصادية الكبرى (1990-1998)، من اجل معرفة دورها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، و قد توصلنا الى:

◀ ان الميزانية العامة للجزائر وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد و النفقات النهائية للدولة و ترخص بها، من اجل تسيير المرافق العمومية و نفقات التجهيز العمومي و النفقات برأسمال. و للميزانية في الجزائر تقسم الى قسمي: قسم الايرادات العامة (أ)، و قسم النفقات العامة الذي ينقسم بدوره الى قسمين: الاول خاص بنفقات التسيير (ب)، و الثاني خاص بنفقات التجهيز (ج)، و هذا موافقة للاطر النظرية للميزانية العامة في معظم الجوانب.

◀ تلعب الميزانية العامة دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، و كما لاحظنا في فترة الانتعاش، الذي حققته الايرادات العامة جراء فائض الجباية البترولية خلال فترة الدراسة، لذلك شرعت الجزائر في مخططها التنموي الكبير، مما ادى الى ارتفاع النفقات العامة، و كذا تحسن رصيد الميزانية العامة خلال هذه الفترة، رغم تذبذب حصيلة الجباية البترولية، نظرا لعدم استقرار اسعار النفط، هذا و ما له من انعكاس جيد على المؤشرات الاقتصادية، و لكن.. كان من الواجب البحث عن موارد اخرى ليس لها ارتباط بعنصر خارجي من شأنه يسقط الحالة الجيدة في اي لحظة وقت ممكن. و ذلك بتفعيل دور الميزانية الرشيدة، تكون مبنية على أطر و قواعد صحيحة يكون هدفها الرئيسي تحقيق تنمية شاملة بالإهتمام بالقطاعات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و ذلك خارج قطاع المحروقات، و التي من بينها تفعيل دور صندوق ضبط الموارد.

◀ إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يدل على رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الميزانية العامة بصفة خاصة، و على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و ترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة و غير مستدامة.



الخاتمة



الخاتمة

لقد تناولنا في بحثنا هذا كل الجوانب النظرية و التطبيقية و المتعلقة بالميزانية العامة و عجز الميزانية العامة للدولة و اليات تمويل هذا العجز، و حاولنا في الاخير اسقاط الجوانب النظرية على ارض الواقع من خلال اسقاط الدراسة على الجزائر للفترة الممتدة من 1999 و 2015، و هي الفترة التي جاءت بعد الاصلاحات الاقتصادية الكبرى.

فلقد قمنا بالتطرق الى مفهوم الميزانية العامة، و ذلك من خلال التطرق الى مفهوم مكوناتها الاساسية، و التي تتمثل في الايرادات العامة و النفقات العامة، حيث تجمع كل التعاريف على ان النفقات العامة هي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة، اما الايرادات العامة تمثل كل تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، و قد اجمعت التعاريف على ان الميزانية العامة هي عبارة عن توقع و اجازة لنفقات الدولة العامة في فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد و تعبر عن اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، كما ان للميزانية تشريعات تضبطها، ، و تلعب الميزانية العامة دورا هاما في حل المشاكل الاقتصادية، اذ انها ساهمت في علاج الكثير من الازمات الاقتصادية عبر الزمن.

و تعتبر مشكلة عجز الميزانية العامة من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، و الذي ظهر منذ تخطى الدول عن القاعدة الكلاسيكية و هي توازن الموازنة فلقد أصبحت الدول تتعمد خلق العجز في ميزانيتها لتحقيق أهدافها المختلفة ثم بعد ذلك تقوم بعلاج هذا العجز، و لكنه يعتبر مجازفة كبيرة لانه قد يؤدي الى عواقب وخيمة، و قد يتراكم هذا العجز و لا نستطيع معالجته، اضافة الى ذلك فان تزايد حجم المديونية زاد من معانات عجز ميزانيات الدول، مما دفع معظم هذه الدول، اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد الذي يؤدي هو الاخر الى عجز جديد، او اللجوء الى الاقتراض الذي تنتج عنه المديونية. هكذا اصبح من واجب الدول اتخاذ سياسات ميزانية، من اجل الحد او التخفيف من ظاهرة عجز ميزانيتها العامة.

و قد توصلنا الى ان سياسة ترشيد الانفاق الحكومي من بين الحلول المعالجة لعجز الميزانية العامة، فيجب توجيه الانفاق العام توجيهها سليما سواء عن طريق الترشيح او التخفيض، فمن بين الاسباب الرئيسية لارتفاع عجز الميزانية العامة هو الافراط في النفقات الاستهلاكية و الابتعاد عن الانفاق الاستثماري. فيجب اعادة الانفاق العام الى القطاعات المنتجة و الابتعاد تدريجيا عن التركيز عن الانفاق الاستهلاكي.

كما ان الاهتمام بتنمية الايرادات العامة بوجه العموم و بالسياسة الضريبية للدولة بوجه خاص، و هذا بالاعتماد الكبير على موارد متجددة و مستقرة، و وضع نظام ضريبي قوي و فعال تكون عوائده الضريبية معتبرة، مع تفعيل الرقابة فيه، ليؤدي وظيفته على اكمل وجه ممكن.

تعتبر الجباية البترولية من اهم الوسائل المساهمة في تمويل عجز الميزانية العامة، فهي تحتل الصدارة في مساهمتها في الايرادات العامة عند معظم البلدان المصدرة للنفط، لكن هذه الالية - الجباية البترولية- هي سلاح ذو حدين، اذ انها تنعش الاقتصاد الوطني في حالة ارتفاع اسعار البترول، و تصيبه باختلالات بليغة عند التدهور المفاجئ لاسعار البترول.

و قد توصلنا الى انه من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الوسائل غير الضريبية لتمويل عجز الميزانية العامة كالإصدار النقدي و الاقتراض الخارجي هو عدم كفاية الموارد المحلية و عجزها في تغطية كامل الحاجيات الوطنية كانت، و هذه الإجراءات ذات أهداف اقتصادية و اجتماعية و تنموية. و في الجزائر ، و بالتحديد بعد سنة 1999 عرفت ميزانيتها انتعاشا معتبرا، نظرا لفائض الجباية البترولية الذي كان نتيجة ارتفاع اسعار البترول، حيث ادى ذلك الى انشاء الصندوق السيادي، صندوق ضبط الموارد، من اجل احتواء تلك الموارد، و المحافظة عليها، و استخدامها استخدام امثل في اتمام مخططاتها التنموية الواسعة، و نظرا لاعتماد الجزائر على الجباية البترولية ادى ذلك الى الوقوع في الاختلالات الاقتصادية، جراء تدهور اسعار البترول ابتداء من سنة 2009 و لو بشكل طفيف، اضافة انخفاض رصيد صندوق ضبط الموارد، اثر على السياسة الاقتصادية المتبعة للدولة، فاصبحت تتبع سياسة حذرة، فقللت من نفقاتها رغم الاحتفاظ بتنفيذ مشاريعها التنموية.

نتائج البحث:

من خلال ما قمنا به في بحثنا، و بالاعتماد على الفرضيات التي استندنا عليها، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- اتباع سياسة واعية و رشيدة في مجال الانفاق العام، يخفض نسبة عجز الميزانية العامة؛
- 2- ان الاتجاه نحو سياسة الاعتماد على الضريبة بشكل اكبر في تمويل عجز الميزانية العامة، تضمن الاستقرار؛
- 3- بالرغم من الاصلاحات الضريبية، تبقى الجباية البترولية الممول الرئيسي للميزانية العامة الجزائرية، و هذا الشيء الذي ادى بها الى اهمال القطاعات الاخرى، كان من الممكن ان تحدث تغير في سياستها الاقتصادية؛
- 4- يركز تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر، على صندوق ضبط الموارد، وهو ما يجعلها دائما في حالة وضعية حرجة، مرهونة باتجاه اسعار البترول؛
- 5- بالرغم من ان الجزائر قطعت شوط كبير في تحسين نظامها الضريبي، الا انها بحاجة الى زيادة تفعيلها، و ضبطها، و التوسع فيه؛
- 6- ان صندوق ضبط الموارد له دور كبير في تمويل عجز الميزانية الجزائرية، و هذا راجع الى الهدف المحدود الذي انشأ من اجله.

التوصيات:

- 1- زيادة الاهتمام بالقطاعات الاخرى اصبح ضروري، من اجل ضمان الاتجاه نحو استقرار الازوضاع الاقتصادية، فالاجتماعية، و السياسية.
- 2- التاكيد على ترشيد النفقة العامة و تاهيلها، و معالجة الكثير من بنود النفقات التشغيلية كالمعمل على ضغط الاجور و الرواتب، من خلال التركيز على رواتب و مكافآت السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، و كذلك تصحيح هيكله الانفاق العام و اعاده اولوياته بما يضمن معدلات نمو مقبولة وتنوع مصادر الدخل و تحقيق إيرادات مستقبلية.
- 3- زيادة حث القطاع البترولي بضرورة الالتزام بخطه الانتاجية و التصديرية في مجاله، و التاكيد على زيادة حجم الانفاق الاستثماري، بدل من الانفاق الاستهلاكي.
- 4- رسم استراتيجية جديدة لمعالجة الفساد المالي و الاداري، و تفعيل هيئات المراقبة لها.
- 5- ازالة المبالغة في التقديرات بالاعتماد على الاسس العلمية في ذلك و خاصة فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري.
- 6- الاسترشاد برؤية صندوق النقد الدولي دون التطبيق الحرفي لها.

افاق البحث:

بعد دراستنا لاشكالية تمويل عجز الميزانية العامة، و من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك جوانب مازالت بحاجة إلى بحث و دراسة أعمق و ذلك بسبب تشعب عناصر الموضوع و عدم الإحاطة بكل جوانبه، و منه فهذا الموضوع بحاجة لدراسات و بحوث أخرى تغطي جوانب النقص فيه و إثرائه، و ذلك من خلال إشكاليات مقترحة و هي:

- 1- هيئة الرقابة الضريبية و دورها في تمويل عجز الميزانية العامة.
- 2- اشكالية تأثير السياسات الخارجية على الميزانية العامة للدولة.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

الكتب

- 1- الحاج، حسن، عجز الموازنة-المشكلات و الحلول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ايار، 2005.
- 2- الشمراني، د.غادة شهير، متطلبات اصلاح و تطوير الموازنة العامة، جامعة سعود عبد العزيز، الرياض، 2010.
- 3- العلي، عادل ، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، دار ثراء للنشر، عمان، 2009.
- 4- إبراهيم أحمد عبد الله، "المالية العامة والمالية العامة الإسلامية"، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم، 1996.
- 5- إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 6- حسن عواضة ، "المالية العامة "، دار النهضة العربية ، بيروت، 1995.
- 7- حسن عواقبة، المالية العامة : الموازنة ، النفقات و الواردات العمومية، الطبعة الرابعة ، منشورات الطليعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
- 8- حامد و احمد زهير، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 9- حسين مصطفى حسين، اقتصاديات المالية العامة ، سلسلة شام ، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 .
- 10- زكي، رمزي، انفجار العجز ، علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشى و المنهج التنموي، الطليعة ، دار النهضة العربية بيروت 1978.
- 11- زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي "، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة النشر .
- 12- زكي رمزي، انفجار العجز، علاج الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشى و المنهج التنموي، دار المدى للثقافة، دمشق، 2000.
- 13- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة ، سلسلة شام ، ديوان المطبوعات الجامعية 1995.
- 14- عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسمة، "الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة "، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية ، مجلد ، 22 العدد، 87 الإمارات العربية، 2001.

- 15- عمر يحياوي ، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة، الجزائر، 2003
- 16- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، 2005.
- 17- عبد الكريم صادق بركات و حامد عبد المجيد وزار، علم المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعية و النشر، 1972.
- 18- عبد العال طارق حماد، علم المالية العامة ، الجزء الأول ، دار النشر ببغداد 1975.
- 19- سنوري عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 .
- 20- كاظم السعيد، "ميزانية الدولة"، مطبعة الزهراء، بغداد، 1969.
- 21- ماريو بليجيرورين تشيبستي ، "كيف يقاس العجز المالي" ، المجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1992.
- 22- محمد عبد العزيز ود. على قنفيق ، اصول و قواعد الموازنة العامة، جامعة الملك سعود- الرياض، 2003.
- 23- فرهود، د.محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، جامعة حلب، 1979.
- 24- محمد عمر أبو دوح ،"ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.
- 25- محمد حلمي الطوابي ، "أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة"، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 26- محمد شاكر عصفور ، "أصول الموازنة العامة" ، دار المة ، عمان، 2008.

المجلات و الدوريات:

- 1- نحاس، شوبل، محاضراته الموسومة ادارة الدين العام في ظل ازمة مالية عالمية، صحيفة الاخبار اللبنانية ليوم 2009/01/16. دار المدى للثقافة، دمشق، 2000.
- 2- الحاجي، عمر محمد، عجز الموازنة و الحلول الاسلامية بين المخاطر و الضوابط الشرعية، الموقع الالكتروني لمجلة المستثمرون، 2011/11/04.

الرسائل و الأطروحات:

- 1- كودودي صبرينة، " ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي"، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014 .
- 2- محمد العربي للتخطيط بالكويت، " عجز الموازنة:مشكلات و حلول"، الكويت، العدد 63، ماي 2007.
- 3- رويحة عباس، "تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر"، اطروحة ليسانس، جامعة ورقلة، 2012-2013.

4- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013-2014.

5- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف، اطروحة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010.

القوانين و المراسيم:

1- الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة 7 شوال عام 1436 هـ، الموافق لـ 23 جويلية سنة 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أغسطس، 1990.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 72 الصادرة 30 ديسمبر، 2012.

4- قوانين المالية لسنوات 1999-2015

التقارير:

1-التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2000 الى 2016

2-التقارير السنوية لصندوق النقد العربي من 2000 الى 2015

3-المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي من 2000 الى 2015

4-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2000-2015

المراجع باللغة الاجنبية

1- Robert BRASSEUR :legeslation et fiscalité internationales des hydrocarbures exploration et production ,édition :technique, 1975.

المواقع الالكترونية:

1-<http://www.sudanile.com/index.php.com> date 12/03/2016

2-<http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm> 20/01/2016

3-<http://www.bank.of.algeria.dz> 10/04/2016

6-<http://www.amf.org.ae/ar> 12/04/2016

7-<http://www.imf.org/external/arabic/> 20/04/2016

8-www.bct.gov.tn/bct/siteprod/index_ar.html 16/02/2016

9-www.portail.finances.gov.tn/ar/avantagesfisc.php 17/06/2016

11-<http://www.mf.gov.dz/> 17/06/2016



الملاحق



الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015

المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1-1 الإيرادات الجبائية :
980.740.000	201.001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
84.900.000	201.002 - حواصل التسجيل والطابع.....
989.030.000	201.003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
600.500.000	منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة.....
4.000.000	201.004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
557.700.000	201.005 - حواصل الجمارك.....
2.616.370.000	المجموع الفرعي (1)
	2-1 - الإيرادات العادية :
22.000.000	201.006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
152.000.000	201.007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
—	201.008 - الإيرادات النظامية.....
174.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3-1 - الإيرادات الأخرى :
439.390.000	الإيرادات الأخرى.....
439.390.000	المجموع الفرعي (3)
3.229.760.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.722.940.000	201.011 - الجباية البترولية.....
4.952.700.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.387.854.000	رئاسة الجمهورية.....
3.683.124.000	مصالح الوزير الأول.....
1.047.926.000.000	الدفاع الوطني.....
42.251.388.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....
586.812.042.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
77.588.291.000	العدل.....
92.422.138.000	المالية.....
للبيــــــــــــان	الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....
5.544.058.000	الصناعة والمناجم.....
46.832.108.000	الطاقة.....
252.333.450.000	المجاهدين.....
27.068.643.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
24.466.345.000	التجارة.....
6.269.283.000	التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.....
255.301.097.000	الزراعة والتنمية الريفية.....
21.364.492.000	الموارد المائية والبيئة.....
22.870.480.000	السكن والعمران والمدينة.....
20.150.760.000	الأشغال العمومية.....
12.732.139.000	النقل.....
746.643.907.000	التربية الوطنية.....
300.333.642.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
50.803.924.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
235.093.821.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
25.789.795.000	الثقافة.....
131.883.688.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
276.609.000	العلاقات مع البرلمان.....
381.972.062.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
40.641.561.000	الشباب والرياضة.....
18.985.961.000	الاتصال.....
3.985.130.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
2.417.248.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
4.492.831.040.000	المجموع الفرعي.....
479.447.454.000	التكاليف المشتركة.....
4.972.278.494.000	المجموع العام.....

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
5.541.000	5.195.000	الصناعة.....
314.551.200	179.242.600	الفلاحة والري.....
50.487.600	33.122.900	دعم الخدمات المنتجة.....
1.076.360.236	1.498.349.616	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
233.044.300	199.689.840	التربية والتكوين.....
197.569.800	119.416.500	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
264.748.000	97.972.145	دعم الحصول على سكن.....
502.336.000	802.336.000	مواضيع مختلفة.....
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
2.744.638.136	3.035.324.601	المجموع الفرعي للاستثمار.....
741.891.200	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
70.000.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
224.919.494	311.907.229	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
1.036.810.694	411.907.229	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
3.781.448.830	3.447.231.830	مجموع ميزانية التجهيز.....

الملخص بالعربية

و الانجليزية

الملخص

تواجه البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء مشكلة العجز في الميزانية العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الايرادات العامة، و تعد هذه المشكلة، على المستوى العلمي، واحدة من اهم المشكلات الاقتصادية ذات الاثار المباشرة المتعددة على الاقتصاد القومي، تعتمد بالاساس على الطريقة المختارة في تمويله. و لهذا السبب و غيره ازاد الاهتمام بها على الرغم من المحاولات المتعددة لتقليص دور الانفاق الحكومي. و لا يمكن ارجاع ظاهرة العجز في الميزانية العامة الى سبب وحيد لانها ظاهرة معقدة ترجع اسبابها الى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، و يرجع جزء منها الى جانب النفقات العامة و جزء الى الايرادات العامة. و من البديهي ان يرتبط هذا العجز في الميزانية العامة للبلدان النفطية بشكل عام، و من ضمنها الجزائر بكمية انتاج النفط و اسعاره العالمية ، اضافة الى ارتباطه بالانفاق العام، و هيكلته، و لا شك ان معالجة هذه الظاهرة تتبع مسباته، لذا تركزت هذه المعالجة محوري النفقات و الايرادات العامة، و قد برزت العديد من الرؤى، و السياسات في المعالجة.

كلمات المفتاح: عجز الميزانية، الميزانية، النفقات، الايرادات

ABSTRAC

Developed and underdevelopment countries, on equal terms, face the problem of budget deficiency. Budget deficiency means that the public expenditure surpasses the public revenues. This, on the international level, is one of the most serious economic problems with many direct effects on the national economy, and depends, basically, on its finance chosen method. Looking for a solution to this problem, for this reason and many other ones, has been highlighted in spite of the many attempts to reduce the role of the governmental expenditure. Budget deficiency can not be attributed to a single unique cause since it is complex phenomenons the causes of which are related to many factors contribute to its occurrence, some of which refer to the public expenditure, others to the public revenue. This deficiency in the under developing countries, in general, including Algeria is related, apparently, to oil produced quantity, its world prices, in addition to its relation to public expenditure and its structure. Treating this phenomenon, of course, follows its causes. Therefore, this paper focuses on the axes of public expenditure and revenues, and highlighted many prospects and polices adopted by this paper.

Key words :The budget deficit, budget, expenses, revenue